وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

جامعة البويرة

**قسم: العلوم الاقتصادية**

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية**
**تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي**

**بعنوان:**

# دور السياسة النقدية في الإسلام في تحقيق التنمية المستدامة

**من إعداد الطالب :**
- عبدي كمال

**تحت إشراف :**
د. قاري عبد الرحمان

**السنة الجامعية:2024/2023**

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

# دور السياسة النقدية في الإسلام في تحقيق التنمية المستدامة

من إعداد الطالب :

- عبدي كمال

تحت إشراف :

د. قاري عبد الرحمان

لجنة المناقشة:

| اسم ولقب الأستاذ | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| أ د. ضيف أحمد | أستاذ التعليم العالي | جامعة البويرة | رئيسا |
| أ د. قاري عبد الرحمان | أستاذ مساعد –ب- | جامعة البويرة | مشرفا |
| أ د. عبيدات عبد الكريم | أستاذ التعليم العالي | جامعة البويرة | مناقشا |

السنة الجامعية:2024/2023

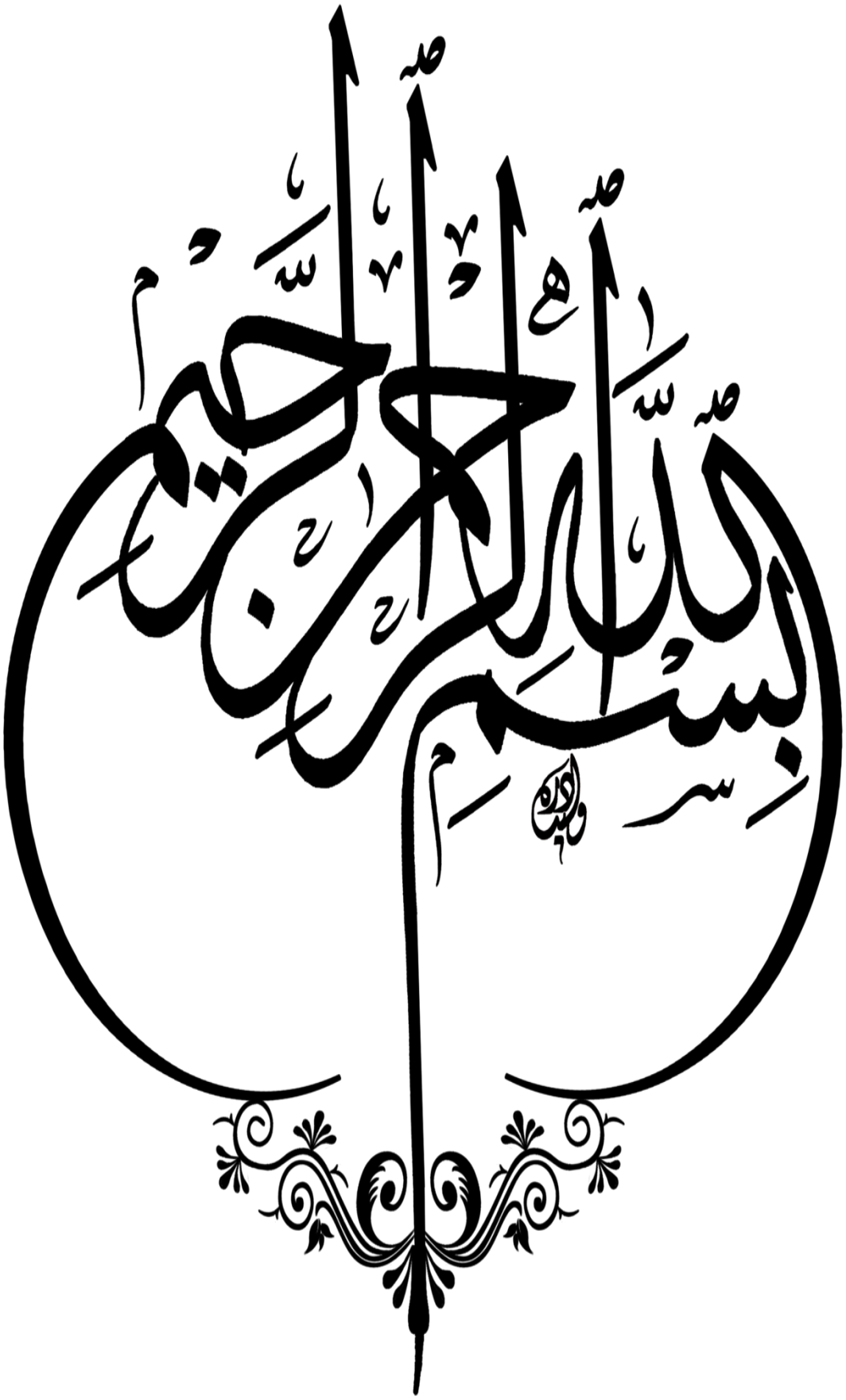
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي تواضع كل شيء لعظمته، والحمد لله الذي استسلم كل شيء لقدرته،والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وقد قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:"مَن لم يشكر الناس لم يشكر الله".

بداية أشكر الله عز وجل شكر الحامدين لأن أطال عمري ووفقني لهذا العمل. ثم إن واجب العرفان بالجميل يحتم عليّ أن أتقدم بالشكر والعرفان لمن تحمل عبء الإشراف، وتفضّل عليّ بنصائحه القيمة وتوجيهاته العلمية السديدة، أستاذي الفاضل الدكتور: قاري عبد الرحمان الذي ذلل الصعوبات، وكان خير عون ومشجع لي في إعداد هذه المذكرة طوال مدة البحث، فله مني فائق الاحترام ، وجزيل الشكر وجزاه الله عني كل خير وجعل هذا في ميزان حسناته.

كما أتقدم بالشكر والثناء لبلادي الجزائر من خلال قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة البويرة،التي أتاحت لي هذه الفرصة لمواصلة الدراسة.

وأتقدم بفائق الشكر والعرفان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة المذكرة واغنائها بمعلوماتهم القيمة خدمة للعلم وتقديرا.

ويشرفني أن أقف وقفة إجلالٍ واحترام أمام القناديل العلمية التي أضاءت أمامي دروب العلم والمعرفة، أساتذتي الأفاضل من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة.

# إهـــــــداء

إلى من أنار برسالته ظلام الجاهلية...

النبي محمد صلى الله عليه و سلم ...تمسكاً وإتباعاً.

إلى من غمرتني بعطفها... أمي العزيزة... براً وإحساناً.

إلى من آثرنا على نفسه... أبي الغالي ... براً وإكراماً.

إلى من تشاركني حياتي... زوجتي الغالية... وفاءً وإخلاصاً.

إلى من ساعدني خلال مسيرتي الدراسية... شكراً وامتنانا.

إلى من قصرت في برهم ووصالهم أيام دراستي ولم يغيبوا عن ذاكرتي إخوتي و أولادي... تقديراً واحتراما.

أهديكم باكورة هذا العمل المتواضع.

كمال

# الملخص

**الملخص:**

تهدف الدراسة إلى تبيان أن التنمية المستدامة من المواضيع الحديثة و الحيوية و الهامة وطنيا و دوليا؛وأن أهدافها تتوافق مع رفاهية حياة الإنسان سواء كان ذلك من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية وأن تحقيقها يضمن حياة كريمة للجيل الحالي و أجيال المستقبل على حد سواء.

وأن الإسلام في مقاصده الشرعية هو التنمية المستدامة،والسياسة النقدية في الإسلام بأدواتها الربانية (الزكاة،الصدقات) لها تأثير فعال وعميق ومستمر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في محاربة الفقر والاستهلاك المسؤول والإنتاج المستدام.

وعليه جاء هذا البحث تحت عنوان: "دور السياسة النقدية في الإسلام في تحقيق التنمية المستدامة". قصد الإجابة عن إشكاليته: ـ كيف تؤثر السياسة النقدية في الإسلام على تحقيق التنمية المستدامة؟

وبعد استكمال متطلبات البحث استنتجنا أن: " الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان، والإسلام هو التنمية المستدامة، وطرح الأمم المتحدة لأهداف للتنمية المستدامة هو دعوة للاقتصاد الإسلامي لإثبات نجاعة سياسته النقدية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الإسلامي،السياسة النقدية في الإسلام، التنمية المستدامة، أهداف التنمية المستدامة.

**Abstract :**

**Sustainable Development** is considered as a modern ,dynamic and important theme at both national and international level , because its goals correspond with the welfare of human-beings .From all sides ; economicaly ,socially and enviromentaly .So the achieving of sustainable devlompent guarantees a good life Intergeneration.

Sustainable Development is one of the Islamic objectives. Even the monetary policy in Islam with all its branches ( donations , Zakat , charities …etc.. ) has a deep influence to achieve this development , especially to abolish poverty and reduce the overconsumption and encourage the continued producing .

Thus, our research entitled " **The Role of Islamic Monetary Policy in Achievement of Sustainable Development** " in order to answer the following question: How does the monetary policy in Islam influence in the achievement of sustainable development ?

After covering all the needs of this research, we arrived to the fact that Islam as a heavenly religion can be applied wherever and whenever. Therefore, Islam called for sustainable development from the very beginning, i e when United Nations calls for it , somehow they call for the adaptation of Islamic economics tactfully . because it is the most correct economic in the world .

**Key words : Islamic economics - monetary policy in Islam - sustainable development - goals of sustainable development .**

# فهرس المحتويات

| المحتوى | الصفحة |
| --- | --- |
| كلمة شكر | I |
| الإهداء | II |
| الملخص | III |
| فهرس المحتويات | IV |
| قائمة الجداول | V |
| قائمة الأشكال | VI |
| قائمة الملاحق | VII |
| مقدمـــة | VIII |
| **الفصل الأول:التأصيل النظري للسياسة النقدية الإسلامية.** | **ص01- ص39** |
| **تمهيد الفصل** | **01** |
| **المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الإسلامي.** | **02** |
| **المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي.** | 02 |
| **المطلب الثاني: مصادر وخصائص وأهداف الاقتصاد الإسلامي.** | 09 |
| **المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.** | **19** |
| **المطلب الأول: السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي.** | 19 |
| **المطلب الثاني: .السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي.** | 27 |
| **خلاصة الفصل الأول** | **39** |
| **الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة** | **ص40-ص81** |
| **تمهيد الفصل** | **40** |
| **المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة** | **41** |
| **المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة** | 41 |
| **المطلب الثاني:السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة.** | 45 |
| **المبحث الثاني: ثوابت التنمية المستدامة.** | **55** |
| **المطلب الأول: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.** | 55 |
| **المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.** | 65 |
| **خلاصة الفصل الثاني** | 81 |
| **الفصل الثالث: تأثير السياسة النقدية الإسلامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة** | |
| **تمهيد الفصل** | 82 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الأول: تأثير السياسة النقدية الإسلامية على محاربة الفقر.** | 83 |
| **المطلب الأول: محاربة الفقر حسب منظمة الأمم المتحدة.** | 83 |
| **المطلب الثاني:.القضاء على الفقر في الإسلام.** | 89 |
| **المبحث الثاني: : تأثير السياسة النقدية الإسلامية على الاستهلاك والإنتاج المسؤولين** | 98 |
| **المطلب الأول: مفاهيم حول الاستهلاك والإنتاج.** | 99 |
| **المطلب الثاني: تأثير أدوات السياسة النقدية الإسلامية في الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.** | 104 |
| **خلاصة الفصل الثالث.** | 110 |
| **الخاتمـــة** | **111** |
| **قائمـــة المراجـــع** | **114** |

# قوائم الجداول،
# الأشكال والملاحق

# قائمة الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الأهداف الإنمائية للألفية و غاياتها | 59 |
| 02 | تقديرات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. | 74 |
| 03 | الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة | 77 |

# قائمة الجداول


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مبادئ التنمية المستدامة | 58 |
| 02 | نموذج الدوائر المتشابكة | 78 |
| 03 | البعد الثقافي ضمن مرتكزات التنمية المستدامة | 80 |

# مقدمة

**ـ المقدمة:**

السياسة النقدية الإسلامية هي جزء من السياسة الاقتصادية، وتقوم على أسس تختلف في منبعها عن السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الذي وضعه الإنسان، فهي إما أن تعتمد أدوات وسبل عملها من الشريعة الإسلامية، أو أنها على الأقل لا تكون معارضة لها، أي أنها تعتمد في تكوينها من مصدر شرعي أساسه القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، مع إمكانية تطورها مع المستجدات التي لا تتنافى مع الشريعة، حيث تقوم على إنكار آلية سعر الفائدة وكل الطرق المؤدية إليها، وتعتمد نظام توزيع الأرباح والخسائر، مع وجود البنك المركزي في أعلى الهرم المصرفي ممثلا للسلطة النقدية، وهو المسؤول الوحيد على الإصدار النقدي، والمترئس في مجموعة البنوك التي تقوم تنفيذ جزء من السياسة النقدية المستهدفة، والتي تقوم بإدارة الأرصدة النقدية الموجودة في الاقتصاد، والتي وجدت في الأساس على العمل بأسس لا تخالف الشريعة الإسلامية.

لقد تم تصوير التنمية المستدامة على أنها منقذ العالم من إفساد الإنسان، فمن أجلها عقدت الاجتماعات، ونظمت المؤتمرات، وشكلت اللجان، وأصدرت القرارات، وأجريت البحوث، رغم ذلك فشلت مخططات التنمية الوضعية في إجراء تنمية مستدامة في أغلب التجارب الإنمائية في بلدان العالم المتنوعة، و السبب الرئيسي يعود كما اكتشف المهتمون بأمور التنمية إلى انعدام شرط نجاح هذه المخططات والمتمثل في إلزامية وجود مناخ مناسب للأفراد لكي يقوموا بواجبهم في عملية التنمية، وهذا يستوجب ضرورة استئصال الحياة الاقتصادية بقدر المستطاع من كل أشكال القهر والاستعباد والطمع وإفساد خيرات الأرض، وبدون ذلك ستبقى مشكلة التخلف موجودة، وتتزايد حدة هذا الفشل مع الزمن وذلك رغم التطور التكنولوجي الرهيب، ومن هنا جاء النظام الاقتصادي الإسلامي، والذي يعتبر التنمية بمثابة صفة مبدئية نابعة من قواعده، والمحافظة على الإنسان بصمة ظاهرة لمبدأ الاستخلاف في الأرض، أي أن النظام الاقتصادي الإسلامي يحقق التنمية الآنية والمستقبلية.

**2ـ إشكالية الدراسة:**

هناك عدة أهداف للتنمية المستدامة تشمل البعد الاقتصادي، وهذه الأهداف تتنوع بتنوع أماكن تطبيقها، فاختلاف المذاهب الاقتصادية يولد الاختلاف في تطبيق السياسة الاقتصادية، وعند ربط السياسة النقدية في الإسلام بالتنمية المستدامة تتبلور لدينا مشكلة الدراسة، والتي يمكن طرحها من خلال التساؤل التالي:

– كيف تؤثر السياسة النقدية الإسلامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن أن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تتضمن ما يوجد في الدراسة و تتمثل فيما يلي:

ـ ما مفهوم السياسة النقدية الإسلامية وما هي أدواتها؟

ـ ما المقصود بالتنمية المستدامة وكيف تطورت تاريخيا؟

ـ ما الدور المنوط بالسياسات النقدية الإسلامية قصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

**3ـ فرضيات الدراسة:**

قصد الإجابة على هذه الأسئلة و بالتالي الإجابة على الإشكالية الرئيسية قام الباحث بوضع هذه الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** الاقتصاد الإسلامي هو جزء من الإسلام ،وهو مرتبط ارتباطا تاما بالدين حيث لا تنفصل السياسة النقدية الإسلامية عن المبادئ والأخلاق والقيم التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف ومن أدوات السياسة النقدية الإسلامية تحريم الربا، وتحريم الاكتناز، و آلية الزكاة.

**الفرضية الثانية:** التنمية المستدامة مرتبطة مباشرة بالإنسان وتأخذ بعين الاعتبار قضية العدل بين الأجيال في إشباع الحاجات الإنسانية دون إغفال الجانب الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي خلال السعي نحو تطبيقها.

**الفرضية الثالثة:** للسياسة النقدية الإسلامية دور هام في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تركيزها على حماية الإنسان باعتباره موضوعها.

**4- أسباب اختيار الموضوع:**

انطلاقا من الأهمية التي يشغلها موضوع السياسة النقدية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة في عصرنا الحالي، أوجبت من أن نكون أسباب اختيارنا للموضوع دوافع ذاتية و أخرى موضوعية.

**أ/- الأسباب الذاتية:**

- الرغبة في التعرف على المواضيع المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي.
- مواصلة الدراسات البيئية حيث أني عضو مؤسس لنادي يهتم بالبيئة والطاقات المتجددة.

**ب/- الأسباب الموضوعية:**

- إثراء رصيد المكتبة الجامعية ببحوث يمكن أن تكشف دور السياسة النقدية الإسلامية في تثبيت التنمية المستدامة .
- معرفة الدور المنوط بالسياسة النقدية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن هذا الموضوع حديث له أسس و مبادئ تتفق مع العملية.
- التعرف على أهم المستجدات التي وصل إليها هذا الموضوع وكيفية العمل بالسياسة النقدية الإسلامية كآلية فارقة في تحقيق التنمية المستدامة.

**5- أهداف الدراسة:**

يرى الباحث أنه من خلال هذه الدراسة يمكن إبراز تأثير السياسة النقدية الإسلامية على تحقيق التنمية المستدامة ويتجلى هذا التأثير من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية وهي كما يلي:

1. تحديد مفهوم وآليات السياسة النقدية الإسلامية.
2. توضيح مفهوم التنمية المستدامة و تطوره تاريخيا وأبعاده.
3- علاقة السياسة النقدية الإسلامية بالتنمية المستدامة.

**6- الدراسات السابقة:**

توجد عدة دراسات سابقة نوقشت فيها موضوعات كالربا و التأمين و التكافل الاجتماعي والاحتكار وأخرى تحدثت عن الموارد المالية في الإسلام و المعاملات المصرفية و الاستثمار والاقتصاد نذكر منها:

ـ أطروحة دكتوراه للأستاذة ليلى جودي[1] بعنوان: "دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة " ، تساءلت فيه الباحثة عن المشكلة الاقتصادية للموارد البيئية والتلوث البيئي وحماية البيئة وآليات التمويل الإسلامي وتطبيقاته في مجال التنمية المستدامة خلصت هذه الدراسة إلى أن التشريع الإسلامي سبق التشريعات الوضعية في الاهتمام بمشاكل البيئة وحلها، وهنا نجد المعنى المقصود بالاستخلاف في الأرض وأن لأموال الزكاة والأوقاف دور هام في المحافظة على البيئة إذا استغلت استغلالا مناسبا.

ـ أطروحة دكتوراه للأستاذ قاري عبد الرحمان[2] بعنوان:" متطلبات قيام التنمية المستدامة وفق الاقتصاد الإسلامي"، تساءل فيها الباحث عن متطلبات تحقيق التنمية المستدامة وفق الاقتصاد الإسلامي و خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة ترك المجال وإعطاء فرصة للاقتصاد الإسلامي في المجال التطبيقي من أجل إثبات جدارته، ووجوب العودة إلى التراث الحضاري الإسلامي واستنطاقه والبحث عن مصدر قوته للاستفادة من التجارب السابقة.

ـ أطروحة دكتوراه للباحث عمار مجيد كاظم الوادي[3] بعنوان: "آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة"، تساءل فيها الباحث عن مدى إمكانية تطبيق نظام نقدي إسلامي في البلدان الإسلامية وخلصت هذه الدراسة إلى إمكانية تطبيق نظام نقدي إسلامي في البلدان الإسلامية من خلال إيجاد الأسس النظرية الاقتصادية والنقدية التي يستند إليها مع الأخذ بتجربتي السودان وباكستان كنموذج ناجح لتطبيق العناصر الأساسية للنظام النقدي الإسلامي.

ـ رسالة ماجستير للباحث حسين علي اليوسف بعنوان[4]:"السياسة النقدية في الإسلام" تساءل فيها الباحث عن وضع تصور لسياسة نقدية يمكن تطبيقها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية و

---

[1] ـ ليلى جودي، دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر، 2018

[2] ـ قاري عبد الرحمان، متطلبات قيام التنمية المستدامة وفق الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فرع العلوم الاقتصادية ، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان 2021.

[3] ـ عمار مجيد كاظم الوادي، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية. العراق 2006

[4]ـ حسين علي اليوسف، السياسة النقدية في الإسلام، أطروحة ماجستير، جامعة اليرموك . الأردن،2011

خلصت هذه الدراسة إلى إبراز التعاريف الإسلامية للسياسة النقدية واستكشاف أوجه الاختلاف والمطابقة بين هذا الأخير والنظام الاقتصادي الوضعي ووضع صورة صحيحة لسياسة نقدية يمكن تفعيلها وفقا للتشريع الإسلامي والتي تحظى بقدر أكبر من الفعالية بسبب استغنائها عن أسعار الفائدة ووضعها لمزيد من طرق الدفع بالاقتصاد إلى تحقيق التطور.

**7ـ منهج الدراسة:**

حاول الباحث في هذا البحث أن يتبع المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الأدبيات التي تناولت السياسة النقدية في الإسلام وتأصيلها النظري، والتنمية المستدامة والتنمية المستدامة من المنظور الإسلامي.

قام الباحث باستخدام هذا المنهج عن طريق استقراء الخلفيات المتنوعة، والمراجع الاقتصادية، والبحوث العلمية، والدراسات الإسلامية المتخصصة التي تطرقت للاقتصاد الإسلامي، والتنمية المستدامة، وكذلك روابط الإنترنت، والدراسات والتقارير المختلفة التي ساهمت في تشكيل المرجعية العلمية التي تفيد في الرقي بالبحث.

**8ـ حدود الدراسة:** إن محاولة الإجابة على إشكالية البحث واختبار مدى صحة الفرضيات يدفع لوضع محددات وأبعاد للدراسة التي تمثلت في الإطار المكاني الذي تم فيه دراسة تأثير السياسة النقدية الإسلامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حين لم يشتمل الإطار الزمني فترة محددة لعدم توفر الإحصاءات المرتبطة بتأثير السياسة النقدية الإسلامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**9ـ صعوبات الدراسة:**

من بين العراقيل التي تم مواجهتها أثناء إعداد هذه الدراسة ما يلي:

- قلة الإحصائيات خاصة مع اختلاف البلدان الإسلامية في كيفية تطبيق أدوات السياسة النقدية الإسلامية.
- قلة المراجع التي تناولت موضوع دور السياسة النقدية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من حيث الإسقاط المباشر على الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة .

**10ـ هيكل الدراسة:**

من أجل الإجابة على جملة التساؤلات المطروحة، ومعالجة موضوع الدراسة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة تشتمل على:"الإشكالية، الأسئلة الفرعية، الفرضيات، الأهداف، أسباب اختيار الموضوع، المنهج المتبع ومنهجية الباحث، بالإضافة إلى الدراسات السابقة"، وتليها خاتمة تشمل" النتائج، التوصيات"،وكانت هذه الفصول كالآتي:

- **الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى التأصيل النظري للاقتصاد الإسلامي حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول عرفنا فيه الاقتصاد الإسلامي وبينا خصائصه ومبادئه، وفي المبحث الثاني وضحنا السياسة الاقتصادية الإسلامية بشقيها النقدي والمالي.
- **الفصل الثاني:** تناول الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة عرفنا فيه التنمية المستدامة وسياقها التاريخي وتطورها، كما بينا في المبحث الثاني ثوابتها، من خصائص، وأهداف، ومبادئ، وأبعاد.
- **الفصل الثالث:** خصص لبيان تأثير السياسة النقدية الإسلامية على أهداف التنمية المستدامة، واخترنا هدفين اقتصاديين هما محاربة الفقر، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان؛ حيث فصلنا تأثير تغيير نسب الودائع الجارية، وتأثير الزكاة، وتأثير الاقتطاع من أموال الأغنياء، وتأثير تغيير نسبة الأرباح والخسائر على القضاء على الفقر والاستهلاك والإنتاج المسؤولين تباعا.

# الفصل الأول:

## التأصيل النظري للسياسة النقدية الإسلامية.

**تمهيد:**

لا يتوافق النظام الاقتصادي الإسلامي في كثير من الفصول والنظريات عن النظم الاقتصادية الوضعية (النظام الرأسمالي والنظام الإشتراكي)، " ولهذا كان من الخطأ أن يسمى المجتمع الإسلامي مجتمعا إسلاميا وإن سمح بالملكية الخاصة....كما أنه من الخطأ أن نطلق على المجتمع الإسلامي اسم المجتمع الاشتراكي وإن أخذ بمبدأ الملكية العامة[1]"

هناك أيضا تباين في وجهات النظر بين المختصين و الباحثين في الاقتصاد الإسلامي حول ماهيته، فهناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي يجب أن يكون علما منفصلا عن علم الفقه، أي أنه لا يفتش في علوم الفقه إلا بقدر ما تؤثر تلك الأحكام الفقهية على السلوك الاقتصادي للأفراد في المجتمع الإسلامي، وهناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي مرتبط ارتباطا تاما بفقه المعاملات المالية .

وعليه فإن السياسة النقدية الإسلامية ترتكز على أسس تختلف في مصدرها عن الوضعية، فهي إما تستنبط أدواتها وطريقة عملها من الشريعة الإسلامية أو على الأقل لا تكون منافية لها.

في محاولة للإجابة على السؤال الفرعي الأول:

ـ ما مفهوم السياسة النقدية الإسلامية وما هي أدواتها؟

وقصد اختبار الفرضية الأولى: الاقتصاد الإسلامي هو جزء من الإسلام، وهو مرتبط ارتباطا تاما بالدين حيث لا تنفصل السياسة النقدية في الإسلام عن المبادئ والأخلاق والقيم التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف ومن أدوات السياسة النقدية الإسلامية تحريم الربا، وتحريم الاكتناز، وآلية الزكاة.قام الباحث بتقسيم الفصل الأول إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الإسلامي

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي

[1] محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ب ت، ص ص 280،281

## المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الإسلامي

يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي نظاما متميزا بذاته فهو منهاج يقوم على مبادئ أخلاقية ومبادئ دينية لا تغفل عن الجوانب السياسية والاجتماعية وحتى البيئية وذلك لتنظيم كل الأنشطة التجارية وحتى السياسية.

### المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

قبل أن نتطرق إلى توضيح مفهوم الاقتصاد الإسلامي يجب أن نعرف نشأته.

#### الفرع الأول: منشأ الاقتصاد الإسلامي:

جاء الإسلام منذ أربعة عشر قرنا كرسالة سماوية عالمية خاتمة، تعالج حياة البشر في مختلف نواحيها روحية كانت أو مادية، فلم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية،إنما هو أيضا تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي للبشر كافة،كما لم يكن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم نبيا هاديا فحسب، ولكنه كان أيضا حاكما منفذا، وهذا ما يعبر عنه في الاصطلاح أن الإسلام (دين ودنيا)، أو أنه(عقيدة وشريعة).[1]

كما أن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم لم يأت بالإسلام لفئة محددة كما هو شأن باقي الأنبياء، بل جاء بالإسلام للناس كافة، فهو صالح لكل زمان ومكان.

لقد كانت جامعة الأزهر، بكليتي التجارة والشريعة، هي الجامعة الرائدة الأولى في تدريس الاقتصاد الإسلامي كمادة علمية مستقلة، بموجب قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم 102 لسنة 1961، ثم كانت جامعة الملك عبد العزيز بكلية الاقتصاد بجدة،ثم كلية الشريعة بمكة المكرمة هي الجامعة الرائدة الثانية في تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي، بموجب نظام تأسيسها الصادر سنة 1384 هـ 1964م.[2]

ثم صدرت توصية مؤتمر علماء المسلمين السابع المنعقد بالقاهرة في سبتمبر1972 ، بضرورة تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي بمختلف معاهد وجامعات العالم الإسلامي ، ولم

[1] محمد شوقي الفنجري، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، مصر،1994،ص11

[2] المرجع السابق نفسه،ص5

تجد هذه التوصية سبيلها إلى التنفيذ الفعلي إلا عقب المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي والذي انعقد في مكة مكرمة في فبراير 1976.[1]

كما بادرت جامعة الأزهر بالتوسع في تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي، كما بادرت قريبا كما بادرت جامعة الملك عبد العزيز بجدة بإنشاء مركز مستقل يبحث في الاقتصاد الإسلامي ووسائل تطبيقه باسم (المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي)، ثم سارعت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ،فأنشأت قسما مستقلا للاقتصاد الإسلامي يتبع مؤقتا كلية الشريعة تمهيدا لتحويله إلى كلية مستقلة للاقتصاد الإسلامي ووضعت خطة الدراسة على المدى أربع سنوات بدأت من العام الدراسي 1400/1399هـ الموافق 1980/1979م ، كما بادرت أخيرا جامعة الأزهر بإنشاء ( مركز صالح عبد الله كامل للأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية) ويمنح باسم جامعة الأزهر درجات الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي[2].

أما اليوم فإن مادة الاقتصاد الإسلامي من المواد المهمة المدونة في المقررات الدراسية بشكل واسع في أغلب الكليات والجامعات والمعاهد المنتشرة في دول العالم الإسلامي.

**الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد الإسلامي**

مصطلح الاقتصاد الإسلامي هو عبارة عن مركب لفظي مكون من كلمتين: "اقتصاد" و"إسلامي"، وعليه فقبل التعريف بالمفهوم الإجمالي لهذا المصطلح يجب أن نمر إلى التعريف بكلمة "اقتصاد"، ثم التعريف بكلمة "إسلامي"، لتكوين صورة واضحة لهذا المصطلح.

**تعريف الاقتصاد لغة:**

كلمة اقتصاد مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي قَصَدَ، والقَصْدُ: اسْتِقامَةُ الطريقِ، والاعْتِمادُ، والأَمُّ، وضِدُّ الإفراط كالاقْتِصاد.[3]

---

[1] المرجع السابق نفسه ، ص ص 5،6

[2] المرجع السابق نفسه ، ص ص6،7

[3] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، لبنان باب الدال، فصل القاف ،ب ت، ص 396

للإشارة فأن كلمة اقتصاد هي في الأصل كلمة إغريقية، و تعني" تدبير أمور المنزل " كما أن كلمة اقتصاد لم تذكر بذاتها في القرآن الكريم، وإنما ذكرت كلمات متعلقة بها وتوحي إليها، مثل كلمة( قصد) كما في قوله تعالى: "**وعلى الله قصد السبيل**".[1] وهي بمعنى الطريق المباشر والمستقيم، أيضا في كلمة (مقتصدة) في قوله تعالى:" **منهم أمة مقتصدة**"[2] وهم من دخل الإسلام من النصارى، وفي كلمة (أقصد) في قوله تعالى:" **وأقصد في مشيك**"[3] أي لا تسرع في المشي ولا تبطئ.

**تعريف الاقتصاد اصطلاحا:**

إذا تحدثنا عن علم الاقتصاد فإنه علم قائم بذاته له موضوعه ومنهجه، ولفظ اقتصاد هو ترجمة لكلمة (economics) التي تعني في أصلها اللاتيني كما سبق وذكرنا تدبير أمور المنزل، ثم أطلقت هذه الكلمة على العلم المعروف حاليا، وقد ترجمت إلى اللغة العربية بكلمة اقتصاد.

تطور مفهوم الاقتصاد بشكل كبير نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي في ظل تعاقب أشهر المدارس الاقتصادية، حيث أشار آدم سميث في كتابه الشهير " ثروة الأمم " سنة 1776 إلى أن الاقتصاد يمثل "علم الثروة، وهو العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها لأمة ما أن تغتني"، وقد جاء هذا التعريف ضمن سياق عام يهدف لتعزيز الإنتاج وتعظيمه ميز عصر الثورة الصناعية الأولي1723/1790.[4]

يعرف A. Samuelson علم الاقتصاد بأنه يتضمن دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها مواردهم الإنتاجية المتزايدة لإنتاج السلع المختلفة على مدى الزمن، وكيفية توزيع هذه السلع لأغراض الاستهلاك الآن ومستقبلاً على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع.[5]

---

[1] سورة النحل، الآية 09 .

[2] سورة المائدة، الآية 66 .

[3] سورة لقمان الآية 19 .

[4]Alain Samuelson, les grands courants de la pensée économique, ONU 2eme édition, Alger 1993, PP 7-8

[5]IDEM ,PP 11-12

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن علم الاقتصاد له ثلاث وظائف رئيسية وهي:

- إيجاد أفضل الطرق لاستغلال الموارد الاقتصادية ذات الندرة النسبية.
- توزيع الإنتاج حيث يحقق أكبر إشباع ممكن للأفراد.
- علم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بدراسة سلوك الإنسان.

من خلال ما سبق يمكن تعريف علم الاقتصاد على أنه: "أحد فروع العلوم الاجتماعية الذي يهتم بدراسة النشاط الاقتصادي في المجتمع من خلال فهم العمليات التي تحكم إنتاج ،توزيع، واستهلاك السلع و الخدمات داخل المجتمع،ويهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة و الموارد المحدودة بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة و العمل على إنمائها بأقصى طاقة ممكنة".[1]

**تعريف كلمة إسلامي:**

تعني كلمة إسلام في اللغة العربية بالمعنى الإيتمولوجي الأصلي: "تسليم شيء ما لشخص ما" وتعني هنا:"أن يسلم المرء ذاته بكليتها لله"، أو"إيكال كل ذاته لله"، هناك معنى آخر لكلمة إسلام اكتشفه مؤرخو اللغة العربية، وهو يتوافق تماما مع الاستخدام الذي يوظفه القرآن في الأصل، هذا المعنى هو "تحدي الموت"؛ أي تحدي الموت عن طريق تسليم المرء لروحه، أي لحياته من أجل قضية نبيلة، وتسليم الروح هنا يعني التضحية بالنفس في معركة من أجل الله مثلا، وهذا يعني إظهار الاندفاع والحماسة إلى أقصى حد، والذهاب في تلك الحركة التي تدفع المسلم لأن يلبي نداء الله ويقبل تعاليمه دون قيد أو شرط، والذهاب إلى الله يعني الذهاب نحو المطلق، نحو التعالي، والشعور بالترقية والرفعة إلى مستوى أعلى من الوجود، كل هذه الدلالات أو المعاني الحافة والمحيطة مرتبطة بكلمة إسلام، [2]وهناك آيات عديدة في القرآن يذكر فيها إبراهيم بصفته مسلما، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى:"**ما كان إبراهيم يهوديا و لا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين**"[3] وفي هذه الآية الكريمة نجد كلمة حنيفا تعني منحازا عن الباطل إلى دين الحق، بينما تعني كلمة

[1]علام عثمان ،محاضرات في النظام المالي في الإسلام، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة ،2023 /2024، ص7

[2] محمد أركون، الفكر الإسلامي،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993.

[3] سورة آل عمران ،الآية 67 .

مسلما مطيعا وخاضعا لله تعالى، وتتأكد حقيقة أن الدين عند الله الإسلام حتى قبل ظهور الرسالة المحمدية وأنه دين الفطرة حيث قال الله تعالى:"**إن الدين عند الله الإسلام وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم و من يكفر بآيات الله فان الله سريع الحساب إن حاجوك فقل أسلمت وجهي لله و من اتبعن و قل للذين أوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا و إن تولوا فإنما عليك البلاغ و الله بصير بالعباد**"[1]، والقرآن الكريم فيه الكثير من الأدلة على أن كل الأنبياء جاؤوا بدين الإسلام.

**تعريف الاقتصاد الإسلامي:**

عرفه الدكتور حسين شحاتة بأنه:" الإطار العام الذي يتضمن مجموعة القواعد الشرعية الكلية التي تحكم المعاملات الاقتصادية لتحقيق إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية بأفضل شكل ممكن بما يحقق الحياة الكريمة الرغدة في الدنيا والفوز برضا الله في الآخرة".[2]

"عرف باقر الصدر الاقتصاد الإسلامي بأنه: الطريقة التي يفضل الإسلام إتباعها في الحياة الاقتصادية.

يعرف عبد الجبار السبهاني الاقتصاد الإسلامي من حيث كونه:علم يعنى بدراسة النشاط الاقتصادي(استهلاك، إنتاج، توزيع، تبادل) وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر و علاقات في ضوء أحكام المذهب الاقتصادي في الإسلام، و منظومته القيمية".[3]

يعرفه د .عبد الله الطريفي بأنه : العلم بالأحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية فيما ينظم كسب المال و إنفاقه و تنميته و أوجه تنميته.[4]

من خلال هذه التعريفات يمكن توضيح الدور المنوط بالاقتصاد الإسلامي في النقاط التالية:

- دراسة السلوك الحقيقي للمستهلكين والمشاريع التجارية والأسواق والدول في الفترة الحالية.
- تحقيق الهدف المنشود من الاستثمار يتطلب تحديد نوع سلوك الأفراد والجماعات.

[1] سورة آل عمران، الآية 21-20.

[2] زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نضرة تاريخية مقارنة، ب ن،القاهرة،مصر، ب ت، ص 295

[3] علام عثمان،مرجع سبق ذكره. ص8

[4] المرجع السابق نفسه، ص9

– إيجاد تفسير لعدم تصرف مختلف أطراف النشاط الاقتصادي كما هو متوقع.
–الاستفادة من الأزمات الاقتصادية وتوظيف الاقتصاد الإسلامي لإبراز مدى كفايته في حل الأزمات.

**الفرع الثالث: أركان الاقتصاد الإسلامي:**

يتألف الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي من أركان رئيسية ثلاثة يتحدد وفقا لها محتواه الذهبي، ويتميز بذلك عن سائر المذاهب الاقتصادية في خطوطها العريضة وهذه الأركان هي كما يلي:

**الركن الأول: مبدأ الملكية المزدوجة:**

يختلف الإسلام عن الرأسمالية والاشتراكية، في نوعية الملكية التي يقررها اختلافا جوهريا فالمجتمع الرأسمالي يؤمن بالشكل الخاص الفردي للملكية، أي بالملكية الخاصة كقاعدة عامة فهو يسمح للأفراد بالملكية الخاصة لمختلف أنواع الثروة في البلاد تبعا لنشاطاتهم وظروفهم. [1]

ومنه فالنظام الرأسمالي يبيح للأفراد حق التملك والسيطرة التامة على الثروة والموارد الاقتصادية بكل أنواعها ومهما كان حجمها.

والمجتمع الاشتراكي على العكس تماما من ذلك، فإن الملكية الاشتراكية فيه هي المبدأ العام، الذي ينطبق على كل أنواع الثروة في البلاد.[2]

هذا يعني أن كل أفراد المجتمع متشاركون في خيرات وثروات البلاد ولا يحق لهم التفرد بامتلاك الموارد الطبيعية أو الاقتصادية.

والاقتصاد الإسلامي يقوم على تلك الملكيتين في آن واحد كأصل، فهو يقر الملكية الفردية ويقر الملكية الجماعية ويجعل لكل منهما المجال الواسع الذي يعمل فيه، ويرتكز مفهوم الملكية في الاقتصاد الإسلامي على أساس أن المالك المطلق لكل ما في الكون هو الله سبحانه مصداقا لقوله تعالى:" **و لله ملك السماوات و الأرض و ما بينهما**".[3]

---

[1] محمد باقر الصدر، مرجع سبق ذكره، ص ص 279،280

[2] المرجع السابق نفسه ، ص 280

[3] سورة المائدة ،الآية17.

**الركن الثاني: مبدأ الحرية المقيدة:**

إن أصل التعامل في الاقتصاد الإسلامي الإباحة والحرية إلا إذا ورد نص يحرم ذلك، وعليه فإن للمسلم الحرية في ممارسة النشاط الذي يرغب فيه، ولا يمنع من ذلك إلا إذا تبين أن هذا العمل يصطدم مع الشريعة الإسلامية.[1]

النظام الاقتصادي الإسلامي لا يعتبر الحرية الاقتصادية مطلقة، على اعتبار أن الإسلام يقيد هذه الحرية بجملة من الأحكام الشرعية و الضوابط المرتبطة بمقتضيات الاستخلاف، وذلك على العكس تماما من الاقتصاد الرأسمالي الذي يكفل للفرد الحرية الاقتصادية المطلقة في مزاولة النشا الاقتصادي وفق ما يتوافق مع مصلحته الشخصية من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح .وعلى الرغم من أن الإسلام يقر بالحرية الاقتصادية من حيث انه لم ينكرها أو يصادرها ولكنه في الوقت ذاته لا يطلق لها العنان بل راح يقيدها لتحقيق المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية، وذلك من أجل تحقيق هدفين رئيسيين و هما: [2]

ـ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يخص مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية.

ـ حق الدولة في التدخل لحماية النشاط الاقتصادي.

ويعود سبب تقييد الحرية الاقتصادية إلى أمور عدة منها:

1ـ أن الله تعالى هو المالك الحقيقي للمال وهو الذي يبسط الرزق لمن يشاء.

2ـ عدم الإنقاص من حقوق الآخرين أو الإضرار بالمصلحة العامة.

3ـ حماية الفئات الهشة وحماية مصالح الفقراء والمحتاجين واليتامى.

4ـ إجبار الجماعة على المشاركة في بناء المدارس والمساجد والمستشفيات.

**الركن الثالث: مبدأ العدالة الاجتماعية:**

تعتبر العدالة الاجتماعية أساسا من أسس الاقتصاد الإسلامي لأن الإسلام ينظر إلى المجتمع على أنه كيان إنساني متواصل ومتراحم وأن الأسرة ترتبط بالمودة والمواصلة، والجماعات تتعاون فيما بينها على الخير والنفع، فالقوي ينصر الضعيف، والعالم يعلم

[1] رضا صاحب أبو حمد،الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي،دار مجدلاوي،الأردن، 2006 ،ص ص39،40

[2] علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص25

الجاهل وإن اختلفت الألوان والأجناس واللغات لأن ذلك لا يقتضي التفاوت في معنى الإنسانية وحقوقها، بل الجميع سواء في الإسلام.[1]

من الحقائق الثابتة أن الناس يتفاوتون في المواصفات الجسدية والنفسية والفكرية، فهم يختلفون في قوة الجسد وصلابة العود ويختلفون في قوة الإرادة، والقدرة على الجلد والبسالة ويختلفون في شدة الذكاء، وسرعة الفراسة إلى غير ذلك من مكونات الشخصية الإنسانية، ومادام هذا التفاوت موجودا في المواهب والقدرات والخصائص الجسمية والروحية، فإن حصول الناس على الشغل الذي هو أساس التملك لن يكون واحدا ،وبالتالي لابد من تفاوت الناس في كسب المال، وتم تشريع الزكاة ووجب على ولي الأمر أن يكفي المعوزين حاجاتهم وأن يفرض لهم من بيت المال ما يقتاتون به، ونهى عن التبذير والإسراف، كي يتوافق مستوى المعيشة بين أفراد المجتمع ويتحقق التوازن الاجتماعي، وشرع على القريب أن ينفق على أهله المحتاجين ممن تلزمه نفقته، وشرعت الكفارات والصدقات والقروض، والضيافة وشرعت أضاحي العيد والعقيقة والولائم المختلفة، لتحمل المسلم على الجود بماله ليكفكف دموع المنكوبين ويواسي جراح البائسين، فيصل الغني الفقير وتمتد يده إليه في إخاء ومحبة وصدق.

**المطلب الثاني: مصادر وخصائص وأهداف الاقتصاد الإسلامي.**

الإسلام يهتم بترتيب كل الأمور والعلاقات بين البشر والتي من أهمها العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والمجتمعات، حيث أن هذا التنظيم منبثق من العقيدة والأخلاق الإسلامية التي تنظم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية ،وهذه الأحكام التنظيمية وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة .

**الفرع الأول: مصادر الاقتصاد الإسلامي:[2]**

هناك مصادر أساسية للتشريع في الإسلام ومنها يستمد الاقتصاد الإسلامي قواعده ، وهذه المصادر هي: القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والإجماع والقياس والمصلحة المرسلة ونحوها من أدلة الشريعة.

[1] إبراهيم فاضل الدبو،الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، دار المناهج، الأردن، 2008 ،ص24

[2] علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 11،12

**1ـ القرآن الكريم:**

هو كلام الله تعالى المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم باللفظ العربي،المكتوب في المصاحف، المنقول إلى الأمة عن طريق التواتر[1]. وقد سن الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم العديد من الأحكام التي ترتبط بالمال سواء من جهة مكانته والنظرة له أو القضايا المرتبطة بسبل الجمع والاكتساب أو التداول والإنفاق، وقد جاءت الكثير من الآيات القرآنية التي تبرز هذه الأحكام كالآيات المتعلقة بالزكاة والصدقات والنفقات وتحليل البيع وإجارة الرهن والكفالة والوصية وتقسيم الميراث، والتحفيز على توثيق الديون بالكتابة ووضع الشهود وضرورة الوفاء بالعهد والعقد والحفاظ على الأمانات وتأديتها لأصحابها وضرورة الاهتمام باليتامى وأموالهم وتنمية هذه الأموال والمحافظة عليها، وهناك آيات قرآنية متعلقة بتحريم الربا والقمار وأكل السحت و الرشوة والغش وغيرها.

**2ـ السنة النبوية المطهرة:**

وهي كل أمر أو فعل صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يفصل فيه القرآن الكريم، والسنة هي قول أو فعل أو إقرار، طبعا السنة النبوية هي وحي من الله سبحانه وتعالى،وغالبا ما تكون النصوص التي ذكرت في القرآن الكريم جامعة، كالأمر بالزكاة مثلاً حيث حددت الآية مستحقيها ولم تحدد شروطها ومقاديرها وأنصبتها، وهنا جاء دور السنة المطهرة لتفصيل المجمل وتقسيم العام وتحديد المطلق، فعلاقة السنة بالقرآن الكريم إما أن تكون موضحة ومخصصة أو مؤكدة أو تقدم أحكاما جديدة لم تذكر في القرآن الكريم.

**3ـ الإجماع:**

وهو اتفاق جميع المجتهدين من المسلمين في عصر من العصور، بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، على حكم مشروع عن طريق الاجتهاد، أي توافق العلماء المجتهدين من أمة النبي صلى الله عليه وسلم بعد عصر النبوة على إصدار حكم يخص الشرع، ومن أمثلة ذلك ومن الجانب الاقتصادي نذكر إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على قتال من منعوا إعطاء الزكاة في عهد الخليفة الراشد أبو بكر الصديق فيما سمي بحروب الردة، وهناك

[1] عبد الرحيم يعقوب، تيسير الوصول إلى علم الأصول،المجلد 1،الرياض،السعودية،1430ه ،ص39

أمثلة أخرى كثيرة،منها إجماع العلماء المعاصرين على أن سعر الفائدة الممنوح في البنوك على ادخار الأموال من الربا المحرم.

**4ـ القياس:**

هو مساواة المسكوت عنه بالمنطوق به في الحكم لإشتراكهما في الضرر، أي إلحاق الفرع بالأصل في الحكم والجمع بينهما، ومن أمثلة ذلك تحريم المخدرات وإلحاقها بحكم المسكرات وذلك عن طريق أثرها في الذهاب، أيضا قياس الأوراق النقدية المتداولة في عصرنا هذا على العملة النقدية التي كانت موجودة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وهي الدينار الذهبي والدرهم الفضي وذلك بسبب وجودها والعلة منها وهي تحديد الثمن، والذي يتم من خلاله تحديد قيمة السلع عند دفع زكاة التجارة في السلع في عصرنا هذا.

**5ـ المصلحة المرسلة:**

المصلحة جمعها مصالح، وهي المنافع ، أما المرسلة فهي المطلقة، والمصلحة لم يقم عليها دليل من الشرع لتركها والغائها أو اعتبار الفائدة منها، ويمكن تقسيم المصالح إلى ثلاث فروع:

أ/مصلحة معتبرة: اعتبرها الشرع فأجازها مثل البيع وذلك للفائدة المرجوة منه وهي تحقيق الناس لاحتياجاتهم عن طريق الشراء.

ب/ مصلحة ملغاة: ألغاها الشرع ولم يعتبرها، ومن ذلك تحريم القمار والميسر .

ج/مصلحة مرسلة: لم يعتبرها ولم يلغها الشرع، وإنما ترك الأمر فيها بحسب الأوضاع الاقتصادية والأحوال المعيشية، والتي قد تختلف حسب الزمان و وفق المكان ، ومن أمثلة هذا الفرع في الجانب الاقتصادي الحديث: إجبارية التسجيل في السجلات التجارية ، ونظام الشهر العقاري ونحو ذلك من الإجراءات كإشهار الأسعار، وتحديد سعر بيع بعض المواد قصد تحقيق مصالح الأفراد بها.

**الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الإسلامي:**

هناك عدة خصائص للاقتصاد الإسلامي تميزه عن الاقتصاد التقليدي الوضعي أهمها:

**1ـ الاستخلاف:**

يعد الاستخلاف في الأموال أحد الركائز الكبرى التي بنيت عليها نظرية الاقتصاد الإسلامي، والمراد منها أن الإنسان هو من يستخلف الله في أرضه، حيث مكن الله سبحانه وتعالى عباده من العيش فوق هذه الأرض واعمارها والانتفاع بالخير الموجود فيها، لذلك يجب على الإنسان أن ينفذ مراد الله سبحانه وتعالى في التعامل بهذا المال وهذه الأملاك، فالأموال التي في أيدي الناس إنما هي ملك الله وليست أموالهم في الحقيقة فقد استخلفهم فيها لينتفعوا وينفعوا بها فهم بمثابة الوكلاء، وبناءً عليه يمكن القول أن المال ليس غاية بل وسيلة والإنسان مستخلف عليه فقط، يقول الله سبحانه وتعالى: "**آمنوا بالله ورسوله وأنفَقوا مما جعلكم مستّخلفين فيه فالذين آمنوا منكم و أنفقوا لهم أجر كبير**".[1] وهو ما يدل أن البشر يملكون حق الاستنفاع بالمال فقط، وفق ضوابط محددة .

إن تملك المال في الاقتصاد الإسلامي مرتبط بغايات صادقة لما فيه من خير لحياة الفرد والمجتمع ،وبما يرضي الله في الأول والأخير، كما أن التملك مقيد بشروط محددة منها وجوب الحصول عليه بطرق حللها الشرع، وأن يكون صرفه في الحلال، و أن لا ينس حق الله في هذا المال من زكاة وصدقات على الفقراء ،قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المال: "لا تزولُ قَدما عبد يوم القيامة حتي يسُألَ عن أربعٍ عن عمُرِه فيما أفناه وعن جسده فيما أبلاه وعن علِمه ماذا عمل فيه وعن ماله من أَين اكْتسبه وفيما أنفقَه".[2]

**2 ـ التكامل والشمول:**

يتعلق الاقتصاد الإسلامي بثلاث أنظمة مرتبطة فيما بينها ارتباطا تكامليا وهي النظم الدينية والاجتماعية والسياسية حيث أن هذا الارتباط يقدم حلولاً كاملة للفرد والمجتمع، وفي هذا الأمر يرتبط النظام الاقتصادي الإسلامي مباشرة بالعقيدة الإسلامية التي يرتكز عليها في مبادئه، كما يتعلق الاقتصاد الإسلامي بالعبادات كفرض الزكاة لمساعدة الفقراء والمعوزين وإعطائهم كامل حقوقهم من أموال الأغنياء، وبيتعلق الاقتصاد الإسلامي بنظام

[1] سورة الحديد ،الآية 7.

[2] محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي ،سنن الترمذي،باب في القيامة(216/4)رقم:2416.

التعاملات المالية حيث أنه يحفظ المال بوسائل متعددة ويربط عملية التنمية الاقتصادية الحقيقية بالإنتاج الحقيقي الذي فيه منافع للأفراد والمجتمعات على حد سواء.

هناك نظرة خاطئة حول الاقتصاد الإسلامي وذلك عند ربطه بالمصارف الإسلامية فهذه الأخيرة جزء من كل؛ فالاقتصاد الإسلامي يضم عدة أركان عديدة مثل الأوقاف والزكاة وصندوق الزكاة والتأمين التكافلي وبيت المال وغيرها.

**3 ـ الارتباط بالقيم الأخلاقية:**

الاقتصاد الإسلامي يهتم بالجانب الأخلاقي للإنسان بعكس الاقتصاد الرأسمالي أو الاشتراكي الذي يعنى بالحاجات الإنسانية وسبل إشباعها دون الاهتمام بالجانب الأخلاقي في ذلك،إن اهتمام الاقتصاد الإسلامي بالقيم الأخلاقية نابع من نظرته الخاصة للمال الذي يعده وسيلة لا غاية،ويعتبر الإنسان مستخلفا فيه لا غير،وتعتبر الأخلاق جانب له وزنه في الاقتصاد الإسلامي بحيث أن القيم الأخلاقية هي التي تحكم العلاقة بين الأفراد والمجتمعات، فللاقتصاد الإسلامي مجموعة من القيم الأخلاقية والمبادئ الشرعية التي تميزه ، كيف لا وقد جاء الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم ليتمم ويضبط ويساهم في تعزيز هذه القيم الأخلاقية في المجتمع المسلم، لتظهر صورة سلوك اقتصادي مضبوط بجميع جوانب، وهو ما يحقق الفلاح للجماعة .فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق"[1]، وهنا نذكر أمثلة عن الضوابط الأخلاقية التي أسس عليها الاقتصاد الإسلامي .

أـ الأمانة: والتي تعني في الاقتصاد الإسلامي أداء الحقوق إلى مستحقيها والمحافظة عليها من التلف والفساد وكذلك عدم استغلال النفوذ، وعدم تلقي مزية غير مستحقة، فقد قال الله تعالى:"**إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها**"[2]،و قال صلى الله عليه و سلم :" أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك"[3]

[1] رواه ابو هريرة وصححه الالباني،صحيح الجامع،الرقم :2833

[2] سورة النساء،الآية 58

[3] الترمذي، مرجع سبق ذكره ،الرقم:1264

ب ـ الوفاء : من مرتكزات الاقتصاد الإسلامي الوفاء واحترام الآجال خاصة في الالتزامات المالية، حيث يقول سبحانه وتعالى:"**يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود**"[1] ويقول أيضا:" **وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا**".[2]

جـ ـ الاعتدال والقصد: الاقتصاد الإسلامي يأمر بالتوسط والاعتدال في كل الأمور حيث لا إسراف ولا بخل، يقول الله سبحانه وتعالى: "**ولا تبذر تبذيرا إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين**"[3] و يقول أيضا: "**ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك**"[4]، ومنه فإن الإسراف والبخل ليسا من شيم المسلمين، حيث أن البخل يؤدي إلى قلة ميل الناس إلى الاستهلاك بينما الإسراف يؤدي إلى إهدار الموارد.

**4 ـ ربانية المصدر:**

النظام الاقتصادي الإسلامي نظام مصدره الله سبحانه وتعالى، فالوحي الإلهي ممثلا في القرآن الكريم والسنة المطهرة هو مصدر هذا النظام ،ثم يأتي بعد ذلك الإجماع والقياس والاجتهاد.كما ذكرنا سابقا، هذه الخاصية لا توجد في النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي،هذه المذاهب الاقتصادية هي من وضع البشر، حتى وإن ارتكزت على ديانات فهذه الديانات محرفة ،ونظريات هذه الأنظمة وضعية من صنع البشر الذي يصيب ويخطئ ويتأثّر بالمعتقدات والمذاهب الفلسفية والبيئة المحيطة والمزاج الشخصي.

**5 ـ الرقابة المزدوجة:**

هناك رقابتين يخضع لهما النظام الاقتصادي الإسلامي، رقابة الغير ورقابة الذات، رقابة الغير رقابة رسمية تمارس من طرف الجهات المشرفة على الناس في الدولة، وتمارس على الأسواق لتحد من الغش والاحتكار، هذه الرقابة جاءت بعد الهجرة، فالرسول محمد صلى اللّه عليه وسلم كان يشرف على مراقبة الأسواق بنفسه وعندما فتحت مكة المكرمة أرسل إليها منيشرف على مراقبة أسواقها، ومن هنا تجلت وظيفة المحاسب لمراقبة الأنشطة الاقتصادية، فعن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر ذات يوم على صبرة

[1] سورة المائدة ،الآية1

[2] سورة الإسراء،الآية34

[3] سورة الإسراء،الآية27-26

[4] سورة الإسراء،الآية29

طعام فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً، فقال:" ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله؛(أي بللته الأمطار)، قال :أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس، من غش فليس مني".[1] أيضاً هناك الأمر بالمعروف والنهّي عن المنكر وهي من الأمور الواجبة على كل المسلمين والتي تذكرهم بأنّ الله عز وجل أحل أشياء وحرم أشياء، وهذه رقابة ذاتية (يمكن أن نقول رقابة الضمير)، حيث لا بد أن يكون سلوك المسلم وتصرفه الاقتصادي يواكب نشاطه في التعبدات المختلفة من الصوم والصلاة والزكاة والحج، حيث قال سبحانه وتعالى:" ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر".[2]

**6 ـ التوازن:**

النظام الاقتصادي الإسلامي نظام يرتكز على الوسطية والاعتدال، قال الله تعالى:"وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس و يكون الرسول عليكم شهيدا".[3]

هذا النظام معتدل ومتوازن فلا طغيان فيه ولا جبروت ولا منطقة فيه للتوازن المصطنع أو المؤسس على الغش، ولا توازن سوى توازن العدالة والقسطاس، ومن نتائج الوسطية الموازنة بين التكلف والواقع، وبين المادة والروح، حيث يجمع الاقتصاد الإسلامي بين مصلحة الأفراد ومصلحة الجماعات ومصلحة الدول، وبين مصلحة الأثرياء والمعوزين.

من الأمور التي تبين التوازن في الاقتصاد الإسلامي أيضا اعتماده الملكية العامة و الملكية الخاصة معا، والتوازن بين الاستهلاك والإسراف، والتوازن بين الاستهلاك و التبذير.

**7 ـ العالمية**

وهي تعني أن النظام الاقتصادي الإسلامي نظام صالح لكل العالم بطبيعته، حيث يستمد هذه الخاصية من كون الرسالة المحمدية رسالة عالمية جاءت بمنهج الإسلام الشامل الذي يمثل النظام الاقتصادي الإسلامي أحد أقسامه، وبالتالي النظام الاقتصادي الإسلامي لا يختص بزمان أو مكان معين أو أمة محدد كما هو الوضع في الأنظمة الاقتصادية الأخرى التي ارتبطت بالبيئة المعاشة والفلسفة المتبعة.

**الفرع الثالث:أهداف الاقتصاد الإسلامي:**

[1] رواه مسلم(102)،أخرجه الترمذي في كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهة الغش في البيوع(1315).

[2] سورة آل عمران،الآية104.

[3] سورة البقرة، الآية 143

يمكن حصر الأهداف الكبرى للنظام الاقتصادي الإسلامي فيما يلي:

1.الوصول إلى حد الكفاية في المعيشة .

2.التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية.

3. الحد من التفاوت في توزيع الدخل و الثروة.

4.تحقيق القوة المادية و الدفاعية للأمة الإسلامية.[1]

من خلال هذه الأهداف الكبرى يمكن استنباط أهداف فرعية كتحقيق النمو الاقتصادي وتوظيف الموارد الاقتصادية بشكل فعال ،وهذه الأهداف الفرعية تعتبر بمثابة وسائل لتحقيق الأهداف الكبرى وفيما يلي يبين الباحث المقصود بكل هدف والأدلة الشرعية التي تنص عليه والبراهين الاقتصادية عليه.

**أ –كفالة مستوى مناسب من المعيشة لكل فرد:**

إن مسؤولية توفير المستوى المناسب من المعيشة هي من واجبات الفرد،حيث يوفرها بجهوده الذاتية، فالكسب الحلال للنفس والعائلة فرض عين على كلمن هو قادر بدنيا وعقليا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:"طلب الحلال واجب على كل مسلم".[2] فإن لم يستطع الكسب إما لسبب متعلق بالذات كالمرض أو الشيخوخة أوسبب خارج عن نطاق الفرد كانعدام توافر فرص الشغل، وكان مسكينا أو معوزا فإن الشريعة أمرت بمعونة الأقارب والجيران، وقد فسرت الشريعة هذا المستوى بمستوى الكفاية أي حد الكفاف والعفاف وهو المستوى الذي ييسر ويسهل المعيشة للفرد إلى درجة تلحقه بعامة الناس، فقد أخرج مسلم من حديث قبيصة بن مخارق الهلالي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا تحل المسألة إلا لأحد ثلاثة رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك ،ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ـ أو قال: سدادا من عيش ـ ورجل أصابته فاقة حتى يصيب قواما من عيش أو قال سدادا من عيش".[3]

---

[1] علاء بسيوني،مقال بعنوان :أهداف الاقتصاد الإسلامي https://kenanaonline.com/users/dralaabasuony/posts/1022283يوم:2024/03/29 على الساعة 11:26

[2] أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب و تربيتها،رقم 1015.

[3] المحدث ابن جرير الطبري، مسند عمر، رقم1/36

**ب-تحقيق القوة والعزة الاقتصادية:** المراد بالقوة حيازة كل الوسائل الممكنة لتحقيق المصالح المتنوعة، أما العزة فهي تعني امتلاك المصادر الذاتية التي تغني عن الوقوع في الحاجة الماسة إلى المجتمعات الأخرى، وهذا ما يوفر استقلالية القرار، و تحقيق القوة يمكن الدولة من الاستغناء بالموارد الذاتية و عدم الاحتياج إلى موارد الآخرين، ومن الأدلة على هذا الهدف قول الله تعالى: "**وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة**".[1] والقوة هنا وردت نكرة لتشمل كل أنواع القوة سواء كانت مادية أو إيمانية وهذه الأخيرة هي المنطلق لكل أشكال القوة، وتستوجب القوة الاقتصادية إعداد وإيجاد الطاقات الإنتاجية المادية والطاقات البشرية الكفؤة للاستفادة من هذه القوة المادية، وذلك في مجموعة من النظم التي تتمتع بالكفاءة لرفع فاعلية هذين الجانبين بما يؤثر في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي بصفة متواصلة كما ينعكس على رفع الإنتاج وتطوير أحوال المعيشة وتحقيق مستوى عال من الرفاهية لأفراد المجتمع.

**ج-تحقيق التفاوت في توزيع الدخل والثروة:**

إن تحقيق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد من أهداف الإسلام الاقتصادية ولا يقصد بذلك نزع الفوارق بين الأفراد في المجتمع لأنه يخالف الفطرة التي خلق الله الناس عليها ، وهذا التفاوت يوافق التفاوت في قدراتهم العقلية والجسدية لقول الله تعالى:"**نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا**".[2] مما يوضح أن الشرع دل على كراهة تركيز الثروة في فئة معينة من المجتمع وضرورة أن يكون المال متداولا بين أفراد المجتمع، يقول الله تعالى: "**كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم**".[3]، يقول القرطبي في تفسير الآية " إن الله سبحانه وتعالى قضى بقسمة مال الغني على هذا النحو كي لا يقسمه الرؤساء والأغنياء والأقوياء منهم ،دون الفقراء والضعفاء وقد أعد الباحثين تحقيق هذا الهدف القاعدة الرئيسية والهدف الأول للنظام الاقتصادي الإسلامي."[4]

---

[1] سورة الأنفال ،الآية 60

[2] سورة الزخرف، الآية32.

[3] سورة الحشر ،الآية 07.

[4] أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ،"الإمام القرطبي" ،الجامع لأحكام القرآن،تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ،مؤسسة الرسالة،لبنان،2006ص19

إن هوية النظام الاقتصادي الإسلامي لا تظهر جليا إلا بظهور التفاوت في توزيع الدخول والثروات، حيث أننا لا نقدر أن نقدم للبشرية أنموذجا متفردا ومتميزا يحقق الكفاءة والرفاهية والاستقرار والأمان والحياة الطيبة و العيش الرغيد إلا بتوفير التوازن بين مختلف طبقات المجتمع.

**د-عدم الإفساد في الأرض( حماية القيم والمحافظة على البيئة):**

إن عدم العيث فسادا في الأرض، والدفاع عن القيم الأخلاقية التي هي من شعب إيمان المجتمع المسلم ،والمحافظة على البيئة، من الأهداف الرئيسية للنظام الاقتصادي في الإسلام ،إذ أن كل نشاط اقتصادي يحتوي ضمن أجندته على إجراء تغيير ما في الموارد البيئية الطبيعية، وقد يترتب على ذلك النشاط الاقتصادي آثار غير محمودة ومختلفة.

لقد أثرت الأنشطة الإنسانية وخاصة الاقتصادية منها تأثيرا سلبيا على البيئة الطبيعية بعناصرها الأساسية (الماء – التربة– الحيوان) بما في ذلك تلوث الغلاف الجوي، وارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، وانقراض بعض الأنواع الحيوانية،وهذا ما يؤثر على استقرار الحياة الإنسانية ولذلك نهى الله سبحانه وتعالى عن الإفساد في الأرض بكافة أشكاله ومختلف طرقه،ومسبباته ويعد الإفساد عملا يستحق العقوبة يقول الله تعالى :"**وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد**".[1]ومما يرفع من أهمية تحقيق هذا الهدف ما تقاسيه الأنظمة الاقتصادية المعاصرة من صور عديدة للإفساد في الأرض بسبب تركيزها المجحف على المعيار الذاتي في تحمل المصاريف والمنافع ما جعل تلك الأنظمة تهدف إلى تأمين البيئة من الأضرار، وتعتبر ذلك من الأهداف الاقتصادية الكلية المرجو تحقيقها من خلال التغيير المهيكل لاستغلال الموارد أو من خلال التوجيهات والمراقبة وتشديد الشروط سواء كان ذلك على مستوى القطاع الخاص أو جل الاقتصاد، وهذا ما أطلق عليه بالتنمية المستدامة كما سنفصل فيه في الفصل الثاني من هذا البحث ،والمقصود من هذا الهدف هو التحلي بالمسؤولية البيئية.

[1] سورة البقرة ،الآية 205

## المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي

السياسة الاقتصادية في الإسلام هي سياسة إلهية من حيث أصولها،ووضعية من حيث تطبيقها.[1]

هناك أصول تنطلق منها السياسة الاقتصادية في الإسلام، حيث يعتمد تطبيق هذه الأصول وتفاصيلها بالمواكبة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول

وترتكز السياسة الاقتصادية الإسلام على مجموعة من الركائز المهمة، كتحقيق الاستقرار النقدي وثبات التوازن المالي، وتحقيق رغد العيش للأفراد من خلال توفير الحاجات الأساسية، والمحافظة على متانة العلاقات الاجتماعية.

### المطلب الأول: السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي

تستعمل السلطات المالية إجراءات متنوعة للسياسة المالية وذلك لرسم مسار نشاطها المالي والاقتصادي، للإشارة فإن السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي لا تعتمد مبدأ الحياد المالي، وتحتل أهمية بالغة في تصحيح الآثار الناتجة عن الإجراءات للسياسة النقدية التوسعية، وتقوم تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى المميزات التي تختص بها عن باقي السياسات المالية في الاقتصادات الوضعية المختلفة.

#### الفرع الأول: تعريف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي.

تعتبر السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي قسما من أقسام السياسة الشرعية، وتعرف بأنها: كل القرارات ذات الصفة المالية التي يتخذها الحاكم أو ولي الأمر أو من ينوب عنه كالرئيس مثلا، سواء كان مثابرة منه لتطبيق نص شرعي أو مثابرة منه لتحقيق مختلف مقاصد الشريعة .

كما تعرف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي بأنها: استعمال البلد الإسلامى لإيراداته ونفقاته للوصول إلى أهدافه في إطار القواعد والثوابت الإسلامية التي تحكم في هذا المجال فهي السبيل الذي تتبعه الدولة في تسطير الإنفاق العام وتوفير وسائل تمويله كما هو مخطط

[1] محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، ب ن، القاهرة، مصر، 1993،ص18

له في الميزانية العامة للدولة،وذلك بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسطرة، كل هذا في ضوء تطبيق العقيدة وحسب الموارد المتوافرة.

ومنه لا بد أن نشير إلى أن السياسة المالية ترتبط بالإجراءات التي تستعملها السلطات المالية لتأطير النشاط المالي، والأدوات التي تساعدها على التدخل في النشاط الاقتصادي بحيث يتواكب إنفاقها العام مع إيراداتها العامة، وذلك بالطريقة التي تكفل لها توفير الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ومنه يظهر لنا جليا أن السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي لم تعتمد على قاعدة الحياد المالي، حيث الدولة أثناء تحصيلها للإيرادات تقوم بامتصاص الأموال من الأغنياء وتعيد توزيعها على الفقراء.

يجب أن نوضح هنا بأن السياسة المالية في الإسلام عند تحصيلها للإيرادات تراعي العدل والمساواة حيث تأخذ من الفرد بقدر ما تتحمله طاقته فقط وحسب ما تستدعيه الضرورة، أما في مجال الإنفاق فيكون حسب الأولويات المهم فالأهم طبعا في حدود الإمكانيات والموارد.

**الفرع الثاني: أهمية السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي.**

تبرز أهمية السياسة المالية في كونها الوسيلة التي يمكن استعمالها لتصحيح أثر السياسة النقدية والتي نتجت عن السياسة النقدية التوسعية،أيضا كونها الطريقة المثلى لإعادة توزيع الدخل والاستثمار على مختلف الاستعمالات الاقتصادية ، ومنه تصبح السياسة المالية الأداة المؤثرة على تشجيع الاستثمارات وتوجيهها نحو المجالات الأساسية خاصة لحماية الصناعات الوطنية من منافسة الصناعات الأجنبية' كما أن السياسة المالية تأطير مالي يرجح به ميزان العيش، فلو نظرنا نظرة الممحص إلى ما حوته الشريعة من قواعد مالية لعرفنا ما أدركته السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي من تطور ورقي، حيث أن النظام الضريبي نظام متكامل ومتنوع، فيه الضرائب على الدخل، وتتضح من خلال زكاة المحاصيل الزراعية والثمار، وضرائب على رأس المال كزكاة البهائم والأنعام والذهب والفضة وضرائب غير مباشرة كالعشور، والضرائب على التجارة أو ما يصطلح عليه اليوم بالضرائب الجمركية، مع الالتزام بالأسس التي يجب أن تأخذ بالحسبان في فرض الضرائب مبادئ العدالة والملائمة واليقين والاقتصاد وسنتحدث عن الضرائب في الإسلام بالتفصيل في

الفصل الثالث من هذه الدراسة، إضافة إلى الدعوة إلى ترك الاكتناز والزامية استثمار الأموال في المجالات التي تحقق ثروة المجتمع وتكفل الاستقرار وتحقق العدالة الاجتماعية. ومما يضاف للسياسة المالية أنها تركز كل اهتمامها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بعد تمويل الميزانية العامة للدولة،وذلك من خلال توفير كل إمكانيتها من الموارد المالية اللازمة للدفع بعجلة التنمية، وهذا لا يعني أنها لا تهتم بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أنه من جوانب الفلاح في حرب بناء المجتمع والمحافظة على استقراره، والفضل يرجع أولا وأخيرا إلى مدى مساهمتها في محاربة أية حركة تضخمية فور ظهورها.

**الفرع الثالث: خصائص السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي.**

السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي تتميز بطابعها الخاص الذي يميزها عن باقي السياسات المالية في النظم الأخرى، ويظهر هذا التميز جليا من خلال المبادئ التالية:

**1ـــ مبدأ المصلحة العامة:**

ولي الأمر هو من يتصرف في السياسة المالية وفق ما تمليه المصلحة العامة، وهناك اختلاف كبير في المصالح العامة خاصة من حيث الأهمية والأولويات، فالمصلحة العامة تنطلق من مستوى الضروريات، فمستوى الحاجيات، وإلى أن تصل إلى مستوى الكماليات، حيث أن الضروريات تقدم على الحاجيات، والحاجيات تقدم على الكماليات. ومنه فإنفاق المال العام يخضع لضوابط ومعايير معينة في الاقتصاد الإسلامي.

**2ـــ مبدأ التخصيص:**

لا يصح القول أن الإيرادات العامة في ضوء الاقتصاد الإسلامي تخضع لمبدأ عدم التخصيص، لأن هناك من الإيرادات العامة ما تم تخصيصه بنص شرعي كالزكاة مثلا فمصارفها عشرة حددتها آية قرآنية بوضوح، من الايرادات ما يتكرر بصفة دورية كالزكاة ، ومنها إيرادات لا تكرر بانتظام يعني غير دورية مثل خمس الغنائم والخراج، والمراد من تخصيص هذه الإيرادات بعينها هو توفير حد الكفاية لكل معوز في المجتمع وتوفير الرعاية الصحية والقضاء على الطبقية في المجتمع، أما باقي الإيرادات العامة والتي لم يرد في تخصيصها نص شرعي فتتخصص لتوفير المصالح العامة حسب الأولويات.

**3ـ مبدأ الرشد:**

من ميزات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي التأكد والإنصاف والرشد في تحصيل وصرف الأموال العامة، حيث تتميز الإيرادات العامة التي مصدرها الزكاة بالطابع المحلي في الجمع والإنفاق أي زكاة البلدة تجمع فيها وتقسم على فقرائها غالبا، و إذا استغنى أفراد تلك البلدة التي جمعت فيها الزكاة أو تشبعت مصارفها، يمكن لولي الأمر أن ينفقها في بلدة أخرى، كما أشرنا سابقا فإن فرض الضرائب أمر غير وارد في السياسة المالية إلا في حالات خاصة وفي ظروف استثنائية لها ضوابط تحددها. كما أن الضرائب الجمركية (عشور التجارة) تفرض على الأجانب دولا أو أفرادا من منطلق المعاملة بالمثل.

**4ـ مبدأ المرونة والتطور:**

السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي تحمل في جعبتها عوامل التطور والمرونة التي تجعلها تواكب كل زمان ومكان، وبذلك فهي تستجيب بسرعة للتطورات في استمراريتها وذلك دون أن تخل بمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث لا تتصف المبادئ المالية بالثبات الذي يبقيها غير قادرة على تحقيق أهداف المصلحة العامة، وأن لا تبقى حبيسة المفهوم السطحي للنصوص الشرعية، كأن تجمع الزكاة وتنفق فقط على المستحقين لها في البلد الذي تم جمعها فيه، بل يمكن أن يخصص لتوزيع قروض حسنة.

يمكن إضافة مبدأ آخر ذو أهمية بالغة يميز السياسة المالية للاقتصاد الإسلامي وهو:

**ـ مبدأ ترتيب الأولويات:**

من مقاصد الشريعة الإسلامية الحفاظ على الإنسان وفقا لمبدأ الاستخلاف في الأرض كما رأينا سابقا و يكون ذلك وفق سلم الحاجيات: الضروري، الحاجي، والتحسيني، بميزانٍ ذي كفة مادية وأخرى روحية.

كما سبق و ذكرنا، الحاجات ثلاث: ضروريات ،وحاجيات، وكماليات ؛أما الحاجات الضرورية فتعرف، بالكليات الخمس، وهي: الدين، والعقل، والنسل، والمال، والنفس.

وهي مرتبة حسب الأولوية، فحفظ الدين أولى من حفظ العقل والنسل والمال و النفس لأنه هو المقصود من الوجود الإنساني، وحفظ العقل أولى من حفظ النسل والمال والنفس لأن به نميز الخير من الشر، والحلال من الحرام، وهكذا يكون الترتيب وكأن كل هذه

الحاجيات الضرورية جاءت لحفظ الدين الإسلامي.

وفي هذا يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: "اتفقت الأمة بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على هذه الضروريات الخمس، وهي: الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل، وعلمها عند الأمة كالضروري".[1]

وقال أيضا: "وحفظ الشريعة للمصالح الضرورية وغيرها يتم على وجهين، يكمل أحدهما الآخر، وهما: حفظها من جانب الوجود؛ يحققها، يوجدها، يثبتها ويرعاها وحفظها من جانب العدم؛ بإبعاد كل ما يزيلها أو ينقصها، أو يجعلها تختل أو تتعطل، سواءً كان شيئاً واقعاً أو متوقعاً، فإذا كان واقعاً فالشرع يريد رفعه وإزالته، وإذا كان متوقعاً فالشرع يريد منع وقوعه وتجنبه ".[2]

تتضح أهمية هذه الضروريات الخمس في أن الحياة والوجود مبني عليها، فمصالح الدين الإسلامي مبنية على المحافظة على هذه الأولويات الخمس، فبالمحافظة عليها نضمن الفوز في الدارين، الحياة الدنيوية والحياة الأخروية.

**الفرع الرابع: أهداف وأسس السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي.**

الهدف من السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي هو تقسيم المداخيل و توزيع الثروات بطريقة متكافئة، حيث تضمن هذه القسمة لكل فرد في المجتمع ما يسمى بحد حد الكفاية، و ذلك عن طريق قنوات منها الزكاة والاقتطاع من أموال الأغنياء، كما تعمل على توظيف اليد العاملة البشرية عن طريق الاستثمارات العمومية، مع الترخيص للقطاع الخاص بذلك مع مراعاة عدم الإضرار بمصلحة المجتمع.

للوصول إلى الأهداف السابقة يجب أن تتماشى السياسة المالية بعض القواعد التي ترتكز عليها، وذلك بإفساح المجال لحرية الأسعار و تركها تتماشى مع قاعدة العرض والطلب مع التدخل لحماية هذه الحرية، باستعمال طرق متعددة، والاشتغال على التكيف مع

[1] أبي اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي "الإمام الشاطبي"،تقديم بكر بن عبد الله بن زيد،الموافقات،دارابن عفان،ب ب،1998 ،ص31

[2] المرجع السابق نفسه ،ص552.

أنماط الاستهلاك بحفظ الضروريات ومنع الإسراف، ومسايرة سلوك الرشد الاقتصادى بتحقيق نوع من التوازن بين النفقات الإنتاجية والنفقات الاستهلاكية والاستثمارية.

**1ـ أهداف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي.**

تصنف أهداف السياسة المالية في ضوء أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي الذي تنتمي إليه، وتترتب الأولويات في طريقة تحقيق العدالة في تقسيم الدخول والثروات، ورشادة استعمال وتخصيص الموارد، والتوصل إلى الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحقيق معدل عال من التشغيل، والحفاظ على توازن المعدل العام الأسعار وتدعيم التنمية الاقتصادية.

**أ ـ التوزيع العادل للدخول والثروات.**

من خلال سياستها المالية تهدف الدولة بكل جهد إلى تقسيم الثروة من خلال مشروعية الإرث، الزكاة أيضا تضمن الحاجات الضرورية بشكل رئيسي لكل من لم يستطع توفيرها لنفسه، فتأمر الدولة بوظيفة جباية الزكاة وتقسيمها على من يستحقها، وتقوم الدولة بتمويل مصالح المعوزين والإنفاق على ضرورياتهم من زيادة الإيرادات الموجودة عندها، وفي حال لم تكف الزكاة ذلك، تفرض ضرائب على الأغنياء في حالات خاصة وهي حالات الضرورة الملحة، كما يسعى الإنفاق الحكومي إلى تقسيم الدخل عن طريق تقديم الإعانات للبطالين ، وللمستثمرين لدعم استثماراتهم الإنتاجية، كما تملك السياسة المالية قسما هاما من الإيرادات العامة، الأمر الذي يقتضي توزيع هذه الإيرادات بكفاءة وتخصيص كل جزء منها إلى إنفاق محدد.

**ب ـ تحقيق التنمية الاقتصادية.**

هناك مساع أخرى تدخل ضمن الوظيفة العامة للدولة، وهي حماية المصالح العامة للدنيا والدين، وذلك عندما تكون الطرق المالية المنتهجة لتحقيق الأهداف نابعة من ممارسات شرعية، ومن هذه الأهداف السعي إلى إرساء الاستقرار الاقتصادي وتدعيم النمو.

في الاقتصاد الإسلامي الدولة هي المسؤولة على تدوير عجلة التنمية الاقتصادية، كما أنها مسؤولة عن تنفيذ المشاريع التي تراها ضرورية للمجتمع التي قد ينفر منها الأفراد الاقتصاديون، إما لحجمها الكبير أو عدم توفر الخبرة الكافية لديهم لتنفيذها، كالأنشطة المريبطة بتنمية الخيرات الطبيعية.

**جـ ـ إيجاد الاستقرار الاقتصادي.**

السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي لها محددات تلعب الدور الوقائي من الوقوع في التضخم، فضبط الإصدار النقدي يكون متوافق مع حاجة الاقتصاد، وتأطير عملية الائتمان وتقييدها وفق حاجة النشاط الاقتصادي بما يحقق ثبوت الأسعار وعدم انهيار القدرة الشرائية للنقود.

كما أن منع التعامل بالربا والاحتكار يعد من أسباب الوقاية من الارتفاع الجنوني والحاد في المستويات العامة للأسعار، والتي لا تخلق في ظروف هادئة وطبيعية في السوق، بل تحدث كنتيجة حتمية للتدخلات غير الشريفة من أجل تحقيق أرباح عظيمة.

كما تشتغل السياسة المالية بكل قوة على دعم العمالة في المجتمع، بتوفيرها لشروط الاستثمار ومحاربة كل من الانكماش والتضخم على حد سواء والتقليل من تأثيرهما الضار على كل من الدخل والعمالة، ويجب على الدولة للوصول لهذا الهدف أن تعادل بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام لبلوغ أعلى مستوى إنتاج ممكن، فالدولة تراقب المشروعات الخاصة القادرة على الإنتاج للحد من هيمنتها ومنع تأثيرها السلبي على حساب المصلحة العامة.

**2 ـ أسس السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي.**

يحتل المال أهمية بالغة في بناء الدولة، لذلك نجد أن أسسها تتوقف على أمرين؛ بناء وسياسة، فبناء الدولة يقوم على تطبيق الدين وإعداد القوة وتكوين الثروة للقيام بالنفقات الضرورية، وأما سياسة الدولة فتقوم على تطوير البلاد وتوطيد الأمن وتشكيل الجيش واالتخطيط المحكم الميزانية، وهناك بعض القواعد التي تقوم عليها السياسة المالية نسردها من خلال التالي:

**أ ـ حرية السوق:**

في ضوء الاقتصاد الإسلامي تتعين الأسعار وفق قاعدة العرض والطلب بسلاسة في السوق مع تدخل الدولة لحماية حرية التفاعل، وإذا ما جرى اختلال عنها، يتم تعيين نوع وحجم النشاط مواكبة لحاجة المجتمع، مع احترام هذا الأخير لجو المنافسة الشريفة بمنع التعاملات المحرمة كالغش، والربا والاحتكار ومضاعفة الأسعار، واستخدام طرق التشجيع

والتحفيز والإعانات، ووضع قيود على الإنتاج من أجل تشجيع إنتاج آخر حسب المصلحة العامة، ما يعمل على خلق جو تام للمنافسة في الأسواق، التي توفر أداء جيد للأثمان، وتمكن من توزيع الموارد المتوفرة على الاستخدامات المتعددة بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية، لأن آلية تحديد الأسعار في السوق تعبر بدقة عن أهمية البضائع والخدمات المتعددة ويوضح الكلفة الاقتصادية بكل شفافية للمنتجات المتعددة، وتشتغل السياسة المالية على تأمين الصناعات الناشئة عن طريق فرض قيود إضافية على البضائع المنافسة لها والمستوردة من الخارج،وذلك لدعم الإنتاج الوطني وزيادة الطلب على البضائع المحلية الصنع.

**ب ـ تكييف نمط الاستهلاك.**

الاستهلاك في الإسلام يخضع لقيود دينية، وأخلاقية، وصحية،لذلك تسعى السياسة المالية إلى توفير الضروريات بالقدر الكافي من خلا توفير السلع التي تضمن مستوى معيشيا محترما للمواطنين، والقضاء على الاستهلاك بترف وتبذير وتعزيز الادخار وتشجيع الاستثمار، بتحريم الاكتناز وسعر الفائدة وفرض الزكاة لإيجاد الاحتياجات الضرورية ومنه العمل على تطوير الاقتصاد.

كما يجب أن يواكب الاستهلاك الوضعية الاقتصادية التي تسود تلك الفترة، ففي حالات التضخم يتوجب الحد من الإنفاق العام والحد من استهلاك السلع والخدمات، وفي حالات الكساد يتوجب العكس أي رفع الإنفاق وتحفيز حركة الاقتصاد وتشتغل السياسة المالية على تكييف نمط الاستهلاك، بالحد من الاستهلاك التفاخري من خلال رفع ثمنها وتقييد إنتاجها وهو ما يضعف الطلب عليها ويقلل من استهلاكها.

**جـ ـ :توظيف الموارد الإنتاجية وترشيد استخداماتها.**

لتحقيق الرشادة الاقتصادية يجب أن لا يوجه الإنفاق نحو الاستهلاك فقط، بل يجب أن يعدوه إلى رفع الإنتاج وتشجيع الاستثمار، باستخدام أفضل الطرق وأحسن الأساليب العملية الممكنة لتحقيق أعلى استفادة ممكنة، وتمويل المشاريع التي ترجع بالنفع على المجتمع ككل، كما يجب تحفيز القطاع الخاص وتسطير الخطط الملائمة التي يشارك

المجتمع في تنفيذها، وأن يتم إعفاء كل الأصول الإنتاجية من الواجبات المالية المفروضة عليها، سواء أكانت هذه الأصول للإنتاج الزراعى أو الصناعي أو التجاري أو الحربي.

**المطلب الثاني:السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي.**

تعتبر السياسة النقدية من أهم الطرق تأثيرا في النشاط الاقتصادي ، فهي جزء لا يمكن تجزيئه من السياسة الاقتصادية لأي بلد في العالم، والسياسة النقدية في الإسلام لها أدواتها وميكانيزماتها التي لا تتوافق مع سعر الفائدة و الخصم في ظل الاقتصادات الحديثة للدول المعاصرة.

**الفرع الأول: ماهية السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي.**

**أولا: تعريف السياسة النقدية اصطلاحا:**

هناك عدة تعاريف للسياسة النقدية نذكر منها:

عرفها ضياء مجيد الموسوي بأنها: " تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار".[1]

وعرفها قدي عبد المجيد بأنها:" مجموعة الإجراءات والتدبير المتخذة من قبل السلطة النقدية قصد أحدث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"[2]

من هذين التعريفين نستخلص بأن السياسة النقدية هي الكيفيات والطرق التي تستعملها الدولة عبر البنك المركزي من أجل الوصول إلى إنجاح أهداف السياسة الاقتصادية العامة.

**ثانيا: تعريف السياسة النقدية في الإسلام.**

ترتكز السياسة النقدية الإسلامية على تحقيق مصالح الأفراد في تناغم مع القواعد الشرعية التي تعد قسما منها، زمنه فإن أي معاملة نقدية تعارض مبادئ الشريعة تخرج السياسة النقدية عن إطارها الإسلامي، ومنه فإن المصلحة العامة تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسلمة السياسة النقدية لأن هذه الأخيرة متعلقة بأرزاق الناس مباشرة.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، ط1،1993 ، ص 173 .

[2] قدي عبد المجيد، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 06

عرفها الدكتور صالح صالحي بأنها:" مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة عن طريق سلطاتها النقدية، والمستمدة من أصول ومبادئ المذهب الاقتصادي للمجتمع من أجل إدارة كل من النقد والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني".[1]

وعرفها الدكتور حسين علي يوسف بن هاني بأنها:" مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة الإسلامية لتنظيم وإدارة شؤون النقد، بشرط أن تكون تلك الإجراءات والتدابير متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية".[2]

وعرفها الدكتور حمدي عبد العظيم بأنها:" مجموعة الإجراءات والقرارات التي يتخذها البنك المركزي الإسلامي لتنظيم الإصدار النقدي وضبطه، بما يتناسب مع الهيكل الاستثماري والإنتاجي والاستهلاكي للاقتصاد القومي".[3]

وعرفها الدكتور جمال بن دعاس بأنها: " تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع باستخدام أدوات مشروعة بغرض تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة الإسلامية".[4]

من خلال هذه التعريفات يمكن أن نقول أن السياسة النقدية في الإسلام هي : كل الإجراءات التي تتخذها الدولة لتسيير النظام النقدي بجميع مؤسساته قصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتبعة.

**الفرع الثاني:أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي.**

من أهم مزايا المصرفية الإسلامية ضبط عملية الإصدار باعتباره عملا سياديا للدولة، بل لا يحق للدولة إصدار النقود القانونية إلا بالقدر الذي يحقق مصلحة الجماعة مع مراعاة مصلحة الفرد، ويكون ذلك بزيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق بقدر حجم النمو المحقق في النشاط الاقتصادي، ثم منع المصارف التجارية من اشتقاق نقود الودائع التي

---

[1] صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي،دار الوفاء،مصر،2004 ص17

[2] حسين علي يوسف بن هاني،السياسة النقدية في الإسلام،مذكرة ماجستير ،جامعة اليرموك،سوريا،1989ص10

[3] حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة، القاهرة،1986،ص23

[4] جمال بن دعاس،التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، دراسة مقانة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي،أطروحة دكتوراه، فسم الشريعةن كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة ،الجزائر،2010/2009.ص83

تعتبر أهم أسباب الضغوط التضخمية،إضافة إلى تحريم الربا، وبالتالي غياب الفجوة بين قرارات الادخار والاستثمار مما يحول دون انتشار عمليات المضاربة الربوية في الأسواق المالية. إن هذه المزايا من شأنها منع وقوع الاختلالات النقدية إلا نادرا، وفي حالة حدوثها يمكن للسلطات النقدية الاعتماد على جملة من الأساليب للحيلولة دون تسبب هذه الاختلالات في آثار سلبية في الدولة.[1]

**1ـ الأدوات الكمية للمصرفية الإسلامية:**

وهي الأدوات التي تسعى إلى التأثير في حجم الكتلة النقدية التي تدور في المجتمع بالتناسب مع الظروف الاقتصادية الموجودة بما يتوافق مع مخططات السياسة النقدية، وتتمثل هذه الأدوات في:

**أ ـ تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية:**

تتلقى المصارف الإسلامية كميات قليلة من الودائع الجارية للأفراد والمؤسسات مقارنة بالودائع الاستثمارية، إلا أن تجميع كميات كثيرة منها تشكل مبالغ ضخمة، يصبح عدم استثمارها اكتنازا لطاقة مهمة من أموال المجتمع، فتقوم المصارف الإسلامية باستثمار هذه الأموال بالتنسيق مع البنك المركزي الذي يمكن أن يتدخل لتغيير نسب تخصيص هذه الوداع باستخدامها في المجالات المطلوبة وبما يحقق أهداف السياسة النقدية المرغوبة، ويمكن أن تستخدم الودائع الجارية في تقديم التمويل قصير الأجل اللازم للمشروعات الاقتصادية المختلفة، وفي تقديم القروض الحسنة لبعض أفراد المجتمع في الحالات الخاصة كالمرض والوفاة والزواج والحج وغيرها، كما يمكن أن تستخدم نسبة من هذه الودائع لشراء السندات الحكومية غير الربوية، لتمويل الإنفاق العام للدولة لفترات مختلفة الآجال، إذا كانت الظروف الاقتصادية تسمح بذلك، وإلا أمكن للبنك المركزي الاحتفاظ بها إذا الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية تتطلب سحب جزء من الكتلة النقدية من التداول. [2]

أما النسب المقترحة فهي: [3]

---

[1] جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص94

[2] المرجع السابق نفسه ، ص95

[3] المرجع السابق نفسه ، ص ص 95،96

ـ 20% سيولة نقدية لدى المصرف :يتعين على المصارف الإسلامية الإبقاء على نسبة من الودائع الجارية كسيولة نقدية لمواجهة طلبات المودعين، ويمكن تحديد هذه النسبة بناء على خبرة المصرف المركزي والتجارب السابقة لمختلف المصارف .

ـ 20%احتياطي نقدي لدى المصرف المركزي :تلتزم المصارف الإسلامية بإيداع نسبة من ودائعها الجارية كاحتياطي نقدي لدى المصرف المركزي، تتحدد بحسب السياسة النقدية السارية المفعول، والهدف من هذا الاحتياطي هو:

أ . ضمان حقوق المودعين، وتشجيعا لهم على إيداع أموالهم لدى المصارف.

ب . استخدامه كأداة كمية للسياسة النقدية، من خلال استخدام هذا الاحتياطي في النشاط الاقتصادي أو سحبه من التداول، كما يمكن للبنك استخدامه كأداة كيفية لتمويل القطاعات ذات الأولوية، أو تقديمه للحكومة كقروض حسنة، ويكون تعامل البنك المركزي سواء من خلال صيغ المشاركة أو تقديمه كقروض حسنة بحسب طبيعة النشاط وأهميته.

ج . من خلال استخدام هذا الاحتياطي في النشاط الاقتصادي يمكن للبنك المركزي الحصول على دخل خاص يساعده على ضمان استقلاليته.

ـ 15% تخصص لشراء السندات الحكومية، وتكون في صورة قروض حسنة، فهو إقراض غير مباشر من المودعين من خلال وسيط مؤسسي هو المصرف لأن الأفراد قد يكونون عازفين عن إيداع أموالهم لأي فترة زمنية لشراء هذه السندات.

ـ 15% قروض لصغار المستثمرين، وقد تكون في صورة قروض حسنة مع ضرورة توفير ضمانات لذلك، أو في صورة مشاركات مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي قد تكون أكثر إنتاجية ومساهمة في الاقتصاد الوطني من المشاريع الكبيرة ،مما يجعلها مفضلة لدى المصارف الإسلامية.

ـ 30 % تستثمر لصالح المصارف، يسمح للمصرف باستثمار هده النسبة بمختلف الطرق المشروعة لتغطية نفقاته الإدارية ،كما يمكن أن يقدم جوائز لكبار المودعين تشجيعا لهم على الاستمرار في الإيداع وجلب مودعين جدد، وتسمى أيضا نسبة الإقراض.

ويمكن للمصرف المركزي تغيير هذه النسب بما يرفع أو يخفض من حجم المعروض النقدي، من خلال زيادة أو تخفيض النسب المخصصة لذلك، فإذا كان الاقتصاد يعاني

ضغوطا تضخمية، فيقوم البنك المركزي بتخفيض القروض الحسنة للحكومة وقروض صغار المستثمرين واستثمارات المصرف، لتخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، وفي المقابل يقوم برفع نسب الاحتياطي النقدي لديه ونسبة السيولة التي يحتفظ بها المصرف، والعكس في حالة الركود الاقتصادي، حيث يزيد من نسب الحصص المخصصة للاستثمار ويخفض حجم الأرصدة الاحتياطية لديه ولدى المصارف .مع ملاحظة أن هذا التخصيص يتعلق فقط بالودائع الجارية وليس الودائع الاستثمارية[1].

**ب ـ تغيير نسبة نقدية الزكاة وموعد تحصيلها ونوعها:**

تستطيع السلطات النقدية أن تقرر جباية الزكاة نقدا وتوزيعها عينا أو جبايتها عينا وتوزيعها نقدا أو تجمع بين الأسلوبين معا بنسب متفاوتة، كما يمكن للدولة أن تقوم بتغيير موعد جباية الزكاة ، ويكون ذلك تطوعا أو بطلب من ولي الأمر بما يحقق المصلحة العامة وتبعا للأوضاع الاقتصادية، ففي حالة التضخم يمكن لولي الأمر أن يقوم بجمع الزكاة أو نسبة منها نقدا، وقبل موعد استحقاقها، لسحب الكمية اللازمة من الكتلة المتداولة من النقود، بحسب حالة النشاط الاقتصادي، وفي المقابل، يقوم بتوزيع ما يقابل قيمتها في صورة عينية على شكل سلع وخدمات، مما يعني تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، وفي الوقت نفسه توفير معروض سلعي إضافي في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، فيزيد الطلب على هذه السلع فتنخفض الأسعار مرة أخرى، وهكذا حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب وتخف حدة التضخم وفي حالة الانكماش، تقوم السلطات النقدية بتأخير موعد جباية الزكاة أو نسبة منها بصورة عينية، إبقاء للكمية اللازمة من المعروض النقدي في التداول، تحريكا للنشاط الاقتصادي، كما يمكنها أن تقوم بتوزيع ما جمعته بصورة نقدية، مما يعني إضافة كمية من النقود إلى التداول، فيزيد حجم الطلب الفعلي، وترتفع الأسعار فيحدث الانتعاش الاقتصادي المرغوب.[2]

**ج ـ تغيير نسبة الأرباح الموزعة ونسبة المشاركة في الأرباح والخسائر[3]:**

وتعتبر هذه الأداة ذات شقين:

[1] المرجع السابق نفسه ، ص ص 96،97

[2] المرجع السابق نفسه ، ص ص 97،98

[3] المرجع السابق نفسه ، ص ص 98،99

**أولا:** تدخل البنك المركزي في تحديد نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين، فإذا كانت السلطات النقدية ترغب في زيادة حجم المعروض النقدي رفعت نسبة الأرباح الموزعة للمدخرين والمودعين لأموالهم في البنوك للاستثمار، لتشجيعهم على المزيد من الإيداعات الاستثمارية ولجذب مستثمرين جدد، والعكس، حيث تخفض نسبة الأرباح الموزعة ويتم إبقاءها معطلة في المصارف، إضافة إلى الحد من إقبال المدخرين على إيداع أموالهم لدى البنوك للاستثمار ،ويمكن تغيير هذه النسب حسب حالة النشاط الاقتصادي.

**ثانيا:** التدخل لتغيير نسبة المشاركة بين المصرف والمودعين من جهة، ونسبة المشاركة بين المصرف والمستثمرين من جهة ثانية، ففي حالة رغبة السلطات النقدية في زيادة الاستثمار ،يمكن رفع هذه النسبة لصالح المودعين ،مما يؤدي إلى جذب المزيد من الموارد والمدخرات الاستثمارية، هذا بين المودعين والمصرف، أما بين المصرف والمستثمرين فترفع نسبة المشاركة لصالح المستثمرين مما يشجعهم على الإقبال للاستثمار، والعكس في حالة الرغبة في تقييد الاستثمار ،حيث ترفع النسبتين معا لصالح المصرف ،فتقل المدخرات المودعة لدى المصارف، ويقل إقبال المستثمرين على الاستثمار.

كما يمكن هذا التدخل من المصرف المركزي إن يتدخل تمويل المصارف، سواء من خلال مشاركته في المشاريع الجديدة حسب النسب التي حددها لتوزيع الأرباح والخسائر ، أو عن طريق شراء مشاركات ومرابحات ومضاربات لتتحصل على التمويل، إلا أن هذه العملية قد لا تكون مفيدة بالشكل المطلوب طالما لا يسمح للمصارف باشتقاق النقود الكتابية، فحجم التمويل الذي يحصل عليه المصرف من عملية بيعه لمشاركاته يمكن أن يساهم به المصرف المركزي مباشرة في مشاريع من اختياره هو، ووفقا للنسب التي يحددها، بدل شرائه مشاركات لم يتدخل في تحديد شروطها.

و يكون هذا التدخل من المصرف المركزي بحسب شدة الحاجة لهذه الوسيلة، إذ يمكن أن يتدخل فقط لتحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لنسب المشاركة في الأرباح، و يترك للمصارف هامش الحركة في هذا المجال وهذه الأداة تدخل في إطار السياسة الشرعية لولي الأمر، من خلال السلطات النقدية، حيث يتدخل وفق ما يراه مناسبا للمصلحة العامة، لأن الأصل أن نسبة توزيع الربح تتحدد بناء على اتفاق الشركاء .

**2 ـ الأدوات الكيفية للمصرفية الإسلامية:**

وتستخدم بهدف توجيه الموارد المالية للقطاعات الحيوية التي يحتاجها المجتمع على حساب القطاعات الأخرى، حسب ترتيب حاجات الدولة والأفراد، كما أنه قد تواجه بعض القطاعات تضخما يستدعي تقييد الاستثمارات الموجهة إليها، بينما تعاني القطاعات الأخرى حالة انكماش تتطلب تدعيمها بالمدخرات، وهذه الأدوات قد تكون تمييزا في نسب الأدوات الكمية السابقة، أو أدوات أخرى تكميلية، توجه الأدوات الكمية إجراءات للتأثير على حجم المعروض النقدي بصفة عامة، دون تمييز بين مختلف القطاعات، فإذا رأت السلطات النقدية ضرورة توجيه هذا المعروض النقدي لقطاعات دون أخرى، فإذا تتدخل للتمييز في استخدامها لمختلف الأدوات الكمية كما يلي[1]:

**أـ التمييز في الودائع الجارية الموجهة للمجالات الاستثمارية:**

يمكن تعديل نسب تخصيص الودائع الجارية لدى المصارف حسب حاجة النشاط الاقتصادي وأولوياته، فإذا كانت الأداة الكمية في هذا المجال تغير تخصيص نسب الودائع الجارية حسب حالة النشاط الاقتصادي بصفة عامة، فإن استعمالها كأداة كيفية يخص التعامل مع ذلك الجزء الذي تقرر تخصيصه للاستثمار، حيث يوجه للقطاعات ذات الأولوية أو التي تعاني انكماشا في الموارد المالية، فتوجه قروض صغار المستثمرين، واستثمارات المصارف، وحتى ما يخصص كقروض حسنة للحكومة، إلى هذه القطاعات[2].

**ب-التمييز في نسبة نقدية الزكاة:**

يكون التمييز في نسبة نقدية الزكاة سواء من ناحية جبايتها نقدا وعينا، أو تقديم وتأخير موعد جبايتها بحسب القطاعات التي يرغب المصرف المركزي في تضييق أو توسيع الموارد المتاحة لها، فبالنسبة للقطاعات التي تعرف انكماشا أو التي ترغب الدولة في زيادة حجم نشاطها، تقوم السلطات النقدية، ممثلة في صندوق الزكاة، بتأخير جمع الزكاة فيها، وجمعها عينا إذا حان موعد جبايتها المؤجل، وهذا للإبقاء قدر الإمكان على موارد نقدية لهذه

[1] المرجع السابق نفسه ، ص 102

[2] المرجع السابق نفسه ، ص ص 102،103

القطاعات دفعا لمجالات النشاط الاقتصادي التي تعمل فيها، والعكس بالنسبة للقطاعات الأخرى التي تعرف تضخما أو لا ترغب الدولة في زيادة نشاطها[1].

ت – التمييز في التعامل في السوق المفتوحة من أجل التأثير في قطاعات اقتصادية دون أخرى، يقوم المصرف المركزي بشراء الأوراق المالية الخاصة بالقطاعات المرغوب تدعيمها لزيادة الموارد المالية المخصصة لهذه القطاعات، وزيادة إقبال المستثمرين عليها، في حدود الكمية التي يرغب إضافتها إلى الاقتصاد من المعروض النقدي، وفي المقابل لا يشتري الأوراق المالية للقطاعات التي لا يرغب في زيادة تمويلها، أو حتى بيع جزء من الأوراق المالية الموجودة لديه والخاصة بهذه القطاعات.

ث – التمييز في نسب المشاركة في الأرباح والأرباح غير الموزعة إن التمييز في نسب المشاركة في الأرباح والأرباح غير الموزعة يجعل الاستثمارات تتجه إلى المجالات المراد تنميتها ، فإذا رغبت السلطات النقدية في توجيه الموارد المالية نحو قطاعات معينة، رفعت نسبة المشاركة لصالح المودعين على حساب المصارف لتزداد إيداعاتهم، كما ترفع نسبة المشاركة لصالح المستثمرين على حساب المصارف ليزداد استثمارهم في هذه القطاعات، وترفع نسبة الأرباح الموزعة في هذه المجالات، والعكس بالنسبة للقطاعات التي تعرف تضخما أو ليست ذات أولوية بالنسبة لمصالح الدولة والأفراد، كما يمكن للمصرف المركزي أن يتدخل وفقا للنسب المذكورة، لتمويل القطاعات ذات الأولوية أو التي تعرف كسادا مقارنة بباقي مجالات النشاط الاقتصادي.

**3 ـ الاقتطاع من أموال الأغنياء:**

الضريبة مصطلح من المصطلحات المالية و تعتبر جزءا من المال العام، حيث تدفع من قبل الأفراد إلى الحكومة، وقد كانت الدولة الإسلامية تعتمد في نظامها الضريبي على عدة موارد منها العشور، والخراج ،والجزية ،وغنائم الحرب ...إلخ، ومع تطور النظام الضريبي في هذا العصر ظهرت ضرائب أخرى، ولا ننكر أن التشريع المالي الإسلامي نظم كافة المعاملات المالية للمسلمين، حيث أنه يعد نظاما ماليا يكمل بعضه بعضا تعتمد عليه

[1] المرجع السابق نفسه ، ص 103

المفاهيم الأساسية للمالية العامة خاصة فيما يتعلق بتطبيق الأحكام والأسس الشرعية، وقد عبر عنها الفقهاء الأوائل بالحقوق أو الأموال التي يجبيها الإمام زيادة عن الزكاة.

عرفها الإمام الجويني:"ما يأخذه الإمام من مياسير البلاد و المثرين (الأغنياء) من طبقات العباد ما يراه سادا للحاجة".[1]

و عرفها الإمام الغزالي:"ما يوظفه الإمام على الأغنياء بما يراه كافيا عند خلو بيت المال من المال".[2]

للإشارة فقد حصل خلاف حول فرض الضريبة في الفقه الإسلامي، وقد انقسم الفقهاء إلى قسمين:

**الفريق الأول:**

المجيزون لفرض الضرائب حسب الحالة؛ المالكية و الشافعية والحنابلة والظاهرية.

**أ/المالكية:** قالوا بأحقية الإمام في فرض الضرائب في الحالات الخاصة،حيث يقول الإمام مالك: "يجب على كافة المسلمين فداء أسراهم وإن استغرق ذلك أموالهم" [3]، و يقول الإمام القرطبي:" اتفق العلماء على إذا نزلت بالمسلمين فاقة بعد أداء الزكاة، فإنه يجب صرف المال إليها".[4]

**ب/ الشافعية:** يرى الشافعية بمشروعية فرض الضريبة،حيث يقول الإمام الغزالي:"إذا خلت الأيدي من الأموال ، ولم يكن من مال المصالح ما يفي بخراجات العسكر، ولو تفرق العسكر و خرجوا للكسب؛ لخيف دخول العدو ديار المسلمين، أو خيف ثوران الفتنة من أهل العرامة في بلاد الإسلام، جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند".[5]

---

[1] الإمام عبد الله ابن عبد الله الجويني،الغياثي غياث الأمم في تياث الظلم،تحقيق عبد المنعم الديب،ط2،مكتبة إمام الحرمين ،ب ب،1401هـ، ص275

[2] الغزالي أبو حامد،شفاء الغليل في بيان الشبه و المخيل و مسالك التعليل،تحقيق محمد الكبيسي،مطبعة الارشاد، بغداد العراق،1974،ص236

[3] أبو بكر محمد بن عبد الله "ابن العربي" ، أحكام القرآن ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، ج1. دار الفكر ،ب ب ب ت. ، ص20

[4] القرطبي،الجامع لأحكام القرآن،عبد بن عبد الرحمان الحسن التركي،ط1،مؤسسة الرسالة،لبنان،2006.ص242.

[5] أبو حامد بن محمد الغزالي الطوسي،المستصفى،تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي ،دار الكتب العلمية،ب ب،1993،ص177.

**جـ/الحنابلة:**اعتبروها من قبيل الجهاد، و سماها ابن تيمية بالكلف السلطانية.

**د/الظاهرية:** يرى ابن حزم بجواز فرض الضرائب إن كان فيها مصلحة و ضرورة فيقول:" فرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك أن لم تقم الزكاة".[1]

**الفريق الثاني:** المانعون لفرض الضرائب.يرى هذا الفريق أن الحق الوحيد في مال المسلم هو الزكاة،فإن أخرجها تبرأ ذمته، وحجتهم في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " ليس في المال حق سوى الزكاة " وهذا نص صريح في عدم وجوب شيء في المال سوى الزكاة ، وأن النصوص من الكتاب والسنة لم يوجد بها نص قاطع بوجوب شيء في المال غير الزكاة ، ولو كانت هناك حقوق أخرى قبل تشريع الزكاة ، فإن الزكاة قد أبطلتها ونسختها.[2]

خلاصة ذلك أن في المال حقا سوى الزكاة ، وللإمام إذا كانت هناك حاجة عامة ولم تكف حصيلة الزكاة لمواجهتها ، جاز له أن يأخذ من أموال الأغنياء ما يكفي لسد هذه الحاجات. حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم:" تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع".[3]و قوله صلى الله عليه وسلم:"جاهدوا المشركين بأموالكم وأيديكم وألسنتكم".[4]

كما تتميز هذه الاقتطاعات من أموال الأغنياء بما يلي:

– أنها من وضع الحاكم على الأمة، يأمر بها لإقامة المصالح العامة للمجتمع إذا لم تف مالية الدولة للقيام بها.

– أنها عرضة لإدخال الكثير من التعديلات عليها ، وهي غير محددة بل قابلة للزيادة والنقصان بحسب الظروف ، وقد تلغى أصلاً إذا انعدمت الحاجة إليها.

– أنها تستهدف مواجهة التزامات الدولة الأخرى مثل العمل على تحقيق تنميتها الاقتصادية، أو الصرف على جهازها الإداري، أو تحقيق بعض الأهداف المالية أو الاجتماعية.

---

[1] أبو محمد علي بن أحمد سعيد بن حزم"ابن حزم" ،المحلى بالآثار،ج4،ب ط، دار الفكر،بيروت،لبنان،ب ت،ص281

[2] ابن العربي ، مرجع سبق ذكره ،ص59

[3] رواه مسلم في صحيحه،رقم:1874.

[4] رواه النسائي،رقم:3096.

– أنها تصرف لتغطية النفقات العامة للدولة كما تحددها السلطات المختصة، ولا تقتصر على المصارف الخاصة بالزكاة.

– أنه لا يجوز للدولة الإسلامية فرضها إلا إذا كانت هناك حاجة تدعو إلى ذلك، كما أن مقدارها وسعرها يختلف باختلاف ظروف كل دولة.

– أن الدولة تفرضها على المسلمين وغيرهم.

**خلاصة الفصل الأول:**

الاقتصاد الإسلامي عبارة عن مجموعة الأسس والقواعد الاقتصادية التي تضبط النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية و يرتبط ارتباطا ارتباطًا وثيقًا بدين الإسلام، عقيدة وشريعة؛ حيث لا يستطيع الدارس للجوانب الاقتصادية أن يدرسها مستقلًّا عن العقيدة الإسلامية ؛ ذلك لأن النظام الاقتصادي الإسلامي جزء لا يتجزأ من الشريعة. و يبدو ذلك جليا في مبدأ الاعتبار الشرعي التي تميز الشخصية المسلمة في حركته الاقتصادية.

تتمثل أسس السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي في تنظيم الجهاز المصرفي، وتوفير المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار ويتوقف ذلك على الأمان والسيولة والقابلية للتسويق والعائد على الاستثمار في الودائع المركزية، بالإضافة إلى تنظيم عرض النقود وضوابط الطلب عليها، كما تعتمد السياسة التقليدية في الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها القضاء على البطالة، العدالة الاقتصادية الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل والثروة، والعمل على تطوير السوق المالية الأولية والثانوية، بالإضافة إلى معدلات نمو تضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع والتنمية الاقتصادية في كافة القطاعات والمحافظة على العملة.

# الفصل الثاني:

## الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

**تمهيد:**

بعد انتهاء الحرب العالمية شغل موضوع التنمية الاقتصادية مكانة مهمة بين الدراسات الاقتصادية حيث كان ينظر لها نظرة تقليدية ترتكز أساسا على إجراء تغييرات هيكلية جذرية للنهوض بالدولة ونقلها من حالة التخلف إلى حالة التقدم، لكن فيما بعد وبالنظر إلى حجم الأضرار البيئية المحققة من جهة كفقدان التنوع البيئي، تلوث المياه والهواء، قرب نضوب مصادر الطاقة الأحفورية، ارتفاع درجات حرارة الأرض...الخ توجه الاهتمام أكثر بالبعد البيئي وتم إدراجه ضمن اهتمامات التنمية، وكنتيجة للإدراك التام بعدم استدامة نموذج التنمية المنتهج من جهة ثانية برز مفهوم التنمية المستدامة، كبديل موسع للمفاهيم التنموية السابقة كأهم تطور في الفكر التنموي الحديث، حتى بات مبدأ يؤمن به قادة الدول وعبارة مميزة كثيرا ما يتغنى بها في المحافل الدولية. [1]

ويرتكز مفهوم التنمية المستدامة على أساس أن تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية، لا يكون على حساب قدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها، كما وتتجلى أهميتها من خلال ما تصبوا إليه من أهداف وما تقوم عليه من مبادئ، غير أن تحقيقها لذلك يحتاج إلى تغييرات جذرية في الأنظمة التي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية المتداخلة المتشابكة والمترابطة فيما بينها.

في محاولة للإجابة على السؤال الفرعي الثاني:

ـ ما المقصود بالتنمية المستدامة وكيف تطورت تاريخيا؟

وقصد اختبار الفرضية الثانية: التنمية المستدامة مرتبطة مباشرة بالإنسان وتأخذ بعين الاعتبار قضية العدل بين الأجيال في إشباع الحاجات الإنسانية دون إغفال الجانب الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي خلال السعي نحو تطبيقها.

تم تقسيم هذا الفصل وفقا لما يلي:

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: أهداف و أبعاد التنمية المستدامة.

[1] زهرة روايقية، تحسين كفاءة استخدام الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة 08ماي1945 قالمة، الجزائر،2018/2019،ص2

## المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة كان ضرورة ملحة للسياسات والاستراتيجيات التنموية السابقة التي يمكن نعتها بالمحدودة إن لم نقل فاشلة، والتي عمرت لسنوات طويلة، لذلك عكف المتتبعون لشأن التنمية المستدامة إلى تغيير التوجه التقليدي للتنمية بإعطاء أهمية لكل عنصر من العناصر المتعددة المكونة للعملية الاقتصادية، والاهتمام أكثر بالعناصر الطبيعية، والبشرية، والاجتماعية وذلك برسم مخطط يعبر بدقة عن أهداف التنمية المستدامة حتى تحقق المعنى الأساسي لها وهو تحقيق العدالة بين الجيل الحالي والأجيال القادمة فيما يخص الانتفاع بالموارد وديمومتها في ضوء بيئة نظيفة، ورفاهية اقتصادية وسلم اجتماعي ورقي إنساني.

### المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة.

لقد تم استخدام مصطلح التنمية المستدامة على وجه التحديد من طرف لجنة برونتلاند عام 1987 ثم توسع استخدامه على نطاق واسع[1] ، ونتيجة النقص الملحوظ للنمو والتنمية التي لم توفر القواعد الكافية التي تستند إليها في إصدار الضوابط من تكاليف ومنافع السياسات المتعددة، إضافة إلى أن مشكلة التدهور البيئي تفاقمت إلى حد كبير ما استوجب ضرورة دمج البعد البيئي في التنمية.[2]

#### الفرع الأول:تحديد المفاهيم.

**1)التعريف اللغوي:**

التنمية المستدامة مركب لفظي من كلمتين" تنمية ,ومستدامة:"

فالتنمية :من الفعل نَمَا و ينَمُو :زادَ, كنَمَى ينْمِي نَمْياً ونُمِيا ونَماءً ونَمِيَّةً وأنْمَى الحَدِيثُ: ارْتَفَعَ . ونَمَيْتُهُ ونَمَّيْتُهُ : رَفَعْتُهُ وعَزَوْتُه.[3]

والمستدامة: من الفعل دامَ يَدُومُ ويَدامُ دَوْماً ودَواماً ودَيْمومَةً ودِمْتَ بالكسرِ تَدُومُ نادِرَةَ

---

[1] عودة راشد الجيوسي، الإسلام والتنمية المستديمة، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، 2013 ، ص21

[2] فروحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيق التنمية المستدامة :دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07،2009، ص 125

[3] ـ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، لبنان باب الواو و الياء، فصل الميم ص 1727.

وأدامَه واسْتَدامَه وداوَمَهُ : تأنىَّ فيه أو طَلَبَ دَوامَه.[1]

**2 )التعريف الاصطلاحي:**

باعتبار التنمية المستدامة مركب لفظي من كلمتين ,وبما أننا نبحث عن تبيان التعريف الاصطلاحي لهذه العملية ,وجب منهجياً أن نجعل من الكلمتين مصطلحين ,ونأتي على تعريف كل مصطلح على حدا ,ومنه يتشكل لنا التعريف الاصطلاحي للتنمية المستدامة:

**أ) التنمية اصطلاحا:**

اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم و لا نكاد نحصل على تعريف متفق عليه بين الباحثين لعدة أسباب و ذلك لأن كل باحث يعرفها انطلاقا من الاديولوجية التي تحكم فكره و اختصاصه،و نذكر هذا التعريف:"التنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية و الطبيعية المتاحة استخداما أكفأ و أشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان".[2]

**ب) المستدامة:**

تُعرَّف: الاستدامة باعتبارها" ذات أبعاد ثلاثة، الماضي، الحاضر، والمستقبل، وأن لهذه الأبعاد نوع من الترابط الجدلي ,فيجب على الإنسان أن يكون في حالة سوية، بأن يأخذ العبرة من الماضي ,والقوة من إمكانات الحاضر، ليخطو من خلالها جميعاً نحو عتبة المستقبل".[3]

الاستدامة (Sustainability) هي مفهومٌ يُطلق على البيئة الحيويّة متنوعة الكائنات الحية، والعوامل الطبيعية التي تحافظُ على وجودها لأطول فترةٍ زمنية ممكنةٍ، وأيضاً تُعرفُ الاستدامة بأنّها الحفاظُ على نوعيةِ الحياة من خلال التأقلم مع البيئة عن طريق استغلال الموارد الطبيعيّة لأطول مدى زمنيٍّ ممكنٍ يؤدّي إلى المحافظة على استمرار الحياة، ومن التعريفات الأخرى لمفهومِ الاستدامة بأنّها مجموعةٌ من العمليات الحيويّة التي توفرُ الوقت.[4]

---

[1] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ،مرجع سبق,ذكره باب الميم ,فصل الدال ,ص14.32

[2] فؤاد عبد المنعم أحمد،السياسة الشرعية و علاقتها بالتنمية الاقتصادية،منشورات البنك الإسلامي للتنمية،ب ب،2001،ص51

[3] عبد الكريم بكار، نحو فهم أعمق للواقع الإسلامي ,ط 03, دار القلم ,سورية , 2011 ,ص6

[4] تم تحميله من الموقع الالكتروني https://mawdoo3.com بتاريخ:29/03/2024 على الساعة:08:11.

**الفرع الثاني: التعريف الاقتصادي التنمية المستدامة.**

يرى الباحث أن هذا التعريف له أهمية بالغة في البحث، واستعان ببعض التعريفات للمنظمات الدولية الداعمة للتنمية المستدامة و التي ذكر منها:

"عُرِّفت التنمية المستدامة كمركب لفظي كامل في تقرير برونتلاند بتنمية تحقق حاجات الجيل الحالي، دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.

عرفها كذلك الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN بأنها : عملية تسعى لتحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة.

عُرِّفَت كذلك بأنها: عملية استغلال النظم البيئية الداعمة،بحيث تكون أكثر فاعلية في تحقيق حاجيات البشر، وهذه التنمية تعتمد على المصادر المتجددة طبيعيا وتشبع حاجاتنا بصورة لا نهائية".[1]

وتعرف بأنها:" التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل متساو للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال المعاصرة دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة ".[2]

إنّ تحقيق قدر أكبر من الاستدامة، بما في ذلك على المستوى الاقتصادي والبيئي والاجتماعي يقتضي إقامة روابط بين مجالات السياسات، إنّ إمكانية الحصول على التنمية المستدامة هو أمر حيوي لجعل المجتمعات أكثر إنصافا وشاملة للكافة.[3]

اليوم أصبح تعريف التنمية المستدامة مرنا إلى أبعد الحدود واجتهدت فئات من الباحثين ومن ذوي التخصصات المختلفة للدخول في هذا الميدان، ومحاولة تناول عملية التنمية المستدامة بما يخدم مجالات تخصصاتهم.

فقد عرفها دوجلاس قائلا: « التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجيات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر».[4]

---

[1] قاري عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره،ص34

[2] . عبد اللطيف مصيطفى،عبد الرحمان سانية،دراسات في التنمية الاقتصادية،مكتبة حسين العصرية،بيروت،لبنان 2014،ص ص 19،20

[3] . هيلين كلارك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(تر: أيمن حداد) نيويورك :هيئة الأمم المتحدة، التقرير السنوي جويلية 2012 ، ص 30

[4] .نعيم سلمان بارود، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية،( د.د.ن)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005 ، ص 21

إن هذه التنمية المستدامة تحفظ الأرض والمياه والمنابع الوراثية النباتية والحيوانية ولا تؤثر سلبا بالبيئة وتتميز بأنها ملائمة من الناحية الفنية وملائمة من الناحية الاقتصادية وحسنة من الناحية الاجتماعية.[1]

إن التنمية المستدامة لا تحتاج إلى رأس المال المادي فقط، وإنما تحتاج أيضا إلى الأنواع الأخرى من رأس المال التي تخلق وتحفز وتحافظ على البيئة المطلوبة للتنمية .وقد أثبت التاريخ التنموي، بشكل لا يقبل الشك أن توفر رأس المال المادي وحده توفر بقية الأصناف من رأس المال لا يؤدي إلى الاستدامة، فسيادة تقاليد وقيم المنافسة الاقتصادية يمكن أن تؤدي مثلا إلى تقدم رأس المال المادي الممثل في الآلات والمعدات التي تشكل جزءا هاما من رأس المال المادي للمجتمع كما أن عدم توفر القوى البشرية التي تقوم بالصيانة يؤدي إلى تدهور مكونات البنية الأساسية مهما كانت متطورة.[2]

ونظرا إلى أن انجاز التنمية المستدامة يتطلب أمرا من اثنين إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض أو زيادة حجم الموارد حتى يمكن على الأقل تجسير الفجوة بين العرض والطلب إلى حد ما، فإن هذه العملية الهادفة إلى التوحيد التدريجي المطلوب من الموارد والعروض منها: الجوانب المتجددة وغير متجددة من الحياة الإنسانية، هي التي تحدد ما المقصود بعملية التنمية المستدامة[3].

فهي تسعى إلى تلبية احتياجات الحاضر دون إهمال احتياجات الأجيال القادمة، والتنمية المستدامة رؤية للتنمية تنطوي على احترام كل أشكال الحياة– البشرية وغير البشرية – والموارد الطبيعية، فضلا عن مراعاة شواغل أخرى مثل الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والتعليم للجميع والصحة والأمن البشري والحوار الفكري.[4]

---

[1] . كربالي بغداد، حمداني محمد، إستراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45 ، جانفي 2010 ، ص 10

[2] . عبد العزيز عبد الله السنبل،" دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر (التنمية والأمن في الوطن العربي )التي نظمتها جامعة نايف للعلوم الأمنية في الرياض،26-09-2001، ص 7

[3] . عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، 10 أوت 2007 ، ص 8-9

[4] . منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والعلم والثقافة، التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة، 2011-2010 متحصل عليه من الموقع الالكتروني: www.unesco.org

إنّ عيش الإنسان واستقراره مرتبط بسلامة البيئة، ولا يمكن لأي مجتمع أن يواصل العيش من دون الغابات فهي رئة العالم، ومنبع المياه النظيفة، والأراضي الخصبة ورؤوس الأموال البيئية كلها، وهي التي تزودنا بالموارد وتحلل المخلفات التي ينتجها الإنسان.

**المطلب الثاني: السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة**

بالرغم من وضوح مفهوم التنمية المستدامة في وقتنا الحاضر، إلا أن هذا الوضوح ناتج عن المرور بعدة مراحل،حيث أن مصطلح التنمية المستدامة في بداية طرحه لم يكن يعبر عما يعبر عنه الآن، بل إنه في بداية الأمر كان عبارة عن أسلوب مطبق في الحياة بطريقة تلقائية، دون تسمية أو تحت مسميات أخرى، وهذا يعود إلى أن التنمية المستدامة تحمل في معناها ما هو أكبر من التنمية؛ فالنماء والاستمرارية هما جوهرها.[1]

**الفرع الأول: التطور التاريخي لمصطلح التنمية المستدامة في الإسلام**

عرفت التنمية المستدامة عدة تطورات حتى صارت تعبر عما هي عليه الآن؛ فقد كانت الدولة الإسلامية في عصر الخلفاء الراشدين مهتمة بمجال التنمية، حيث اتخذت الولس سنة15هـ مقرا لبيت المال وقامت بفرض الفروض للمسلمين من باب المحافظة على مصالح المسلمين، وبعدها في صدر الإسلام يمكن أن نقول أن التنمية كانت موجودة كفكر، وأسس، ومنهج للحياة، ولكن كمصطلح تام المعالم لم تظهر إلا مع ظهور العلامة ابن خلدون رحمه الله تحت مسمى" العمران " في كتابه الشهير المقدمة، الذي وضعه في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، إلى أن جاءت مؤتمرات التنمية المستدامة الحديثة، والتي أرادت أن تتضع هذه العملية في مصطلح يعبر عنها من أجل إزالة الغموض المحيط بها وفتح آفاق البحث أمام المهتمين من أجل تطويرها.

يعتبر مصطلح العمار أو عمارة الأرض الأكثر تداولا عند الحديث عن المفهوم الإسلامي للتنمية الذي يشير إلي عملية التطور الحضاري للمجتمع في كافة المجالات المادية، الروحية، الأخلاقية و الاجتماعية من خلال العمل بشرع الله لتحقيق الكفاية والكفاءة لجميع البشر، وذلك من اجل الوصول إلى نمو مستمر للطيبات عن طريق الاستخدام الأمثل لكل

[1] قاري عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص27

الموارد التي سخرها الله،[1]و يقوم مفهوم العمار على شرط الخلافة في الأرض مصداقا لقوله تعالى:" **وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ**"[2]، مما يعني أن كل من الإنسان والأرض محوران أساسيان في عملية التنمية حسب المفهوم الإسلامي.

كان– صلى الله عليه وسلم – يدعو أصحابه إلى عمارة الأرض, فأقام نظاماً اقتصادياً لا يخلو من الجانب الاجتماعي ,مثاله :جباية الزكاة التي تتجلى في بعدها الاقتصادي والاجتماعي ,وأشار على الصحابة بالوقف ,ومن أمثلته قصة سيدنا عمر رضي الله عنه والأرض التي أصابها بخيبر وأراد أن يتصدق بها فأشار عليه– صلى الله عليه وسلم– بقوله:" إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا ,وَتَصَدَّقْتَ بها" [3] ليتحقق بذلك الجانب الاقتصادي والاجتماعي للوقف.[4]

يرى ابن خلدون أن الاقتصاد يتأثر بالمجتمع ، وأن المجتمع يتأثر بالاقتصاد في علاقة طردية، وكلاهما يؤثر ويتأثر بالبيئة ويتضح هذا من خلال طرحه حول عملية العمران وكيف أنها عملية متكررة كلما وصلت إلى ذروتها تعاود الدورة من جديد وهكذا، ويقول في كتابه المقدمة" :وقد تبين أن المكاسب إنما هي قيم الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة ,ودعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في: المساكن، والملابس، واستجادة الآنية والماعون، واتخاذ الخدم والمركب، وهذه كلها تُستدعى بقيمها، وتختار المهرة في صناعتها والقيام عليها، فَتَتْفُقُ أسواق الأعمال والصنائع ويكثر دخل المصر وخروجه .. ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية، ثم زاد الترف تبعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته، و استنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، ونفقت سوق الأعمال أكثر من الأول،وكذا بالزيادة الثانية والثالثة " .[5]

---

[1] داودي الطيب، الإستراتجية الذاتية لتمويل االتنمية الاقتصادية ، دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة،مصر، 2008 ،ص35

[2] سورة الأعراف ،الآية 129

[3] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،فتح الباري شرح صحيح البخاري،ج ،5 ،ط3 ،دار الفيحاء،سوريا،2000 باب : الشروط في الوقف،رقم:2737،ص43

[4] قاري عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره ،ص36

[5] المرجع السابق نفسه ،ص ص42،41

**الفرع الثاني: التطور التاريخي لمصطلح التنمية المستدامة في الاقتصاد الوضعي.**

ترجع جذور مفهوم التنمية المستدامة إلى الآثار السلبية على البيئة السلبية التي أحدثها نموذج الاقتصاد التقليدي المطبق في القرنين السابقين، والذي ينظر إلى عملية الإنتاج على إنها "نظام مغلق" تقوم من خلاله الشركات ببيع السلع والخدمات ثم توزيع العائد على عناصر الإنتاج، ومثل هذه المعادلة لا تأخذ في الاعتبار استنزاف الموارد وهي تبحث عن تحقيق نمو سريع في الإنتاج. من جهة أُخرى فإن الاقتصاد التقليدي يقيس أداء الاقتصاد ورفاهية المجتمع بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مغفلاً التكاليف المصاحبة للعملية الإنتاجية وفي مقدمتها التلوث البيئي، وحتى مطلع الستينات من القرن الماضي لم تستقطب المشاكل البيئية الانتباه الكافي لمتخذي القرار وواضعي خطط التنمية في معظم بلدان العالم.[1]

تعود البدايات الأولى لظهور مفهوم التنمية المستدامة إلى سنة 1913 ، وذلك بانعقاد أول اجتماع بمدينة بارن السويسرية التي انعقد فيها أول ملتقى دولي لحماية المناظر الطبيعية، ثم جاءت سنة 1923 بباريس الفرنسية التي انعقد فيها مؤتمر لحماية النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض والأقاليم الطبيعية المتدهورة، هذا ما أدى بالدول إلى تحضير لإعداد اتفاقية جماعية متعلقة بحماية النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض[2].

تطورت كثيرا الأفكار التي كانت سائدة حول مواكبة التنمية الاقتصادية لحماية البيئة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في مدينة ستوكهولم السويدية سنة 1972 ، حيث اظهر الواقع المعاش أن فرص تحقيق التنمية لا تتسع ولا تكون قابلة للاستمرار إلا تشكيل النظم الايكولوجية، وتحقيق العدالة في توزيع الدخول، والمفاضلة بين مناهج العمل، وتحديد العواقب البيئية لكل فعل عند بدء عملية التنمية.

في 1974 أكدت الجمعية العامة لميثاق الحقوق الاقتصادية وواجبات الدول على وجوب حصول الأجيال الحالية و المستقبلية على بيئة نظيفة.

[1] عبد اللطيف مصيطفى،عبد الرحمان سانية،دراسات في التنمية الاقتصادية،مكتبة حسين العصرية،بيروت 2014،ص165

[2] صالحي إيمان، دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة،مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي،2016/2017ص21

في 1981 صدر تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة الذي دعا إلى تشكيل لجنة دولية تكونمسؤولة عن تطوير دراسات بيئية طويلة المدى لتحقيق تنمية قابلة للاستمرارحتى عام 2000.

جاء الاعتراف الرسمي بالتنمية المستدامة بناء على اقتراح لجنة برانتلاند وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في 22 ديسمبر 1989 ، أين تم إنشاء لجنة تحضيرية لإعداد مؤتمر عالمي بشأن البيئة والتنمية، وقد اجتمعت في دورتها الأولى بنيروبي في كينيا مابين 6 إلى 31 أوت 1990 ، والثانية بجنيف من 18 مارس إلى 15 أفريل.[1]

وقد ورد في مستهل التقرير :إن البشرية تملك القدرة على تحقيق الدوام للتنمية أي على التأكد من أنها تلبي الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياته.

وأوضح التقرير بأن :التنمية المستدامة تتطلب تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وإتاحة الفرصة أمام الكافة لتحقيق متطلباتهم في حياة أفضل.

فتقرير ينص على أنه يجب تركيز الجهود على تأثير الإجهاد البيئي على اقتصاد للعالم فالبيئة والاقتصاد أصبحا متلازمين ولا يمكن فصلهما مطلقا، ولقد عبر الأمين العام للمؤتمر "موريس سترونج "أن الهدف من قمة الأرض هو وضع الأساس للمشاركة العالمية بين الدول المتقدمة والدول النامية من منطلق الاحتياجات والمصالح المشتركة فنحن في حاجة إلى تحقيق توازن قابل للاستمرار ومنصف بين البيئة والتنمية ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين فكان هذا المؤتمر بداية مسار للانتقال نحو التنمية المستدامة.[2]

ومنذ قمة الأرض بريوديجانيرو بالبرازيل اتسع مفهوم التنمية المستدامة ليتدعم بشكل أساسي وواضح في قمة التنمية المستدامة بجوهانسبورغ بجنوب إفريقيا ويبدو أن هذا المفهوم متعدد الاستخدامات، ومتنوع المعاني فالبعض يتعامل معه كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات العولمة فيما يرى آخرون أن التنمية المستدامة هي بمثابة نموذج تنموي بديل ومختلف عن

[1] عبدو مصطفى، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة( حالة الجزائر 2006-1955)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2008/2007 ص 43-42

[2] . المرجع السابق نفسه ، ص 43

النموذج الرأسمالي وهناك من يعتقد بأنها امتداد لهذا النظام لإصلاح أخطاء وثغرات هذا النموذج في علاقته مع البيئة، ولهذا تعددت التعاريف التي أعطيت للتنمية المستدامة.

عرفها البنك الدولي: التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها بما يسمح بتوفير أفضل من المتاحة للأجيال الحالية لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة هي حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل.[1]

وبعد عشر سنوات من مؤتمر "قمة الأرض" انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بمدينة جوهانسبرج عام 2002 للوقوف على ما تم تحقيقه منذ قمة الأرض، والتأكيد على أبعاد التنمية المستدامة.[2]

في 12 ديسمبر من عام ( 2015 ) في باريس أين عقد مؤتمر الأمم المتحدة الداعم للبيئة والتنمية المستدامة" قمة المناخ ,"حيث تعهد المجتمع الدولي ممثلاً ب 195 دولة شاركت في هذا المؤتمر وخاضت مفاوضات صعبة للتوصل إلى هذا الاتفاق ,بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائه دون د رجتين مئويتين ,وبمتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية .بعد تأكيد دول واقعة على جزر مهددة بارتفاع مستوى البحر أنها في خطر إذا تجاوزت حرارة الأرض1.5 درجة مئوية ,وأعلنت الدول الموقعة إجراءاتٍ للحدِّ من تقليص انبعاثاتها من الغازات الدفيئة في خلال الفترة المحصورة بين (2015–2030) حتى في حال احترام هذه التعهدات ,فإن ارتفاع درجة حرارة الأرض سيكون بنحو ثلاث درجات مئوية , والهدف هو التوصل إلى ذروة انبعاثات الغازات الدفيئة بأسرع ما يمكن ,والقيام بعمليات خفض سريع إثر ذلك ,للتوصل إلى توازن بين الانبعاثات التي تسببها الأنشطة البشرية،

[1] . عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1،2013/ 2014 ص51

[2] ضرار الماحي العبيد أحمد، مرجع سبق ذكره ص ص 10–9

والانبعاثات التي تمتصها آبار الكربون ,خلال النصف الثاني من القرن ,في إشارة محتملة إلى الغابات و أيضا تقنية الالتقاط ,وتخزين ثاني أكسيد الكربون التي تنبعث في الفضاء[1]

**الفرع الثالث: خصائص التنمية المستدامة**[2]

تتميز التنمية المستدامة عن غيرها من التنميات بعدة خصائص نذكر منها:

**1)عملية جوهرها الإنسان"Human Phenomenon":**

يُعتبر الإنسان العنصر المسؤول عن طرح فكرة التنمية المستدامة ,فالإنسان في طبعه ميَّال إلى الزيادة الايجابية في المستوى المعيشي،وهو ما يسمى :العيش الهانئ، أو الرخاء المعيشي، وهذا الطموح من أجل تحقيق ميوله الايجابي جعل منه يُبدع عبر العصور في استحداث طرق كانت كفيلة أن تحقق طموحاته في مراحل زمنية مختلفة ,والأمر الذي صاحب الانتقال بين هذه المراحل وجود فترات تقهقر عبَّرت عنها القفزة السلبية الموجودة بين المرحلة والأخرى ,والتي انعكست مباشرة على مستوى الرفاه لدى الإنسان ,الأمر الذي جعل منه يفكر في منظومة متكاملة تمكنه من تفادي تلك المراحل الصعبة التي تصاحب الفترات بين المخططات قصيرة المدى.

أي أن الإنسان هو الهدف من قيام التنمية المستدامة فهي عملية قائمة أساساً من أجله وجوداً وعطاءً؛ فإذا توقف الإنسان عن العطاء في سبيل تحقيقها تدهور بذلك وتوقف وجوده، ومن خلال ما تم التطرق إليه من مبادئ التنمية المستدامة فإنها تسعى إلى أن تحقق الرفاه للإنسان في موقعه أين ما وجد،ووقت ما وجد ,دون تمييز بين العرق واللون، أو الانتماء السياسي والحزبي، أو التوجه الديني. وعليه فإن الإنسان هو جوهر التنمية المستدامة باعتباره موضوعاً وحَكَماً.

**2)عملية بين الأجيال "Intergeneration Operation":**

وكما جاء في تعريف الاستدامة في السابق من البحث..."يأخذ العبرة من الماضي والقوة من إمكانات الحاضر ليخطو من خلالها جميعا نحو عتبة المستقبل"، فإن التنمية المستدامة هي عملية متعلقة أساسا بالزمن، فالحاضر لا وجود له لولا الماضي ، والمستقل لا وجود له

[1] قاري عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره ،ص ص47،48

[2] المرجع السابق نفسه،ص ص 115-123

لولا الحاضر؛ في علاقة مرتبطة ارتباطاً متأصلاً تجعل من نتائج زمن معين مبنىً لنتائج الزمن الذي يليه، ومن خلال إسقاط الخاصية الأولى التي تعتبر الإنسان جوهر التنمية المستدامة على هذه الفكرة فإنه يتكون لدينا مزيج بين الجوهر والزمان، لتنتج لنا علاقة ارتباط بين الأجيال الثلاثة :الجيل الماضي، الجيل الحاضر، والجيل المستقبل ,فتقع مسؤولية ضمان استمرار التنمية المستدامة للجيل المستقبل على عاتق الجيل الحاضر ,كما وقعت على عاتق الجيل الماضي بالنسبة للجيل الحاضر ,فهي عملية: زمانية ماضية،زمانية آنية، وزمانية مستقبلية.

**3)عملية حديثة مقارنة بتاريخها "New Operation" :**

بالرغم من أن الطرح الأول لعملية التنمية المستدامة كان ضمن مؤتمرات الأمم المتحدة التي عُقِد أولها في السبعينات من القرن العشرين وهي فترة طويلة نسبياً، إلا أن هذه الفترة تعتبر قصيرة جداً بالنسبة لمتطلباتها و أهدافها.

فمتطلبات التنمية المستدامة تعتمد أساساً على الجيل السابق، وعلى جهوده في سبيل تحقيقها؛ ذلك الجيل الذي يمتد إلى يوم وجود الإنسان الأول على سطح الأرض، وكذلك على الموارد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية، التي تعتبر مواردا قديمة قِدَمَ الأزل، وينتج عن هذا أنه :عند مقارنة هذه الفترة بالفترة منذ أول إعلان عن التنمية المستدامة– التي بالكاد أكملت نصاب الجيل الواحد والمقدر بأربعين سنة – نجد أنها فعلاً فترة قصيرة جداً، ما يعطي ميزة الحداثة وصفة' الجديدة' للتنمية المستدامة.

وأهدافها سُطِّرَت على المدى البعيد المرتبط أساساً بالجيل اللاحق؛ ما يدخلنا في دورة مستمرة كلما قاربت الوصول إلى نهايتها كانت بدايتها تلوح في الأفق، فانعدام الخلود في حياة الإنسان يجعل لكل جيل بداية و لترتبط بدايته بنهاية الجيل السابق له وترتبط نهايته ببداية الجيل الذي يليه، فاستمرار الأجيال يجعل من الإنسان مستمر الوجود إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وكذلك عملية التنمية المستدامة.

**4)عملية جزئية "Micro Operation":**

من خلال توجيهها أساساً للإنسان، فإن هذا يعتبر تركيزاً منها على المستوى الجزئي، فقد جاء في المبدأين الأول والثاني للتنمية المستدامة ضرورة الاهتمام بتحسين حياة الفرد داخلياً

وخارجياً: الأول الذي يُعنى بتوفير قاعدة أخلاقية، والثاني الذي يضمن تحسين نوعية حياة الإنسان.

فعلى الصعيد الاقتصادي؛ توُجَّه العملية أساساً إلى الإنسان بوصفه عنصراً اقتصادياً، فوجب التركيز على تنميته على هذا الأساس من أجل ترشيد سلوكه الاقتصادي' ترشيد الإنتاج والاستهلاك'، وضمان استمرار هذه التنمية جيلاً بعد جيلين، وعلى الصعيد البيئي؛ فقد ركزت التنمية المستدامة على الأفراد باعتبارهم المؤثر الرئيسي على المنظومة البيئية، وشددت من خلال مبادئها على تغيير العادات والممارسات الفردية من خلال تشجيع المجتمع على التمسك بالمبادئ والقيم التي تدعم المنظومة الأخلاقية الحديثة الداعمة للبيئة وعلى الصعيد الاجتماعي؛ وُضِع مبدأ تمكين المجتمعات المحلية.

**5 )عملية كلية "Macro Operation":**

إن الإطار العام للتنمية المستدامة هو الإطار العالمي الذي يضمن تحقيقها على المستوى الكلي،باعتبار أن جميع دول العالم في الوقت الراهن تخضع للعولمة التي تجعل المستوى الكلي لأي عملية يتعدى مفهوم المستوى الكلي الاقتصادي، إذ يعتمد على اجتهاد العقل ذلك الذي يعطي مصطلح ' الكلي ' التعبير المناسب للحالة المناسبة.

ومن أجل ذلك فإنه كان من الضرورة بمكان صياغة توليفة متناسقة بين المستويين الجزئي والكلي، تضمن سيرهما بالتوازي من أجل تحقيق العملية على المستوى الكلي وهو الهدف منها، ذلك أن اعتماد أحدهما على الآخر أمر حتمي، ولا يكاد يخلو الحديث عن أحدهما دون الحديث عن الآخر إلى درجة توهم المطلع عليها أنه يتحدث عن أحدهما في خضم التحدث عن الآخر.

**6)ظاهرة اقتصادية "Economical Phenomenon":**

تعتبر التنمية المستدامة عملية اقتصادية إذا ما نُظر إليها بالمنظور الاقتصادي ,فهي تعتمد على الاقتصاد وتعمل من أجل تنميته ,وهذا ما تعبر عنه لفظة البعد؛ تعتمد عليه من أجل تحقيق أهدافها، و تعمل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي من خلالها، ولهذا كان البعد الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.

وفي الحقيقة أن التنمية المستدامة تَظْهَرُ لِمُريد الاطلاع عليها في الوهلة الأولى اقتصادية بحتة وهذا بحكم بعدها الاقتصادي، إلا أن الأمر أخطر من هذا؛ فطغيان البعد الاقتصادي

على البعدين البيئي والاجتماعي أعطى صورة واقعية مخالفةً لما في الورق، كذلك الدور الذي يؤثر به علماء الاقتصاد المغلَّطون من دعواهم اقتصادية، يثُبِّت الفكرة في أذهان عامة الناس لتصبح بذلك فكرة شائعة ومغلوطة حلها الرجوع إلى أصل العملية والتركيز على مضمونها خلال التطبيق من أجل إزالة الخطأ الذي رُسِّخ في الأذهان.

**7)ظاهرة بيئية "Environmental Phenomenon":**

تعتبر التنمية المستدامة عملية بيئية إذا ما نظر إليها بالمنظور البيئي، فجميع أهدافها موجهة إلى الحفاظ على الجانب البيئي، وكذلك باعتبار البيئة بعداً من أبعادها يجعل من التنمية المستدامة ظاهرة بيئية بامتياز.

لم يغفل تعريف التنمية المستدامة الدور البيئي الذي تشغله العملية بل وقد جاءت الإشارة إليه صراحة في العبارة' تطبيقه بما لا يمس المنظومة البيئية بضرر'، وفي هذا دلالة على الدور البيئي للتنمية المستدامة، ومن خلال مبادئ التنمية المستدامة نلاحظ تعدد المبادئ الموجهة للحفاظ على البيئة' :الحفاظ على التنوع الحيوي للأرض ,تقليص استنزاف الموارد غير المتجددة، الأخذ بعين الاعتبار قدرة احتمال الأرض، تمكين المجتمعات المحلية من العناية بوسطهم البيئي'، وهذا يدل على كون العملية ظاهرة بيئية على الصعيد الأول، ومن خلال أهدافها اتضح في نهاية المدة التي رُسمت من أجل تحقيق' الأهداف الإنمائية للألفية والتي حددت في أفق 2015 الوضع البيئي المتدهور الذي يعاني منه العالم ,فقد استغلت بلدان العالم خلال التسابق نحو بناء القوة الاقتصادية كل ما تملكه من معطيات لتحقيق ذلك، وأغلب استغلال لهذه المعطيات كان باعتماد الاقتصاد على البيئة من خلال مواردها الطبيعية بشكل رئيسي، ولهذا فقد ضَمَّنَت خطة أهداف التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 البعد البيئي الأولوية الأولى.

**8) ظاهرة اجتماعية "Social Phenomenon":**

تُعتبر التنمية المستدامة عملية اجتماعية إذا ما نظر إليها بالمنظور الاجتماعي ,فهي تركز على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الإنساني الواحد على المستوى الجزئي، وبين أفراد المجتمعات الإنسانية المختلفة على المستوى الكلي، كذلك بالتركيز على علاقة المجتمع الإنساني مع غيره من المجتمعات الحياتية، وباعتبار المنظومة الاجتماعية بعداً من أبعادها فهذا يجعل منها ظاهرة اجتماعية بامتياز.

### 9) عملية ذكية "Smart Operation":

تتميز التنمية المستدامة بأنها عملية ذكية و يبدوا ذكاؤها ظاهراً من خلال أنها:

**أولا:** تعتمد على الإنسان بوصفه العنصر الذكي في المعمورة المميز بالعقل دون غيره من الكائنات.

**ثانياً:** صيغت هذه العملية في شكل متكامل وشامل لجميع المجالات "أبعاد التنمية المستدامة" وعلى جميع الأصعدة" الزماني، والمكاني "وهو أمر صعب يعكس ذكائها.

**ثالثاً:** كمية التداخل بين مدخلاتها 'المعطيات'، ومخرجاتها 'النتائج'، تجعل منهما أمراً واحداً

تقريباً فهي توهم المطلع عليها بأنه في المدخلات في حين أنه في المخرجات والعكس صحيح.

**رابعاً:** التعديل الدوري عليها والتجديد يجعل منها عملية ذكية، فهي صفة من صفات النجاح الذكية: أن يُستدرك الواقع بتعديلات تضمن الوصول إلى الأهداف المرجوة من العملية.

خامساً: استمرار هذه العملية لمدة جيل كامل ومازالت تبدو وكأنها عملية جديدة تعكس ذكائها فالمطُلع عليها لا يمل من استمرار الاطلاع الدوري عليها.

### 10) عملية شاملة "Comprehensive Operation":

لم تُختص التنمية المستدامة بمكانٍ دون الآخر، كذلك هي لم تختص بزمانٍ دون الآخر، أيضاً هي لم تختص بجانبٍ معينٍ باستغلال الجوانب الأخرى.

وهنا جاءت فكرة التنمية المستدامة باعتبارها منظومة متكاملة وعملية شاملة جمعت بين الأبعاد: الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية، والأماكن باعتبارها: عملية محلية تطبق على المستوى الجزئين وعالمية تخص الدول الفقيرة بنفس الدرجة بالنسبة للدول الغنية على المستوى الكلي وكذلك بالنسبة للزمان، فهي عملية زمنية متواصلة تأخذ العبرة من الزمن السابق، من أجل تحقيقها في الزمن الحاضر، واستمرار مفعولها للمستقبل، في قالب يهتم بأفراد الجيل الواحد، وأفراد الأجيال المتعاقبة، ولذلك لابد من فهم التنمية المستدامة على أنها عملية يشترك فيها كافة المتغيرات والمؤثرات التي تتكون منها العملية، إذ لا يمكن إحداثها مع إهمال جانب من جوانبها.

## المبحث الثاني : ثوابت التنمية المستدامة

إن ما حدث من تدهور خطير للبيئة في عصرنا الراهن، لم يكن سوى نتاجًا لقيام الإنسان باستغلال واستنزاف الموارد البيئية دون الأخذ في الاعتبار النتائج والآثار السلبية التي تضر به وبمحيطه البيئي، وذلك في ظل ما يعرف بالتنمية التقليدية .ففي ظل تلك التنمية التقليدية، سعت شعوب العالم قاطبة نحو رفع مستوى النمو الاقتصادي، باعتباره الطريق الأمثل لتحسين معيشة الإنسان وزيادة رفاهيته، أما فيما يخص البيئة، فقد تم التعامل معها باعتبار أنها مخزونًا هائلا من الموارد الطبيعية التي لا تنضب، لازمًا لإحداث للتنمية، وفي الوقت ذاته مصرفًا لمخلفات التنمية. ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم التنمية المستدامة أو التنمية القابلة للاستمرار، والذي يقوم علي فكرة ضرورة التوازن بين البيئة والتنمية، بحيث تصبح السلامة البيئية جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية.[1]

### المطلب الأول: :مبادئ أهداف التنمية المستدامة

مع بزوغ القرن الواحد والعشرون بدأت تتكون عقيدة بيئية حديثة تبناها البنك الدول للإنشاء والتعمير تقوم على عشر قواعد تعد الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة، كما وتسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق جملة من الأهداف مستندة في ذلك على هذه المبادئ الأساسية التي تكتسب من خلالها قوتها.

#### الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

يمكن تلخيصها في الآتي:[2]

---

[1] سمر خيري مرسي غانم،معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي،دراسة تحليلية بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية،بحث مقدم إلى الملتقى الدولي:مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي،جامعة قالمة3/4ديسمبر 2012، ص1

[2] مجموعة من المراجع :

-عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،مصر ،2013، ص131 -134

-عبد الله خبابة، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ،2009، ص338 -341

-ونس عبد الرازق حسن، اضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن 2013، ص ص29 -30

**المبدأ الأول: تحديد الأولويات بدقة:** وذلك لخطورة مشكلات البيئة وضعف الموارد المالية حيث تم التشدد في وضع الأولويات العلاجية وقدمت على مراحل، فكانت خطة العمل البيئي لأوروبا الشرقية المعدة من طرف البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وكل الدول الأعضاء في المنطقة، بحيث يتم التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات التي يجب التصدي لها بحزم.

**المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار:** تعتبر كل الممارسات البيئة بما فيها الإنتاجية مكلفة بدون مبرر وفي ذلك تظهر عدم قدرة الدول النامية على استخدام الأساليب ذات التكاليف المرتفعة المستخدمة تقليديا في الدول الصناعية، وتم التأكيد على فعالية التكاليف للسماح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة.

**المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:** إن التوصل إلى المكاسب في مجال البيئة يتطلب تكاليف ومفاضلات كما أن البعض الأخر يمكن تحقيقه بصورة فرعية لسياسات أعدت لتحسين الكفاءة والقضاء على الفقر، مثل قيام بعض الدول كجنوب إفريقيا بإصلاحات زراعية قائمة على قواعد السوق وعن طريق التفاوض من المتوقع أن تكون لها أثار مفيدة على البيئة .

**المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا:** تعد التشجيعات القائمة على السوق والمقدمة بهدف انقاص الأضرار البيئية هي الأفضل من حيث المبدأ والممارسة الفعلية، مثلا قيام الدول النامية بفرض رسوم على انبعاث الغازات السامة وتدفق النفايات، رسوم قاسية على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

**المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:** في هذا المجال لابد من العمل على تنفيذ السياسات الأكثر تنظيما وقدرة كفرض ضرائب على الوقود، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تهدف لتقليل الأخطار البيئية وغيرها، وكمثال على ذلك قامت اندونيسيا عام1996 بإدخال نظام مكون من خمس نجوم لتقييم الداء البيئي وهو ما يساهم في اطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام.

**المبدأ السادس: العمل على القطاع الخاص:** يجب على الدولة العمل بجدية وموضوعية في تعاملاتها مع القطاع الخاص كونه عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية بتشجيع

التحسينات البيئية للمؤسسات و إنشاء نظام الإيزو 14000 الذي يشهد بوجود أنظمة سليمة للإدارة و البيئة مع توجيه التمويل اللازم.

**المبدأ السابع: الإشراك الكامل للمواطنين:** إن مشاركة المواطنين المحليين في التصدي للمشكلات البيئية في دولة ما يزيد من فرص النجاح في مواجهتها، يرجع ذلك للأسباب الآتية:

- على المستوى المحلي يستطيع المواطنين تحديد الأولويات .
- قدرة المجتمعات المحلية على خلق حلول محليا .
- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.
- مشاركة المواطنين بإمكانها المساعدة في بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

**المبدأ الثامن: توظيف الشراكة المحققة للنجاح:** يجب على الحكومات هنا الاعتماد على الارتباطات الثلاثية المشتملة كل من الحكومة، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها مع تنفيذ تدابير متضافرة لمواجهة بعض القضايا البيئية.

**المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:** في حال وجود مديرين ذوي كفاءة عالية قادرين على انجاز تحسينات كبيرة في مجال البيئة بتكاليف متدنية، وكمثال على ذلك بالتحديد في دول أوروبا الشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة التلوث بالهواء والغبار من 60%إلى % 80 بفضل تحسين تنظيم المنشآت من المداخل وبتكاليف متدنية.

**المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية:** تكون الرقابة دائما ارخص بكثير وأكثر فعالية من العلاج حيث تسعى معظم الدول حاليا إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، كما أصبحت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند وضع استراتيجياتها ذات العلاقة بالطاقة مع جعل الجانب البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية، المالية، الاجتماعية التجارية والبيئية.

مما سبق يمكن توضيح مبادئ التنمية المستدامة من خلال الشكل الآتي:

**الشكل (1): مبادئ التنمية المستدامة**

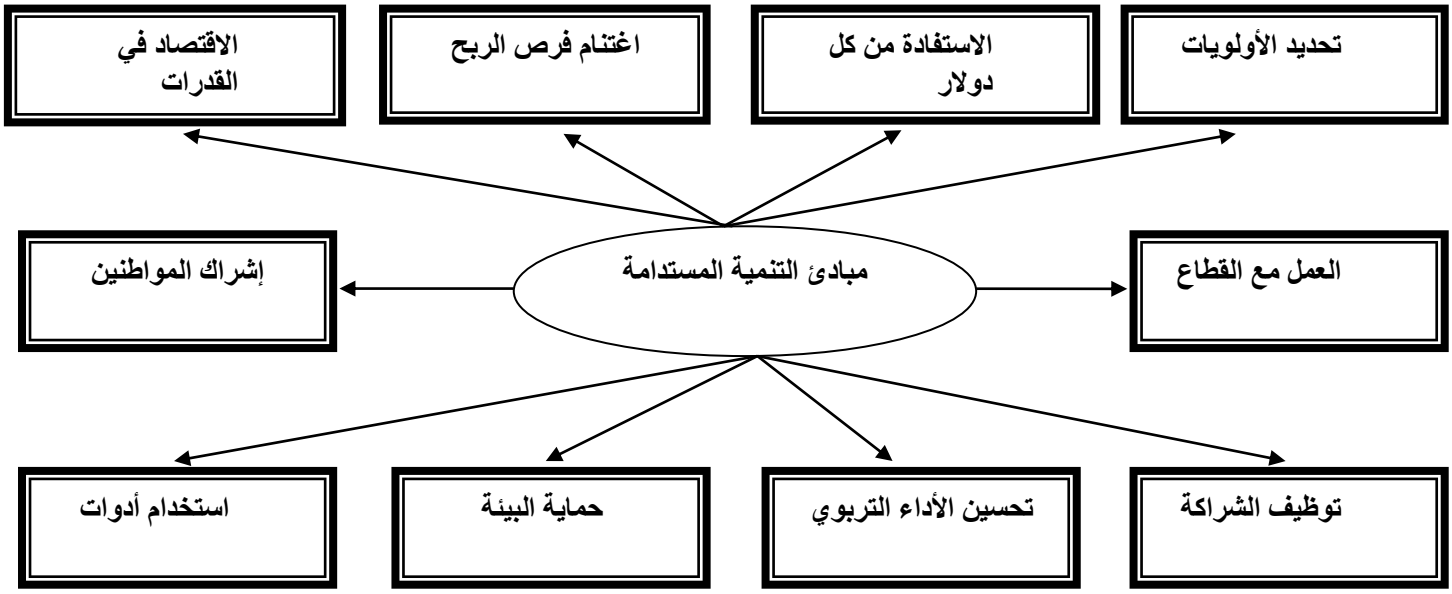


**المصدر:** عبد الله خبابة، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009،ص 388- 341

**الفرع الثاني:أهداف التنمية المستدامة**

تهتم التنمية المستدامة بربط العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع الأنظمة الطبيعية بمحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المدنية، ومن هنا برزت ضرورة تحديد أهداف للتنمية المستدامة.

**أولا: الأهداف الإنمائية للألفية** MDGs:

في سبتمبر 2000 ، وقّع عدد كبير من البلدان على" إعلان الألفية "الذي يجمع مجموعة من الأهداف التنموية المترابطة ضمن جدول أعمال دولي شامل سميت ب"الأهداف الإنمائية للألفية"،تم تلخيصها في ثمانية أهداف مسطرة من أجل تحقيقها في الفترة الممتدة إلى غاية 2015، وهي وفق ما جاء في" المذكرة التوجيهية الثانية للأمم المتحدة" الناتجة عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة المنعقد في جوهانزبورغ سنة 2002 ، كالآتي:

**الجدول (1) أهداف التنمية للألفية الجديدة وغايتها[1]**

| الهدف | الغاية |
|---|---|
| 1ـ القضاء على الفقر المدقع والجوع: | **1)** خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً، إلى النصف بين عام 1990-2015 .<br>**2)** توفير العمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع.<br>**3)** خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990-2015 . |
| 2ـ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي: | 1) ضمان تمكين الأطفال في كل مكان، من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية. |
| 3ـ تعزيز المساواة بين الجنسين: | 1) بإزالة التفرقة بين الجنسين "النوع الاجتماعي"على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي مع حلول عام 2005 ، وفي جميع مراحل التعليم مع حلول العام2015 . |
| 4ـ تخفيض معدل وفيات الأطفال: | 1) خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين، بين عامي 1990 و2015 . |
| 5ـ تحسين الصحة النفاسية (صحة الأمهات): | 1) خفض نسبة الوفيات بين الأمهات النفاس بمعدل الثلاثة أرباع بين عامي:(1990-2015) |
| 6ـ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، الملاريا، والأمراض الأخرى: | 1)إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية"الأيدز".<br>2) إيقاف حدوث الملاريا والأمراض الرئيسية بحلول عام2015 . |
| **7ـ كفالة الاستدامة البيئية:** | 1) دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد.<br>2) خفض نسبة السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب الآمنة الاستعمال.<br>3) تحقيق تحسن ملحوظ في حياة الأحياء الفقيرة والمكتظة. |
| **8ـ تطوير شراكة عالمية** | 1) تطوير النظام التجاري والمالي ليكون منفتحاً، متوقَّعَ السلوك، وغير |

[1] مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، إعداد التقارير التنموية للأهداف الانمائية للألفية، المذكرة التوجيهية الثانية،منشورات الأمم المتحدة أمريكا،2003 ص ص:27-21.

| | |
|---|---|
| **للتنمية:** | تمييزي.<br>2) تطوير النظام التجاري والمالي ليكون منفتحاً، متوقَّعَ السلوك، وغير تمييزي.<br>3) تفعيل برنامج العمل للتنمية المستدامة الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية. 16) التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية.<br>4) تطوير وتطبيق خطط لإيجاد فرص عمل لائق ومنتج للشباب. |

**من إعداد الباحث***

**ثانيا: أهداف التنمية المستدامة** SDGs.

هذه الأهداف السبعة عشر معتمدة من قبل أعضاء هيئة الأمم المتحدة سنة 2015، باعتبارها نداءاً عالمياً من أجل،الحد من الفقر،حماية الكوكب، وضمان تمتع الجميع بالسلام والازدهار في أفق عام:2030.[1]

**1) القضاء على الفقر:**

يتمثل جوهر التنمية المستدامة في تزويد الناس في جميع أنحاء العالم بالدعم الذي يحتاجونه لتحرير أنفسهم من الفقر بجميع مظاهره .ونركز من خلال هذا الهدف على القضاء على الفقر من خلال استراتيجيات مترابطة،تشمل فيما تشمله: تعزيز نُظم الحماية الاجتماعية ، وتوفير العمالة اللائقة ،وبناء قدرة الفقراء على الصمود.

**2) القضاء التام على الجوع:**

يتناول هذا الهدف حاجة الإنسان الأساسية إلى الحصول على غذاء صحي وتغذوي، والوسائل التي يمكن من خلالها تأمين هذه الحاجة على نحو مستدام للجميع.

إن معالجة الجوع لا يمكن أن تتحقق من خلال زيادة الإنتاج الغذائي وحده، فالعوامل المتمثلة في الأسواق التي تعمل بشكل جيد، وزيادة دخل المزارعين أصحاب الحيازات

* بالإعتماد على مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، إعداد التقارير التنموية للأهداف الانمائية للألفية، المذكرة التوجيهية الثانية،منشورات الأمم المتحدة أمريكا،2003 ص ص:21-27.

[1] قاري عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 89-85

الصغيرة، والوصول المتساوي إلى التكنولوجيا والأراضي، والاستثمارات الإضافية ,لها دورها في خلق قطاع زراعي نشط ومنتج يبني الأمن الغذائي.

**3)الصحة الجيدة والرفاه:**

يتناول هذا الهدف جميع الأولويات الرئيسية في مجال الصحة، ويدعو إلى: تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم و إنهاء الأمراض المعُدية، الحدّ من الأمراض غير المعُدية، ضمان حصول الجميع على أدوية ولقاحات آمنة وفعّالة وجيدة وبأسعار معقولة فضلا عن توفير التغطية الصحية لهم، وغيرها من المخاطر الصحية.

**4) التعليم الجيد:**

يرمي الهدف الرابع إلى ضمان حصول جميع الناس على التعليم الجيد، وإتاحة الفرص للتعلم مدى الحياة، ويتجاوز هذا الهدف مجرد الالتحاق بالمدارس، فيُنظر إلى : مستويات الكفاءة، توافر المدرسين المدربين، المرافق المدرسية الكافية، والتفاوت في نتائج التعليم.

**5) المساواة بين الجنسين:**

لا تزال عدم المساواة بين الجنسين قائمةً في جميع أنحاء العالم،مما يحرم النساء والفتيات من حقوقهنّ الأساسية ومن فُرصهنّ ، وسيتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات جهوداً أكثر نشاطاً، بما في ذلك في مجال توفير الأطر القانونية اللازمة للتصدّي للتمييز القائم على نوع الجنس والمتأصل في كثير من الأحيان، والذي ينجم غالباً عن المواقف الذكورية التسلطية والمعايير الاجتماعية المرتبطة بها.

**6) المياه النظيفة والنظافة الصحية:**

يرمي الهدف السادس إلى التصدّي للتحدّيات المتعلقة بتوفر مياه الشرب، والصرف الصحي والنظافة الصحية للسكان، فضلا عن النُظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، وإذا لم تُحقق الجودة والاستدامة في الموارد المائية والصرف الصحي، فإن إحراز التقدّم سيتعطل في العديد من المجالات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك :الصحة ، والتعليم، والحدّ من الفقر.

**7) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:**

يتطلب حصول الجميع على خدمات الطاقة بأسعار معقولة، وموثوقة، ومستدامة، توسيع فرص الحصول على الكهرباء، والوقود، والتكنولوجيات النظيفة للطهي، فضلا عن تحسين

كفاءة استخدام الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف هناك حاجة إلى التمويل، وسياسات تكون أكثر جرأة من المطبقة حالياً، إلى جانب استعداد البلدان لتبني تكنولوجيات جديدة على نطاق أكثر طموحاً بكثير.

**8) العمل اللائق والنمو الاقتصادي:**

النمو الاقتصادي هو المحرّك الرئيسي للتنمية المستدامة، وعندما يكون هذا النمو مستداماً وشاملا يمكن لعدد أكبر من الناس أن يفلتوا من دائرة الفقر، مع زيادة فرص العمالة الكاملة والمنتجة، ومن أجل تمكين الأجيال المقبلة من الاستفادة من النمو الاقتصادي الحالي ينبغي أن يكون هذا النمو سليماً بيئياً، وليس نتيجة للاستغلال غير المستدام للموارد.

**9) الصناعة والابتكار للهياكل الأساسية:**

يشكّل كل من: البنية التحتية، التصنيع، والابتكار، ثلاث محرّكات للنمو الاقتصادي، وعندما يتم إدراج :شمول الجميع، القدرة على الصمود، والاستدامة، في تنفيذ تلك القوى الدافعة الثلاث، فإن النمو الاقتصادي يدعم التنمية المستدامة.

**10) الحد من أوجه عدم المساواة:**

يدعو الهدف العاشر إلى الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، وتعزيز أصوات البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الدولية.

**11) مدن ومجتمعات محلية مستدامة:**

شهد العالم نمواً حضرياً بوتيرة لم يسبق لها مثيل، ففي عام 2015 كان يعيش في المدن ما يقرب من أربعة بلايين نسمة، أيّ أكثر من نصف سكان العالم، ومع ذلك وفي حين أن المدن هي حاضنة الابتكار وهي التي تساعد على تعزيز العمالة والنمو الاقتصادي، فإن التوسع الحضري السريع جلب معه تحدّيات هائلة، بما في ذلك: السكن غير الملائم، زيادة تلوث الهواء، وعدم التمكن من الحصول على الخدمات الأساسية والوصول إلى الهياكل الأساسية.

**12) الاستهلاك والإنتاج المسؤولان:**

تتيح أنماط الاستهلاك و الإنتاج المستدامة إمكانية استخدام الموارد بكفاءة، ويمكن أن تقلل من أثر الأنشطة الاقتصادية على البيئة، وتحقيقاً لهذه الغاية يركز هذا الهدف على

فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد، وضمان إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بطريقة تقلل من أثرها على حياة البشر والبيئة.

**13) العمل المناخي:**

استمر احترار كوكب الأرض في عام 2016 وسجل رقماً قياسياً بنحو 1.1 درجة مئوية فوق مستوى الفترة قبل الصناعية، وتقلص نطاق الجليد البحري العالمي إلى 4.14 مليون كيلومتر مربع في عام 2016 وهو ثاني أدنى مستوى تم تسجيله، وبلغت مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي 400 جزء في المليون، وسيتطلب التخفيف من تغيّر المناخ و من آثاره البناء على الزخم الذي حققه اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ .وهناك حاجة أيضاً إلى بذل جهود أقوى لبناء القدرة على الصمود والحدّ من الأخطار المتصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية.

**14) الحياة تحت الماء:**

تغطي المحيطات ما يقارب من ثلاثة أرباع الكوكب، وهي تضم أكبر نظام بيئي على الأرض.

إن الآثار السلبية المتزايدة المترتبة عن تغيّر المناخ – بما في ذلك تحمّض المحيطات–، وعن الصيد المفرط وتلوث البحر، تُعرّض للخطر المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة في حماية أجزاء من محيطات العالم.

**15) الحياة في البر:**

يمكن أن تساعد النُظم الإيكولوجية المحمية والمرممة، والتنوع البيولوجي الذي تدعمه، في التخفيف من آثار تغيّر المناخ وتوفير قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الضغوط البشرية و الكوارث الطبيعية المتزايدة.

كما تنتج النُظم الإيكولوجية الصحية فوائد متعددة للمجتمعات التي تعتمد عليها، وجاء هذا الهدف من أجل الحفاظ على الأنواع و النُظم الإيكولوجية على اليابسة، واستخدامها على نحو مستدام.

**16) السلام والعدل والمؤسسات القوية:**

تعتبر قضايا السلام والعدالة والمؤسسات الفعّالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع، صميمية بالنسبة للتنمية المستدامة.

ولا يزال التقدّم المحرز في تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع متفاوتاً فيما بين البلدان وداخلها، وقد ازدادت الصراعات العنيفة في السنوات الأخيرة، وتسبب عدد من الصراعات المسلحة شديدة الحدة في وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، وإلى إخراج الملايين من الناس من ديارهم.

**17) عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:**

هناك حاجة إلى التزام أقوى بالشراكة و التعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسيتطلب تحقيق الأهداف وضع سياسات متماسكة، وإقامة بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ولدى جميع الأطراف الفاعلة، و إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، ويعتبر تحقيق الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ أمراً أساسياً لتحقيق خطة عمل 2030 وكذلك التنفيذ الكامل لخطة عمل أديس أبابا، وقد أُحرز تقدّم تدريجي في هذه المجالات و لكن هناك حاجة إلى المزيد.

**المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة**

يبدوا أن كل الأبحاث والتقارير تتوافق أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة ومتداخلة ومتكاملة في إطار متناغم يتصف بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد و تتمثل هذه الأبعاد في: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي والتي يجب التركيز عليها بنفس المستوى والأهمية.

**الفرع الأول: الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة:**

تعبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة عن طبيعة المفهوم متعدد الاختصاصات بشكل واضح.

**أولا :البعد الاقتصادي:**

يتمثل هذا البعد في النظام المستدام اقتصاديا إذا كان مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة هو التوجه إلى انحدار كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جوهرية في نمط المعيشة السائدة، والترشيد في الاستهلاك والإنتاج، فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأشد فقرا.

وعليه فإن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب وقف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية وكذا الحد من التفاوت في المداخيل والثروة فضلا عن استخدامها استخداما عقلانيا ورشيدا ووفق هذا البعد تعتمد التنمية المستدامة اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها ومن ثم فهي تقوم على تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر وتوسيع نطاق الخيرات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة وغيرها حتى يتمكنوا من العمل على نحو منتج و خلاق وتتضمن التنمية من أجل الناس كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق أما التنمية بواسطة الناس فتتضمن إعطاء كل فرد فرصة للمشاركة فيها. [1]

وتمثل العناصر التالية محور البعد الاقتصادي:[2]

-**خفض معدل استهلاك الفرد في الدول المتقدمة من الموارد الطبيعية:** ذلك كون سكان الدول الصناعية يستهلكون أضعاف ما يستهلكه سكان الدول النامية.

-**إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** بضرورة تخفيض مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية في الدول الغنية بشكل متواصل بتحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جدري في أسلوب الحياة وأنماط الاستهلاك.

-**تحمل البلدان المتقدمة مسؤوليتها عن التلوث وعن معالجته:** نظرا لغنى الدول الصناعية بالموارد المالية والتقنية والبشرية القادرة على إنتاج تكنولوجيا أنظف، ونظرا لتحملها مسؤولية زيادة مشكلة التلوث العالمي فانه يتوجب عليها توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في باقي الدول الأخرى.

-**المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخول:** للتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة في الدول الغنية والفقيرة خاصة وكذا لتنشيط عملية التنمية والنمو تحقيق التنمية المستدامة لابد من إعادة النظر في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخول.

---

[1] عبد الغاني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2013 ص35.

[2] عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش،التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،مصر2013،ص ص 107،108

-**خفض الإنفاق العسكري:** يستوجب تحقيق التنمية المستدامة توفر الموارد المالية اللازمة، وكون جزء كبير منها يوجه لنفقات عسكرية لضمان أمن الدولة فلابد من تخفيض حصتها وتوجيهها للتنمية.

ومن ثم فإن السياسات الاقتصادية للتنمية المستدامة تتطلب نظرة مغايرة للتنمية التقليدية وذلك حسب مستوى التنمية في الدولة، ففي الدول الصناعية تتطلب اتخاذ إجراءات وتدابير استعجاليه تستهدف تخفيض استهلاك الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل أمثل، أما في الدول النامية اتخاذ التدابير اللازمة لتوسيع قدراتها الإنتاجية والقضاء على التخلف بالاعتماد على القدرات الذاتية .[1]

كما و يقع على عاتق الدول الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستديمة كون إسهامها في التلوث العالمي كان كبير فهي تملك من الكوادر البشرية والفنية والمادية ما يمكنها من استخدام تكنولوجيات أنظف، فضلا عن أن التنمية المستديمة تتطلب الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، فرص الرعاية والتعليم و إتاحة فرص اكبر للفقراء في حيازة الأراضي، ناهيك عن تخصيص موارد ضخمة لأغراض عسكرية.[2]

وبناءا عليه فان البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتضمن بشكل عام ثلاثة عناصر هي تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة مع إعطاء أولوية لتلك الأساسيات، ما يعني أن هذا البعد يضم عددا من المستهدفات التي تشكل في مجموعها إحدى الآليات الهامة لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة والتيمن أهمها نذكر إشباع مختلف الحاجات الأساسية، بزيادة الإنتاج وتطويره، تصحيح الاختلال الموجود فيهيكل توزيع الدخول، العمل على الارتقاء بجودة الإنتاج، زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي،التخفيف من مشكلة البطالة وتنمية دور القطاع الخاص في التنمية ومشاركته في تحقيق أهدافها.[3]

---

[1] صافية زيد الله، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم،تخصص القانون الدولي، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2013 ، ص40

[2] عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2011 ، ص 196

[3] عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2014 ، ص ص 103،104

**ثانيا: البعد البيئي:**

تُعتبر البيئة الحلقة الأضعف والبعد الأكثر إنهاكاً من بين أبعاد التنمية المستدامة، فالبيئة تعاني من: استغلال الاقتصاديين للموارد الطبيعية من أجل تحقيق الغايات الاقتصادية، وهي كذلك تعاني من إهمال المجتمعات الإنسانية التي تمارس في حقها جميع أنواع الاستهانة والاستهتار، وفوق كل الضغوطات التي تُفرض عليها من قبل البعدين الآخرين تقع على عاتقها مسؤولية أكبر، وهي: اعتبارها بعداً من أبعاد التنمية المستدامة التي لا غنى عنها، ولا يمكن استبدالها بغيرها من الأبعاد[1].

تجدر الإشارة هنا– من أجل التذكير –إلى أن أبعاد التنمية المستدامة سُطرت من أجل السير وفق خطة مدروسة ومحكمة بحيث لا يتأثر أحدها على حساب غيره، حيث تعبر لفظة البعد عن: السير بالتوازي مع الإطار العام للهدف وفق طريقةٍ للوصول إليه، وتطبيق هذه اللفظة على البيئة يعني أننا نسير وفق خطة بيئية محكمة من أجل تحقيق الأهداف البيئية وفق ما جاء في" أهداف التنمية المستدامة"، وهنا نلاحظ أنه لا يمكن فصل البعد البيئي عن أي هدف من الأهداف المسطرة وفق رؤية 2030 ، وذلك أن الطبيعة هي المنهل الأساسي لكل من عمليات التنمية المستدامة من أجل تحقيق تلكم الأهداف، ومنه يتضح لنا السبب وراء اعتبار هذا البعد هو المضحي الأكبر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ، فمهما بلغت عقلانية الإنسان ورشادته في استغلال الثروات الطبيعية والموارد البيئية فهو لن يستطيع فعل ذلك دون إلحاق أضرار ولو كانت طفيفة عليها وذلك يعود إلى الطرق التي يتبعها خلال هذا الاستغلال، إذ يعتمد استغلال الموارد البيئية بشكل أساسي على التكنولوجيا التي تعتمد في تشغيلها على الطاقة، هذه الطاقة التي لم تُظهر إلى حد الآن أي نوع من النظافة خلال استهلاكها، ولهذا كان السعي من أجل الحصول على الطاقات النظيفة وبأسعار مناسبة تُمكِّن الجميع من تحمل العبء المالي المترتب عن استعمالها أحد الأهداف الأساسية المسطرة وفق رؤية 2030.[2]

هذا البعد يعنى بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة حيث يتم التركيز بصورة رئيسية على كمية ونوعية هذه المصادر الطبيعية وعلى عامل الاستنزاف لها،

[1] قاري عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره ،ص98

[2] المرجع السابق نفسه ،ص99

[1]الذي يعد أحد العوامل التي تتعارض مع تحقيق التنمية المستدامة ما يظهر الحاجة لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرق منهجية تشجيعية تكون مترابطة مع إدارة نظام البيئة.[2]

ومن المعلوم أن الدراسات الاقتصادية اهتمت بالموارد النادرة وأهملت الموارد غير النادرة كالماء والهواء حيث اعتبرتها ذات قيمة تبادلية سوقية، لكن مع استفحال ظاهرة التلوث تغيرت النظرة الاقتصادية لهذه الموارد إذ أصبح ينظر إليها من جانب قيمتها الاستعمالية كذلك فهي تطرح مسألة السلم الصناعي بمعنى الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، فالقدرة البيئية لابد من احترامها بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي وعدم تبذيره.[3]

وفي هذا السياق أكدت تقارير البنك الدولي مؤخرا على الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية للحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور، كما شارك في تحفيز الدول الأعضاء على الاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة والاهتمام بدراسة علوم البيئة، ما يتطلب ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها وأيضا عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على التخلص من المخلفات والانبعاث المتزايدة.[4]

وتمثل العناصر التالية محور البعد البيئي:[5]

**1ـ حماية الموارد الطبيعية:** يهدف الإنسان في طبيعته إلى تحقيق الربح بالدرجة الأولى بصرف النظر عن استنزاف الثروات الطبيعية ما يهدد القدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، ديسمبر 2014 ، ص17

[2] ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25 ، العدد 01،2009، ص490.

[3] يحي مسعودي، إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث :حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2009،ص.11

[4] عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ص 105،106

[5] خالد مصطفى، إدارة التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007 ، ص ص34 ،35

مستقبلا، وفي هذا الإطار تطالب التنمية المستدامة بحماية الموارد، استخدامها استخداما عقلانيا وبشكل كفء.

**2ـ الحفاظ على المحيط المائي:** تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من تبذير المياه وتحسين شبكات استخدامها بشكل لا يخلق مشكلا في النظام الايكولوجي المعتمد على الماء.

**3ـ صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي: أي** صيانة ثراء الأراضي و إيقاف عمليات الانقراض مع تدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية إن أمكن وقفها.

**4ـ حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** تعنى التنمية المستدامة بعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية خاصة ما تعلق بالاستعمال غير العقلاني للمفاعلات النووية وغيرها، سيما وأن ظاهرة الاحتباس الحراري أدت لارتفاع غير مسبق في درجات الحرارة ما أدى لارتفاع درجة حرارة الغلاف الغازي.

وعليه فإن البعد البيئي للتنمية المستدامة يضم عددا من المستهدفات التي تتعلق بالمنظومة البيئية والتي تشكل إحدى الآليات الهامة لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيقها لها، منها نذكر المحافظة على البيئة الطبيعية، نشر ثقافة الوعي البيئي المحافظة على التوازن البيئي واستخدام التكنولوجيا النظيفة.[1]

وتهدف التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لانبعاث الغازات الحرارية بالتقليل من استخدام المحروقات و إيجاد بدائل للطاقة تكون صديقة للبيئة، وفي ذلك يتعين على الدول الصناعية اتخاذ مختلف التدابير للحد من هذه الانبعاث واستحداث تكنولوجيا الطاقات البديلة.[2]

[1] خالد مصطفى، مرجع سبق ذكره ، ص 106

[2] طارق راشي، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2010/2011،ص31

**الجدول (2): تقديرات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون**

| المنطقة/السنة | 1990 | 2001 | 2010 | 2025 |
|---|---|---|---|---|
| الدول الصناعية | 10462 | 11634 | 12938 | 15643 |
| الدول الشرقية وروسيا | 4902 | 3148 | 3397 | 4313 |
| أسيا | 3994 | 6012 | 7647 | 11801 |
| الشرق الأوسط | 846 | 1299 | 1588 | 2110 |
| إفريقيا | 656 | 843 | 971 | 1413 |
| أمريكا اللاتينية | 703 | 964 | 1194 | 1845 |
| إجمالي العالم | 21563 | 23899 | 27715 | 37124 |

**المصدر**: طارق راشي، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011/2010،ص31

**ثالثاً: البعد الاجتماعي:**

لا تقل أهمية البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة عن نظيريه: الاقتصادي، والبيئي، بل إن إهمال هذا البعد وإغفاله أدى إلى فشل التجارب التنموية السابقة، إذ لابد للمجتمع من الخوض في عملية التنمية المستدامة ضمن هذا البعد؛ فدراسة الظواهر الاجتماعية وخاصة الإنسانية منها أمر لا مفر منه في السير نحو تحقيق أهدافها، لأن اعتبار التنمية المستدامة معتمدة على الإنسان وتعمل من أجله يجعل من البعد الاجتماعي الذي يدرس: علاقة المجتمع الإنساني فيما بينه، و علاقته مع غيره من المجتمعات الحياتية الأخرى، المحفز الداخلي لعملية التنمية المستدامة، فبمجرد إدراك الإنسان بأن هذه العملية تنطلق منه، وتصب نتائجها في صالحه ,تَحَفَّز العامل الداخلي لديه من أجل العمل على تحقيقها والسعي وراء تحقيق أهدافها، وطبيعة الإنسان الاجتماعية تفرض عليه العمل في وسط يتواصل فيه مع أشباهه من المخلوقات وهو المجتمع الإنساني وكذلك تفرض عليه التعامل مع غيره من المجتمعات الحياتية.[1]

[1] قاري عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره ، ص101

البعد البيئي يشير للعلاقة بين الطبيعة والبشر، وويؤدي إلى تحقيق لرفاهية للأفراد وتحسين طرق الحصول على الخدمات الصحية ،والخدمات التعليمية الأساسية، وتحقيق الحد الأدنى من مؤشرات الأمن واحترام حقوق الإنسان.

كما تتضمن العقائد والأديان والدساتير والقوانين والتحويلات السياسية الجارية، ويكمن جوهر هذا البعد في عدالة توزيع الموارد والمساواة الاجتماعية وتوفير فرص العيش والحياة الكريمة مع ضمان المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ذات الصلة بعملية التنمية وصنعها وكذا إتباع أصول الحكم الرشيد.[1]

ويعتمد البعد الاجتماعي على الجانب البشري بعناصره الآتية:[2]

**1ـ تثبيت النمو السكاني:** إن زيادة النمو السكاني يشكل ضغوطا كبيرة على الموارد الطبيعية ما يقلص من قاعد هذه الأخيرة، كما يؤثر على قدرة الحكومات على توفير مختلف الخدمات وكذا يحد من التنمية لذا من الضروري العمل على تثبيت نمو السكان.

**2ـ أهمية توزيع السكان** :وتكمن أهمية هذا العنصر في عدم التوزيع الأمثل للسكان مع ضرورة التقليل من توسع المناطق الحضرية التي يزيد فيها تركيز النفايات والمواد الملوثة الخطيرة على صحة الإنسان وعلى النظم الطبيعية والنهوض بالتنمية الريفية من جانب أخر للتقليص من الحد الأدنى للآثار البيئية.

**3ـ الاستخدام الأمثل للموارد البشرية** :من خلال إعادة توجيه الموارد وإعادة تخصيصها ضمانا لتلبية احتياجات البشرية الأساسية من تعلم، كتابة ورعاية صحية.

وعليه فالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يضم عددا من الأهداف المتعلقة بالمنظومة الاجتماعية والتي تشكل في مجموعها احد الآليات الهامة لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، التركيز على المشاركة الشعبية وعدم تهميش دورها، ضرورة التنوع الثقافي، تنمية المقومات الثقافية

[1] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره ، ص199

[2] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007، ص 32

مع دعم التنوع والتعددية، تحقيق الحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، الحد من معدلات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

وبشكل عام يمكن توضيح الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة من خلال الجدول الآتي:

**الجدول (3): الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة**

| البعد الاقتصادي | البعد الاجتماعي | البعد البيئي |
|---|---|---|
| النمو الاقتصادي المستديم | المساواة في التوزيع | النظم الإيكولوجية |
| كفاءة رأس المال | الحراك الاجتماعي | الطاقة |
| إشباع الحاجات الأساسية | المشاركة الشعبية | التنوع البيولوجي |
| إشباع الحاجات الأساسية | التنويع الثقافي | الإنتاجية البيولوجية |
| | استدامة المؤسسات | القدرة على التكييف |

**المصدر**:عبد الرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر 2010-2011، ص25.

للإشارة أكد تقرير الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة(IUCN )على ضرورة التفريق بين أبعاد التنمية المستدامة؛ حيث فرق بين الأبعاد الثلاثة، وقال بأن البعد الاجتماعي والاقتصادي يعتبر أحدهما وليد الآخر، وشدد على استقلالية البعد البيئي عن أي منهما، وطرح نموذجا سمي بنموذج الدوائر المتشابكة كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (2): نموذج الدوائر المتشابكة

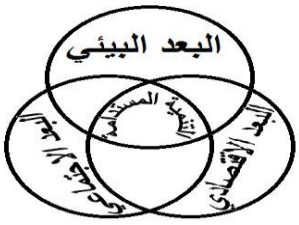


المصدر[1]: IUCN, The Future of Sustainability

[1] عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

**الفرع الثاني: الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة**

بالإضافة إلى الأبعاد سالفة الذكر توجد أبعاد أخرى تتمثل في:

**1ـ البعد التكنولوجي:** هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أفضل وأكفأ بحيث يكون الهدف من هذه النظم الايكولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي للحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا تعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، ولكي تتحقق التنمية المستدامة في من خلال هذا الجانب يجب مراعاة العديد من الأمور لعل أهمها ما يلي:[2]

**ـ العمل على خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير:** وهو ما يؤدي إلى حماية صحة الإنسان مع تحقيقه لرفاهية اجتماعية وبيئية في أن واحد ما يؤدي إلى خفض تكلفة التلوث والتحكم فيها.

**ـ إحراز تقدم تقني هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة:** بضرورة التركيز على استخدام الطاقة المتجددة التي تلغي الاستخدام الواسع للوقود الأحفوري.

**ـ قابلية التكنولوجيا للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة:** يجب أن تكون هناك تكنولوجيا تحافظ على البيئة من خلال التأييد العام لتطوير تكنولوجيا القطاع الخاص كأحد الحلول للمشكلات التقنية.

**ـ أن تسفر الابتكارات التكنولوجية عن فوائد اقتصادية واجتماعية:** بعدم وجود اختلاف بين الفوائد العامة والخاصة وحصول المبكر هنا على نسبة من الأرباح تغطي نفقات البحث والتطوير.

وعليه فإن البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة يضم عددا من المستهدفات التي تتعلق بالمنظومة البيئية والتي تشكل في مجموعها معيارا هاما لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة كزياد عدد الهواتف الثابتة والمتنقلة، زيادة عدد المشتركين في خدمات الانترنت ومستخدمي الكمبيوتر.[3]

[1] Ibid، P02

[2] خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره ،ص ص 36،37

[3] عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره ، ص106

**2.البعد الثقافي:** حاول بعض المختصين إدماج بعد خامس ضمن أبعاد التنمية المستدامة سمي بالبعد الثقافي، وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ عام 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي وحينئذ تم تمثيل أبعاد التنمية المستدامة بعد إدماج البعد الثقافي وفق الشكل الموالي:

**الشكل (3): البعد الثقافي ضمن مرتكزات التنمية المستدامة**

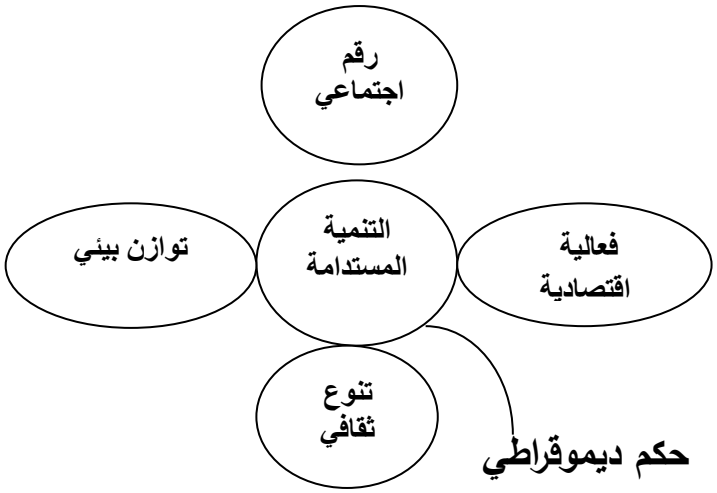


**المصدر**:عبد الرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر 2010-2011، ص29.

**3.البعد السياسي:**هناك من يضيف هذا البعد الذي يرمز لأن تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل وبين الأجيال وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.[1]

[1] عبد الرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر 2010-2011، ص29.

**خلاصة الفصل الثاني:**

دعا الإسلام للتنمية المستدامة قبل ما يقرب من 14 قرن ونصف القرن، من خلال الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة التي تتحدث عن تكريم الإنسان، وعن محدودية الموارد، ونبذ الفساد والتبذير، وكون الموارد ملك للجميع و مسؤولية حمايتها تقع على عاتق الجميع.

لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة يجب على الدول الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، و التغيير المستمر، والمناسب لاحتياجات المجتمع بما يسمح بتحقيق التوازن الذي يمكنه من تفعيل التنمية الاقتصادية الشاملة، والتحكم في جميع المشاكل البيئية والعمل على تطوير الحلول المناسبة، وربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع، والعمل على تحقيق حياة أفضل للسكان احترام البيئة الطبيعية زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية.

# الفصل الثالث:

## تأثير السياسة النقدية الإسلامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**تمهيد:**

للاقتصاد الإسلامي بنية هيكلية متينة تحفظ متانته خاصة فيما تعلق بالجانب المصرفي و الإختلالات النقدية تكاد تكون نادرة بسب بتقييد عملية الإصدار وجعله عملا سياديا للبلد، كذلك منع البنوك من استخراج النقود الخطية التي تعد أول أسباب الردود التضخمية، بالإضافة إلى تحريم الربا ؛ أي غياب الفراغ بين قرارات الادخار والاستثمار.[1]

وتعد التنمية المستدامة ظاهرة اقتصادية إذا ما نظر إليها بالمنظور الاقتصادي فهي تعتمد على الاقتصاد و تعمل من أجل تنميته،و تعتمد عليه من أجل تحقيق أهدافها،وتعمل من أجل النمو الاقتصادي من خلالها،و لهذا كان البعد الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.[2]

أشار الباحث في الفصل الثاني إلى التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة و الذي أشار من خلاله إلى أن الأهداف الاقتصادية ترمي في الأساس إلى تحسين رفاهة الإنسان في المقام الأول من خلال القضاء على الفقر و محاربة أشكاله في كل مكان وزمان، وتقليص البطالة ومحاربة عمالة الأطفال، و القضاء على الجوع و توفير الأمن الغذائي، والزيادات في استهلاك السلع والخدمات، وعليه اكتفى بتسليط الضوء على هدفين هما: محاربة الفقر، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان؛ واللذان يمثلان ضمنيا العديد من الأهداف و يمزجان في توسعهما الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة لأنهما يتعلقان مباشرة بالإنسان.

وفي محاولة للإجابة على السؤال الفرعي الثالث:

ـ ما الدور المنوط بالسياسات النقدية الإسلامية قصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

وقصد اختبار الفرضية الثالثة: للسياسة النقدية الإسلامية دور هام في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تركيزها على حماية الإنسان باعتباره موضوعها.

تم تقسيم هذا الفصل وفقا لما يلي:

المبحث الأول: السياسة النقدية الإسلامية و محاربة الفقر

المبحث الثاني: تأثير السياسة النقدية الإسلامية على الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.

---

[1] جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دارالخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2007 ، ص 240

[2] قاري عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره ،ص119

## المبحث الأول: تأثير السياسة النقدية في الإسلام على محاربة الفقر

تعاني الأمم والشعوب في مسيرتها الحضارية والإنسانية من ظواهر عدّة ومشاكل شتى تصيبها في واقعها وأسلوب حياتها وتتسبب لها في عراقيل ومحن وتجلب لها الآفات ، وتحدث اختلالات في تنظيم المجتمع وطريقة عيشه وسلوكه الطبيعي، ومن بين هذه الظواهر السلبية نجد ظاهرة الفقر التي ما فتأت تتوسع وتنتشر بسرعة كبيرة كلما تطور الإنسان حضاريا وصناعيا وتكنولوجيا، حيث أن هذه الظاهرة تسير عكس هذا التطور الذي من المفروض أن يكون أداة للقضاء عليها بدل زيادتها[1].

### المطلب الأول: محاربة الفقر حسب منظمة الأمم المتحدة.

تعتبر ظاهرة الفقر من أكبر التحديات العالمية العويصة التي ما فتئت تتزايد وتتوسع مع مرور الزمن مساحة وعمقا، حيث يوجد على الصعيد العالمي ما يزيد على1.5 مليار من الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم أغلبهم في البلدان النامية، مما جعل الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه في اتساع متزايد، وتكاد أغلب التوقعات تلتقي حول اعتبار ظاهرة الفقر من المشكلات الاجتماعية التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات ، لاسيما وأن الجهود التي بذلتها بلدان العالم الثالث قصد تحقيق التنمية لم تحقق نتائج ملموسة، مما عمق من تفشي ظاهرة الفقر وتنامي عدد الفقراء، حيث تشير تقارير التنمية البشرية أن ما يزيد على ثلث السكان في البلدان النامية يعيشون في' فقر مدقع'* .[2]

#### الفرع الأول: تعريف الفقر.

لقد تعددت وتنوعت المفاهيم المتناولة والمفسرة لظاهرة الفقر ومن بينها ما يلي:

---

[1] مصطفى بوشامة،مولود حموش،معالجة مشكلة الفقرمن منظور الاقتصاد الإسلامي،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،العددالأول،2010،

* الفقر المدقع هو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا و يزاول نشاطاته الاعتيادية.

[2] حفصي بونبعو ياسين مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2010/2011،ص5.

تعريف " **البنك الدولي** " جاء في تقرير التنمية لسنة 1990 الصادر عن البنك الدولي "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع من المجتمعات خلال مدة زمنية محددة".[1]

وقد عرفه " **البرنامج الإنمائي الأمم المتحدة** " سنة 1998 على انه الجوع ،والافتقار إلى المأوى ،و المرض والمريض الذي ليس له القدرة على المعالجة ،والفقر هو الأمية ، وليس له القدرة على الذهاب للتعليم، وعدم القدرة على التكلم كما ينبغي ، الفقر هو عدم امتلاك العمل والخوف من المستقبل و العيش ليومه، الفقر هو موت الأطفال لعدم توافر المياه النظيفة كما يمثل العجز والافتقار للتمثيل و الحرية.

تعريف **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** :الفقر هو عزل فئات معينة من المجتمع ويتم النظر إليها أنها محتاجة أو فقيرة أو محرومة،وتظم هذه الفئات ، المسنين ، العاطلين ، الأيتام و الجماعات ذات الدخل الضعيف.[2]

ثانيا : تعريفات التي قدمها المفكرين للفقر وهي كما يلي:

تعريف **روبرت مكنامر** " **Rbobert Maknamar** " وهو يركز على المؤشرات الاجتماعية لوجود الفقر، وقد قدم تعريفا للفقر حيث قال أنه الظروف المعيشية التي تكون بسبب سوء التغذية والأمية والمرض ، وارتفاع وفيات الأطفال وقصر عمرهم الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة.[3]

تعريف " **أمارتيا سن** : " **Amartya San** " إن الفقر باعتقادها يتألف من " توليفة من الأفعال والحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل : جودة التغذية إلى أمور مركبة مثل احترام

[1] نقلا عن: خطاري ولد أحمد ولد بيه، ( دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا ) ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية والاقتصادية ، المجلد الأول ، عدد الثالث ،حزيران 2015

[2] نقلا عن: بوزار صفية ، فعاليات و انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990– 2014 ، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08– 09 ديسمبر 2014جامعة الجزائر3.

[3] حفصي بونبعو ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص12

الذات ،ومن ثم فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات و التوظيفات التي تتولد منها القدرة الإنسانية للفرد[1].

تعريف " **عبد الرزاق الفارس** " للفقر : على انه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية كما انه يمثل الحد الأدنى المقبول و المعقول في مجتمع ما من خلال فترة زمنية محددة.[2]

عرفه " **ناصف و نجا** " بأنه الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية ، وعلى ذلك فإنه أي شخص يقل دخله أو استهلاكه عن الحد الأدنى للحصول على الحاجات الأساسية ، الذي يسمى بخط الفقر يعد فقيرا.[3]

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نعرف الفقر بأنه: حالة الحرمان المادي الذي تتجلى مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء من حيث الكمية والنوعية وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي و الوضع السكني و الحرمان من تملك السلع والأصول المادية الأخرى و فقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة مثل: المرض، الإعاقة، البطالة..الخ

**الفرع الثاني: أسباب الفقر**[4]

يعتمد تحليل أسباب الفقر و فهمه كظاهرة اقتصادية على تعريف مفهوم الفقر بدقة و وضوح حتى يمكن علاج أسبابه علاجا صحيحا و فعالا ، ذلك انه يجب أن تكون خطط التخفيف من حدة الفقر على دراية بالأسباب و العوامل التي تؤدي لحدوث الفقر بدلا من الاكتفاء بالعمل على التصدي لنتائجه.

---

[1] بن زاير مبارك ، بلقايد ثورية ، ( ظاهرة الفقر في الدول العربية المظاهر ، الأسباب وسبل العلاج حالة الجزائر ) ، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 09-08 ديسمبر 2014 جامعة الجزائر 3.

[2] رشيد بوكساني، علام عثماني ،مداخلة مقدمة ضمن فعليات الملتقى الدولي الأول حول : تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر3 و مخبر العولمة و السياسات الاقتصادية10-09ديسمبر 2014.

[3] حسن طبرة ، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث و الدراسات ، العدد السادس ، ب ت.

[4] علي الشريف حورية،عماد بن الطاهر، الملتقى الدولي الأول حول الترقيم المعياري حول ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظيم و تحديات الواقع يومي 18و19 نوفمبر 2019،عنوان المداخلة: شبح الفقر **و أساليب و استراتيجيات مكافحته**،جامعة محمد بوضياف، المسيلة،الجزائر ،ص ص8،7(بتصرف).

و يعتبر الفقر محصلة تفاعل عوامل ذاتية وأخرى طبيعية ومجتمعية لذلك فان أسباب زيادة حدة الفقر تختلف من مجتمع إلى آخر، وهنا سيكتفي الباحث بذكر العوامل الاقتصادية.

إن الخلل في النظام الاقتصادي العالمي يعد من الأسباب الرئيسية لانتشار الفقر،فالعالم يشهد زيادة الغني غنى و الفقير فقرا وبؤسا حيث يعاني ثلث سكانه من سوء التغذية حيث ينفق كل سنة ما يقارب 950 مليار دولار على إنتاج أسلحة الدمار؛من الأحرى أن ينفق هذه الأموال في محاربة الفقر و التحسين من المستوى التغذوي لسكان العالم.

فالدول المتقدمة تصرف مائة مليار دولار سنويا على الخمور وحكومات العالم مجتمعة تنفق ثلاثمائة مليار دولار سنويا على التسلح،إن استعمال 3 في المائة فقط من مصروفات الخمور و تخفيض 1 في المائة من مصروفات التسلح يمكن أن تساهم في توفير مياه نظيفة للعالم كله؛و التي بدورها تعد عاملا في تحسين المستوى الصحي لسكان العالم وبالتالي الحد من الفقر.

تتعدد الأسباب الاقتصادية للفقر مما يتعذر حصرها في جانب أو سبب واحد و يمكن تلخيصها في الجوانب التالية:

ـ عدم استغلال الموارد و الإمكانات الطبيعية الموجودة.

ـ فشل السياسات التنموية التي اتبعها معظم الدول النامية خاصة في مرحلة الإصلاحات التي فرضت عليها من طرف صندوق النقد الدولي في نهاية الثمانينات و نهاية التسعينات التي دفع ضريبتها الفقراء.

ـ سوء توزيع الدخل و الثروات،فغياب التوزيع العادل للدخل القومي يؤدي إلى تركز الثروة في فئة معينة و حرمان الجزء الأكبر في المجتمع.

ـ البطالة، فارتفاع نسبة و معدلات البطالة خاصة من الفئات الشابة يفرز جملة من الآثار و الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية فمن البطالة إلى التهميش إلى الجنوح في بعض الأحيان،كما أن زيادة حدة الفوارق الاجتماعية و الشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع تكون له أضرار على الاستقرار و الأمن الداخلي فقد أثبتت بعض الدراسات أن البطالة إلى جانب عوامل أخرى أدت إلى ظهور و تفشي ظاهرة الفقر في المجتمع.

ـ كما يظهر الفقر من خلال الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات و التي تؤثر على المجتمع و التي تؤدي إلى عدم الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تساعد على رفع مستوى الاقتصادي للمجتمع كعدم استغلال البترول استغلالا جيدا و تأخر قطاع الزراعة و الصناعة مما يؤدي إلى فقر البلد اقتصاديا.

ـ الخصخصة و سوء استخدامها و نتائجها خاصة على الفئات المتوسطة و الفقيرة.

ـ العولمة ودورها في تعميق مشكلة الفقر خاصة في الدول النامية التي زادت الأغنياء غنى و الفقراء فقرا.

ـ الديون الخارجية: والتي تعاني منها اغلب الدول الفقيرة خاصة في إفريقيا فتسديد الديون وفوائدها يعمل على استنزاف مداخيل الدول المدينة هذا من جهة ومن جهة أخرى يجعلها تابعة للجهة المدانة ومشكلة الديون تؤدي إلى تعميق ظاهرة الفقر و توسيع نطاقه بين فئات عديدة من المجتمع خاصة الفئات المتوسطة و ضعيفة الدخل.

**الفرع الثالث: تأثير الأزمات على محاربة الفقر المدقع.**

يمكن أن تؤدي الأزمات كالحروب والكوارث الطبيعية والجوائح المرضية إلى قلب مسار التقدم المطرد المحرَز في الحد من الفقر على مدى العقدين الماضيين،و هو ما بدا واضحا خلال جائحة كوفيد19 والحرب الأوكرانية وحرب غزة الأخيرة.

فبين عامي 2015 و 2018 ، واصل الفقر في العالم انخفاضاً تاريخياً، فقد تراجع معدل الفقر المدقع من 10,1 في المائة إلى 8,6 في المائة، وهذا يدل أن عدد الأفراد الذين يعيشون بأقل من 1,9 دولار في اليوم الواحد قد تراجع من 740مليون شخص إلى 656 مليون شخص خلال تلك الفترة، وأضرت جائحة كوفيد 19 بشدة بذلك التقدم، وتشير التنبؤات الآنية إلى أن معدل الفقر في العالم قد ارتفع بشكل حاد من سنة 2019 إلى سنة 2020 ، من 8,3 بالمائة إلى2 بالمائة، في أول ارتفاع في مستوى الفقر المدقع منذ عام 1998 والأكبر منذ عام 1990 وشطب ذلك أكثر من أربع سنوات من المكاسب المطردة، ويعني ذلك أيضاً أن 93 مليون شخص إضافي حول العالم قد دُفعوا إلى براثن الفقر المدقع بسبب الجائحة.[1]

[1] تقرير أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2022، ص26

ولم يحرَز تقدم يُذكر منذ ذلك الحين في اللحاق بالاتجاه الذي كان سائداً قبل جائحة كوفيد-19 وتقدر توقعات عام 2022 أن 75 مليون شخص أكثر مما كان متوقعاً قبل الجائحة سيعيشون في فقر مدقع .ويمكن أن يدفع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتأثيرات الأوسع نطاقاً للحرب في أوكرانيا هذا الرقم نحو 95 مليون شخص، ما يُبعد العالم أكثر فأكثر عن تحقيق هدف إنهاء الفقر المدقع بحلول عام2030 .[1]

**المطلب الثاني: القضاء على الفقر في الإسلام :**

يعد الفقر السبب الرئيسي للعديد من المعضلات الاقتصادية في العالم الإسلامي حيث تزداد حدة الفقر والجوع والتهديد للأمن الغذائي في الكثير من تلك الدول .كما يدفع الفقر إلى استنزاف الموارد الطبيعية والطاقوية وإلى استعمالها استعمالا عشوائيًا. وتجدر الإشارة، إلي أن تلك الجدلية بين الفقر واستنزاف الموارد الطبيعية قد يكون سببها الضغوط التي يحدثها انتشار الأمية والجهل، وارتفاع عدد السكان، وتزايد معدلات البطالة، وتزايد الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها، الأمر الذي يجعل الفقراء لا يستطيعون التفكير في المدى البعيد، ولا يفكرون إلا في القوت اليومي الذي يمثل بالنسبة لتلك الفئة من فئات المجتمع أكبر التحديات.

**الفرع الأول: مفهوم الفقر في ظل الشريعة الإسلامية**

فرقت الشريعة الإسلامية بين الفقير والمسكين؛ فالفقير من لا يملك مالاً أو عملاً يدرُّ عليه مالاً يكفيه لحاجاته الأساسية من الطعام والشراب واللباس والعلاج والسكن بالحد المعتاد، و المسكين هو من قدر على مال أو كسب يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه.وأقرت أن كلاهما تجمعهما الحاجة، ولكن مقدارها يتفاوت في كل منهما، وهي في الفقير أكثر من المسكين.

إن مصطلح الفقر في الإسلام يراد به عدم توفر حد الكفاية وهو الحد اللائق للمعيشة الكريمة وقد اختلفت التعاريف حسب اختلاف المذاهب والأئمة وهو ما سوف نوجزه فيما يلي:[2]

[1] المرجع السابق نفسه ،ص26

[2] بلكراروبي طه، محاولة قياس وتحليل ظاهرة الفقر"حالة ولاية مستغانم"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، السنة الجامعية2016 -2014،ص10

حسب الإمام أبو حنيفة فإن الفقر هو عدم ملك نصاب الزكاة المفروضة وحسبه فإن الرسول صلى الله عليه وسلم اعتبر من بلغ النصاب غنيا في قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل:" فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن لله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم...."[1]

وقد ذكرت كلمة الفقر ومشتقاتها في القرآن الكريم في 13 موضعا كل على حسب تفسيرها، فمنها ما حث على الصدقة ومنها ما حث على الزكاة، ومنها ما حث على الإحسان للفقراء والصدقة والإحسان للجار....إلخ ومن هذه الآيات ما يلي:

-قوله تعالى:"....رب إني لما أنزلت إلي من خير فقير".[2]

-قوله تعالى:" يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد".[3]

-قوله تعالى:" الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء....".[4]

-قوله تعالى:" لقد سمع الله قول اللذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب ما قالوا...".[5]

كما ذكرت العديد من المرادفات للفقر في القرآن ومن ذلك:

-قوله تعالى:"....و لا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ...".[6]

وقد ميز القرآن بين الفقراء فهناك الفقير القانع والفقير المعتر *وهناك المسكين ذا متربة.... **إلخ.[1]

---

[1] صحيح البخاري-كتاب الزكاة-باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا .رقم 1496 ، ص357

[2] سورة القصص، الآية24

[3] سورة فاطر، الآية15

[4] سورة البقرة، الآية268

[5] سورة آل عمران، الآية181

[6] سورة الأنعام ،الآية151

* هناك ست أقوال في القانع و المعتر و هي:

الأول : أن القانع : الذي يسأل ، والمعتر : الذي يتعرض ولا يسأل : رواه بكر بن عبد الله عن ابن عباس ، وبه قال سعيد بن جبير ، واختاره الفراء .

والثاني : أن القانع : المتعفف ، والمعتر : السائل : رواه علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وبه قال قتادة ، والنخعي ، وعن الحسن كالقولين .

والثالث : أن القانع : المستغني بما أعطيته وهو في بيته ، والمعتر : الذي يتعرض لك ويلم بك ولا يسأل : رواه العوفي عن ابن عباس .

والرابع : القانع : أهل مكة ، والمعتر : الذي يعتر بهم من غير أهل مكة : رواه خصيف عن مجاهد .

وعموما هناك ثلاثة أبعاد لمفهوم الفقر:[2]

**البعد الأول** : هو الماديات فهي تلك الأشياء التي نعتبر نقصها فقرا، وهذا النقص أو الحرمان أو الفقدان يتمثل في التفرقة ، وعدم المساواة، التحيز والجهل، وتعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة كما تحددها ثقافة المرء، والجوع وسوء التغذية والتشرد، وضعف الصحة....إلخ.

**البعد الثاني:** هو إدراك الإنسان لحالته فالمرء يعد فقيرا عندما يحس بوجود النقص في إحدى تلك الماديات أو كلها، إن تلك الماديات لا تكتسب قيمها كبعد معرفي في المفهوم، إلا مع إدراك الطابع النسبي والذاتي لمفهوم الفقر،عادة يدفع هذا البعد الذاتي الفقير إلى تخطي فقره، وتغيير موازين القوى لصالحه.

**البعد الثالث:** قد يختلف إدراك الفقير لحاله مع رؤية الآخرين، ويترتب على هذا الإدراك رد فعل الآخر اتجاه الفقير، وثمة نوعان من أنواع رد الفعل اتجاه الفقير، التدخل المباشر أو غير المباشر من خلال الصدقة، أو المساعدة أو التربية، أو القهر، وتتأثر تلك الأبعاد الثلاثة لمكان والزمان والبيئة الاجتماعية، والثقافية الكائنة فينا.

**الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية الإسلامية في الحد من الفقر**

تسعى السلطة النقدية في نظام الاقتصاد الإسلامي إلى الوصول إلى توازن النقد وتأمين الاقتصاد من الاختلالات التي يمكن أن تؤثر عليه من تضخم و انكماش، كما تهدف إلى استثمار المدخرات وعدم تعطيلها ،وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق هذه الأهداف يتطلب توفر أدوات تتماشى مع التوجه الديني للمجتمع،حيث اتضح لنا كثرة هذه الأدوات و تنوعها في ظل الاقتصاد الإسلامي فاكتفى الباحث الأدوات الكمية للسياسة النقدية الإسلامية.

---

والخامس : القانع : الجار وإن كان غنيا ، والمعتر الذي يعتر بك : رواه ليث عن مجاهد .

والسادس : القانع : المسكين السائل ، والمعتر : الصديق الزائر : قاله زيد بن أسلم " .

** مسكين ذا متربة أي لاشيء عنده كأنه ملتصق بالتراب.

[1] بلكراروبي طه ، مرجع سبق ذكره ، ص10

[2]حاجي فاطمة، إشكالية الفقر" دراسة قياسية الجزائر نموذجا "، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،الاردن، ب ت، ص10

**أولا: تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية**

لما يزيد البنك المركزي من قسط الحصص المخصصة من الودائع الجارية للاستثمارات لكي ينقص من الأرصدة النقدية المتوقفة لدى البنوك الإسلامية فإنه يرفع من قدرة هذه البنوك على تمويل الاستثمارات، وبالتالي زيادة مستويات التنمية الاقتصادية، ومع الأموال الكبيرة التي يمكن تخصيصها للاستثمار فإنه يرفع من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد، أي تحقيق السياسة النقدية التوسعية المرجوة، والعكس صحيح، فنقص النسب المخصصة للاستثمار يؤدي إلى الخفض من هذه تضخمٍ وانكماش. للإشارة فإن عمل أفراد المجتمع وانشائهم لمقاولات صغيرة الحجم يعطي لهذه الأداة فعالية أكبر، كما أن الأموال المخصصة لهذا الغرض تعد ودائع حقيقية، وأن استخدامها يعد استخداماً حقيقياً، وفي مشاريع فعلية.

يرى الباحث أن هذه الأداة تحد من ظاهرة الفقر لأن زيادة الاستثمار تخفض من معدلات البطالة؛ أي زيادة فرص العمل، حيث أن الإسلام يعتبر العمل هو الوسيلة الأولى لمحاربة ظاهرة الفقر، فيجب على كل فرد أن يعمل، والإسلام يعتبر العمل عبادة وجهادا مصداقا لقوله تعالى:"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".[1] وقول الرسول صلى الله عليه و سلم: "لأن يأخذ أحدكم حبله، فيأتي بحزمة من الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس، أعطوه أو منعوه".[2] فالزارع في مزرعته والصانع في مصنعه و الموظف في مكتبه.....إلخ؛ (مما انبثق عنه عقود المزارعة والإستصناع، والمشاركة)،كل هؤلاء يعتبرون في عبادة وجهاد في سبيل الله، فالشارع الحكيم قبل أن يطالب الناس بالزكاة طالبهم بالعمل حتى يغتنوا فيزكوا؛ فمحاربة الفقر تكون بكد اليمين و عرق الجبين.

**ثانيا: آلية الزكاة:**

الزكاة التزام مالي– نقدي أو عيني– جاء في القرآن الكريم في قوله سبحانه و تعالى: "**إنما الصدقات للفقراء و المساكين والعاملين عليها و المؤلفة قلوبهم وفي الرقاب**

[1] سورة التوبة،الآية:105

[2] رواه البخاري في صحيحه،رقم1471

**والغارمين وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم**".[1] وفصل الرسول صلى الله عليه وسلم في كونها ركن من أركان الإسلام في قوله: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله و إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان ".[2]

لا يكتمل إسلام المرء إذا نقص ركن من أركان الإسلام، فالزكاة حسب الآية الكريمة موجهة للفقراء كأحد المصارف الرئيسية لها، ومنه يعتبر مكافحة الفقر عنصرا من عناصر الإسلام، أي أن الدين الإسلامي جاء لمحاربة الفقر.

وقد فرض الله الزكاة لكي يعلم الأغنياء أن للفقراء حق في أموالهم، للتخفيف من احتياجاتهم وإغنائهم عن التسول، والحث على العطاء ومساعدة الآخرين ونبذ البخل والتكنيز، وجعلها طهرة لصاحبها، وتنمية حسية ومعنوية من آفة النقص، ومساواة بين خلقه بما خلفهم من مال، وتحقيق للسلام الذي لا يستقر بوجود طائفة جائعة ترى المال وهي محرومة منه، وتأليفا للقلوب، وجمعا للكلمة حينما يجود الأغنياء على الفقراء بنصيب من أموالهم، وهي من محاسن الإسلام الذي جاء بالمساواة والتراحم والتعاطف وقطع دابر كل شر يهدد الفضيلة والأمن والرخاء، وغير ذلك من مقومات البقاء لصالح الدنيا والآخرة .كما أن النظام المالي في الإسلام ينظم إرادات الدولة في حدود نفقتها العامة لمسايرة الحاجات المادية للمجتمع الإسلامي، تحققها العدالة الاجتماعية في شتى صورها ومختلف مجالاتها باعتباره هدف أسمى للنظام، وبهذه النظرة للمال تتحقق مصلحة الفرد والمجتمع اقتصاديا واجتماعيا.[3]

تعد مشكلة الفقر من أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكون الفقر نتاج عجز الموارد المالية للفرد أو المجتمع عن الوفاء وسد حاجاته المختلفة، فالفقر يرهق ميزانية الدولة أثناء علاجها وتضعف من قدراتها المالية في موازنة اقتصادها وبالتالي تتأثر سياستها المالية والداخلية وقد اهتم الإسلام بهذه المشكلة الخطيرة التي تهدد أمن المجتمعات اهتماما كبيرا فوضع الحلول الملائمة لها وسر هذا الاهتمام يرجع إلى أمرين وهما : نظرة الإسلام إلى الإنسان ونظرة الإنسان إلى الفقر، فالفقير والمسكين هما أول من بدأت بهما الآية

[1] سورة التوبة،الآية60

[2] رواه الشيخان،البخاري(8)،مسلم(16).

[3] حفصي بونبعو ، مرجع سبق ذكره.ص109

الكريمة الخاصة بمصارف الزكاة وفي ذلك إشارة إلى أن الهدف الأول والأسمى من فرض الزكاة هو القضاء على مشكلة الفقر. فنظام الزكاة يمكنه أن يلعب دورا في إيجاد التوازن الاجتماعي بين الغني والفقير، بين من يملكون ومن لا يملكون، فالزكاة باعتبارها تكليف ديني ومالي وإلزامي، تعد نفقات بين دخول وثروات الأغنياء إلى الفقراء والمحتاجين، وقد أوجبت الشريعة حفاظا على هؤلاء، فصل الزكاة تماما عن ميزانية الدولة فهي للفقراء والمساكين والأصناف الثمانية الأخرى المذكورة في القرآن الكريم، وهي أداة لمكافحة الفقر والحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات[1].

وتحارب الزكاة مظاهر الفقر المتمثلة في التالي:

**أ ـ محاربة الزكاة للبطالة:**

فالزكاة تسعي إلى معالجة البطالة الإجبارية، وهذا من خلال توفير ما يحتاجه الفرد الفقير أو المسكين،وتمكينهم من إغناء أنفسهم إذا كانوا أهل حرفة أو تجارة.. فيتم توفير لهم جميع الوسائل المالية والمادية اللازمة .أما بالنسبة للعاجزين الذين لا يقدرون على مزاولة أية مهنة أو عمل يعطي لهم قدر حاجاتهم لمدة سنة أو عملا بقدر حجم محاصيل الزكاة، أما بالنسبة للبطالة الاختيارية فهؤلاء ليس لهم حظ في مال الزكاة فليس كل فقير أو مسكين يستحق أن يأخذ من الزكاة ،كما يظن الكثيرون، فقد يوجد الفقر، ويوجد مانع يمنع الاستحقاق ،فالفقير العاطل عن العمل ، وهو قادر عليه لا يحق له من الزكاة،أما بالنسبة للبطالة الاحتكاكية التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة، والتي ترجع إلى انخفاض مستوي الطلب الفعلي، فإن تطبيق الزكاة وما يترتب على ذلك من توفر قدر أكبر من الاستثمارات، و بالتالي زيادة فرص و إمكانيات التشغيل و التوظيف مما يؤدي إلى تقليص عدد البطالين و تخفيض نسبة البطالة و تشغيل العاطلين و من ثم تقويم حجم الفقراء و المعوزين و تحجيم ظاهرة الفقر[2].

**بـ ـ محاربة الزكاة للتفاوت الطبقي:**

[1] حفصي بونبعو، مرجع سبق ذكره ،ص ص133،134

[2] المرجع السابق نفسه ،ص ص134،135

الزكاة تحارب مشكلة الفوارق بين فئات المجتمع بالقدر الذي تسمح به جبايتها قصد تخفيض التفاوت بين أفراد المجتمع، وأقل ما تسعى إليه إشباع الحاجات الأساسية لمن يعيشون تحت مستوى الكفاية، وأكثر من ذلك تسعى إلى أن ترقى بهؤلاء حتى يقتربوا من حد الغنى، وينظموا إلى مجموعة الأغنياء المزكين، ويرجع اهتمام الزكاة بتوفير عدالة تقسيم المال الذي استخلف الله فيه عباده أنه لا يمكن أن تنقسم العقيدة وتنهض الأخلاق في المجتمع مختل البيئة مفرق الكيان، يتقاسم طبقاته الحرمان والشبع، القلق والاطمئنان، ولعل من أسباب نجاح نظام الزكاة أنه يعالج اختلال التوازن في توزيع الثروة، ويقرب الفوارق بين الطبقات، ويحض على استثمار الأموال ومن الاكتناز ومن الربا، ومن تكديس الثروة في أيدي قلة تتحكم في الحياة الاقتصادية وقد تتحكم نتيجة لذلك في الأوضاع الاجتماعية والسياسية أيضا، ومن شأن ذلك أن يقلل من التفاوت الطبقي وأن يشيع الأمن والطمأنينة في المجتمع ويزيل ما يكون قد تسرب في النفوس من حقد أو حسد بين طبقاته، مما يحافظ على الأمن العام للدولة.[1]

**ثـ ـ محاربة الزكاة للتسول:**

الإسلام دين عز وكرامة،والتسول يعرض الفرد للمذلة والهوان، عكس ما يجب أن يكون عليه الإنسان من الرفعة، وعزة النفس، فالزكاة تشجع على الشغل وبذل العطاء، كإعطاء المقتدر العاطل ما يساعده على العمل ويوجهه إلى إقامة مشاريع شخصية أو جماعية لاحتواء العاطلين عن الشغل، كما يقدم نظام الزكاة حلا للتسول من خلال تقديم معيشة كريمة لهم، ومنه يظهر جليا دور الزكاة في تهذيب النفس البشرية ، ومحاربة ظواهر الانحلال الخلقي التي تنشأ عن التسول، لذلك أقامت الشريعة الإسلامية أسس وحدود لمحاربة التسول نذكر منها:

-لا يحق لأي إنسان يتمتع بالقوة العقلية والجسدية أن يمد يده للتسول.

-يحرم التسول على من عنده ما يكفي يومه من القوت.

**ثـ ـ محاربة الزكاة لديون الغارمين:**

[1] المرجع السابق نفسه ، ص136

الغارمين مفردها الغارم، وهو كل من لحقه دين وأثقل كاهله ولا يجد لنفسه ما يوفي به دينه فهو يعطي من صندوق الزكاة لكفاية حاجته، فقد يعيش الفرد عند حد الكفاية بعرق جبينه وملكه بل وقد يكون غنيا في سعة من أمره ،حتى يفاجئه الزمن فيحوله إلى فقير بعدما كان ثريا، ومحتاجا بعد كفاية وذليل بعد عز، فقد يحترق متجره أو مصنعه، أو يقعده حادث مرور، أو يحترق محصوله الزراعي من الحبوب والفواكه، أو تهلك ماشيته بسبب مرض من الأمراض....إلخ.

**ثالثا: تأثير الاقتطاع من أموال الأغنياء في الحد من الفقر**

رأينا في الفصل الأول من البحث أنه يمكن لولي الأمر الاقتطاع من أموال الأغنياء دون الزكاة من أموالهم في الحالات الخاصة، ويكون هذا الاقتطاع قصرا وبصفة نهائية ودون أن يقابلها نفع معين، ويفرضها ولي الأمر طبقا للمقدرة التكلفية للممول، و يوزعها مواساة للفقراء أو للقيام بمصالح العامة، فهذا النظام يمكنه أن يلعب دورا في الحد من الفقر خاصة فيما تعلق بإطعام الطعام وكسوة العاري، فإذا حدثت كوارث طبيعية كالفيضانات أو الحرائق أو الزلازل...إلخ. يستطيع الحاكم أن يقتطع من أموال الأغنياء لإطعام المنكوبين وكسوتهم وإيوائهم.

يرى الباحث أن الاقتطاع من أموال الأغنياء حسب الحالات السابقة يساهم في القضاء على الفقر من خلال توزيع هذه الأموال على الفقراء مباشرة قصد تلبية حاجياتهم اليومية، خاصة وأن الحاجة من أهم أسباب جرائم الأموال والدعارة بوجه خاص. كما يمكن توظيف هذه الاقتطاعات في إطعام الطعام، والكسوة ، وتفريج الكربات، وفك الأسير(في فلسطين الحبيبة)، ورعاية اليتامى و الأرامل، ومداواة المرضى، وسداد ديون المدينين، وتوفير المسكن لمن لا مسكن له، وإيواء الغريب، وتزويج المحتاجين من الفقراء، وإفطار الصائمين من عابري السبيل، والكفارة عمن وجبت عليه ولم يستطع أداءها، والمساهمة في إعداد الولائم لمن لا يستطيع ذلك، ونشر الدعوة والعلم، وتحمل الديات عن القاتل في القتل الخطأ.

**رابعا: تأثير تغيير نسبة الأرباح الموزعة ونسبة المشاركة في الأرباح والخسائر في الحد من الفقر.**

يتحدد توزيع الأرباح أساسا على ما اتفق عليه الشركاء قبل بداية المشروع، إلا أنه ولضرورة المصلحة العامة للاقتصاد تستطيع السلطة النقدية أن تتدخل لتغيير هذه النسبة سواء بين البنك والمودعين أو بين البنك والمستثمرين.

**أ ـ تغيير نسبة المشاركة بين البنك والمودعين:**

في هذه الحالة تسعى السلطة النقدية إلى زيادة نسبة المشاركة في الأرباح لمصلحة المودعين في حساباتهم الاستثمارية، وذلك بهدف جلب مدخرات جديدة.

**بـ ـ تغيير نسبة المشاركة بين البنك والمستثمرين:**

بهذا التغيير تذهب السلطة النقدية إلى تحديد الاستثمار، فتزيد نسبة المشاركة لمصلحة المستثمرين لجذبهم إلى الاستثمار في قطاعٍ معين، أو تشجيعهم على الاستثمار بشكل عام، وإذا وجدت السلطة النقدية نوعاً من التوسع في الاستثمار تخفض من نسبة المشاركة في الأرباح بالنسبة للمودعين لتقليل إقبالهم على الإيداع في الودائع الاستثمارية،و من جهة أخرى تقليص نسبة المشاركة في الأرباح المخصصة للمستثمرين لتقليل إقبالهم على الاستثمارات.

يرى الباحث أن هذه الأداة تعمل بشكل عام على توجيه الاستثمار إلى قطاع معين حسب رواج المجال وكثرة أرباحه، والاستثمار عموما يخلق مناصب عمل ويزيد من دخل الأفراد، إلا أن هذا النوع من الاستثمار ليس كافيا إذ لا بد أن يقترن بسياسة اجتماعية تعمل على توزيع المداخيل وتوجيه الموارد نحو التنمية البشرية و التعليم و الصحة،بالإضافة إلى التدخل مباشرة لحماية الطبقات الهشة و الأكثر فقرا.

**المبحث الثاني: تأثير السياسة النقدية الإسلامية على الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.**

تتعلق أنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤولان بالاستهلاك العقلاني في حدود القدرة على الإنتاج المستدام، وتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة الهياكل الأساسية، وتيسير الحصول على الخدمات الأساسية، وإتاحة فرص العمل اللائق الذي لا يضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة بما يعود بالنفع على الإنسان.

## المطلب الأول :مفاهيم حول الاستهلاك و الإنتاج .

الإنتاج والاستهلاك من أهم القضايا الاقتصادية الرئيسة في التنمية المستدامة،إذ أن العالم يتميز بسيادة النزاعات الاستهلاكية في الدول المتطورة صناعياً، وأشكال الإنتاج غير المستدامة التي تؤثر على الموارد الطبيعية إما في الدول المتقدمة أوفي الدول النامية، وعليه لامناص من التغيير الكلي في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد مع امكانية تركها متاحة لجميع سكان العالم بصورة متساوية شريطة أن تبقى متوفرة للأجيال المقبلة.

### الفرع الأول: الاستهلاك والاستهلاك المسؤول وأنماطه.

#### 1ـمفهوم الاستهلاك:

"إن المتتبع لكلمة استهلاك يجد أنها مأخوذة من الفعل هلك، ولذا نلاحظ أن كلمة استهلاك تأتي بمعنى النفاذ والتغيير والتبديل".[1]

كما يعرف الاستهلاك على أنه:"استخدام السلع و الخدمات و إتلافها و التمتع بها و ذلك من أجل إشباع حاجات و رغبات معينة".[2]

كما عرفه البعض على أنه :"عملية القيام باقتناء المنتج ثم استخدامهم التخلص من الفائض فهو عبارة عن استهلاك الإنتاج استهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من سلع و خدمات أو التمنع لإشباع أغراض الاستهلاك بحيث لا يتخلف عن هذا الاستهلاك سلعة أخرى تصلح لإشباع حاجة ما".[3]

أما الاقتصادي الألماني:"شترا بزلر "فيقول بأن الاستهلاك هو" :المنفعة المتحققة عن الجهد المبذول من أجل الحصول عن السلع الضرورية".[4]

و عرفه الاقتصادي الأمريكي:" جاردتر آكلي "على أن الاستهلاك هو" :الحصول على إشباع مادي أو نفسي من استخدام أو ملكية السلع و الخدمات الاستهلاكية و ليس مجرد شرائها فقط".[5]

---

[1] موفق محمد عبده، حماية المستهلك في الفقه الإسلامي،دار النشر، عمان، الأردن، 2002 م، ص32

[2] الجريسي خالد بن عبد الرحمان، سلوك المستهلك، دراسة تحليلية للقرارات الشرائية.نشر شخصي للمؤلف،السعودية،2007

[3] عمر حسين، موسوعات المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة، مصر 1989 م ، ص29.

[4] خضير عباس المهر، المجتمع الاستهلاكي و أوقات الفراغ، دار العلوم، الرياض، السعودية، 1986 م، ص147

[5] جاردتر آكلي، الاقتصاد الكلي، النظرية و السياسات، ترجمة الدكتور عطية مهدي سليمان، الجامعة المستنصرية، بغداد،العراق، 1980 م، ص796

**2ـ تعريف الاستهلاك المسؤول:** قد يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم الاستهلاك المسؤول هو مفهوم حديث غير أن العديد من مضامين الاستهلاك المسؤول ترجع جذورها إلى سنوات ماضية ، فخلال الستينات و السبعينات من القرن الماضي عند بداية تغير المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية السياسية و البيئية ، بدأت المجتمعات تبدي تخوفا واهتماما حول العديد من القضايا ذات الصلة بالبيئة والمجتمع[1]، ولعل ابرز ما جاء بداية لبلورة هذه الاهتمامات هو عقد اجتماع اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 والتي سميت بلجنة برانتلاند، جاءت هذه اللجنة للتأكيد على الفكر المستدام كآخر محطة من محطات الفكر التنموي من خلال هذه اللجنة ظهرت المعالم الأولى لمفهوم الاستهلاك المسؤول والذي يحمل في مضمونه مفهوم الاستدامة[2]، غير أن ظهور مصطلح "الاستهلاك المسؤول "كان لأول مرة سنة 1996 في القمة العالمية حول الاقتصاد و العمل بالعاصمة الكندية حيث عرف على أنه " التصرف بهدف جماعي و هو وسيلة صديقة للبيئة يجربها المستهلك عند التسوق لكونه أكثر وعيا من خلال اختيار فردي للاستهلاك[3].

كما عرف على أنه" إعطاء إحساس الأخلاق و المنفعة الاجتماعية أثناء عملية الشراء يجب على المستهلك أن يصبح مستهلك فاعل و هذا يعني أن عملية الشراء المدروسة يجب أن لا تكون سلبية في قانون الاستهلاك و ترى بوليو 2009 أنه ذلك السلوك الاستهلاكي المسؤول الذي يسمح بإشباع الحاجات الفردية و الجماعية مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة و المجتمع و يسمح باستعمال القدرة الشرائية للمستهلك للمساهمة ايجابيا في المجتمع و البيئة[4].

إن التعاريف السابقة تسمح بتكوين فكرة واضحة عن المستهلك المسؤول, فهو ذالك المستهلك ذو الوعي البيئي والصحي العميق والذي يتعامل بشكل أساسي بالاعتماد على القيم التي يؤمن بها،تدفعه هذه القيم إلى تجنب شراء منتجات مشكوك بتوجهها البيئي وليس

[1] Jacques, Julle , Sens et portée de la consommation Responsable chez les jeunes, thése du doctorat on sociologie, université du Québec (monterial), 2009, p09.

[2] شكراني حسين، من مؤتمر ستوكهولم 1972 م، مدخل إلى تقييم السياسة البيئية العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد2013،1، ص151

[3]Audouin, Alice et courtois, anne et rambaud-paquin, agnés, la communication, respnsable : La Communication Face au Développement durable, édition D'organisation, paris, 2009,p21

[4] Cacheiro, Caroline Et Stefanoto, Sabine Et Zinder, Rémy, Pour un Consommation responsable, Geneve, Atar Roto Presse SA, 2éme edition, 2010, P4.

فقط عدم استهلاك السلع المضرة بالبيئة, فهو السلوك الذي يشتمل على حقيقة أن الموارد محدودة, ويتوافق مع الإتزامات المدنية والجماعية .بالإضافة إلى مراعاة الجانب البيئي والصحي في السلوك الاستهلاكي للفرد، فإن الجانب الاجتماعي لا يقل أهمية عنهما ومن خلال اختيار منتجات المؤسسات المحترمة لشروط العمل، المنتجات المطابقة للقوانين الدولية، المنتجات الموافقة لثقافة المجتمع وأيضا منتجات المؤسسات ذات الأهداف المجتمعية كتحقيق العدالة الاجتماعية[1].

**3ـ أشكال الاستهلاك المسؤول:**

تعددت وجهات النظر حول تحديد أنماط الاستهلاك المسؤول، فبهذه الدراسة سيتم حصر أنماط الاستهلاك المسؤول في ثلاث محاور أساسية[2]:

**3/أ ـ تخفيض الاستهلاك:**

إن فكرة تخفيض الاستهلاك لا تعني تنازل أو تخلي المستهلك على إشباع حاجاته ورغباته وإنما هي تعني تحسين أسلوب الاستهلاك، وذلك من خلال:

*الاستهلاك الأمثل للطاقة عن طريق اختيار المنتجات الأقل استهلاكا للطاقة، الموارد وخاصة الموارد الغير متجددة.

*ترشيد الاستهلاك من خلال ترتيب أولويات المستهلك والإنفاق من أجل إشباع الحاجة الحقيقية له.

*التخفيض، إعادة الاستهلاك، إعادة التدوير كاختيار منتجات ذات فترة استعمال طويلة (المتانة)،منتجات قابلة لإعادة الاستعمال، منتجات بأغلفة قابلة لإعادة التدوير.

**3/ب ـ استهلاك المنتجات ذات المساهمة الإيجابية بيئيا وصحيا:**

يشمل هذا المعيار الأخذ بعين الاعتبار كافة الآثار الناجمة عن السلوك الاستهلاكي على البيئة والصحة وذلك من خلال اختيار المنتجات الأقل تلوثا للبيئة أو المحافظة على الثروات الطبيعية،الحيوانات، النباتات...الخ، وفي الوقت ذاته أن تتفق هذه المنتجات مع القوانين والشروط للمحافظة على صحة المستهلك.

[1] Beaulieu,Elsa,Consommation Responsable,développement local et solidarité internatinale: analyses des discours constitutifs d'une nouvelle économie morale dans le Québec contemporain, université Quebec a Hull,2009, p21.

[2] Cacheiro et al.,op.cit.,P5.

**3/جـ ــ استهلاك المنتجات ذات المساهمة الايجابية اجتماعيا:**

بإضافة إلى مراعاة الجانب البيئي والصحي في السلوك الاستهلاكي للفرد فإن الجانب الاجتماعي للفرد لا يقل أهمية عنهما من خلال اختيار منتجات المؤسسات المحترمة لشروط العمل، المنتجات المطابقة للقوانين الدولية، المنتجات الموافقة لثقافة المجتمع وأيضا منتجات المؤسسات التي لها أهداف مجتمعية كتحقيق العدالة.

**الفرع الثاني: الإنتاج**

**1ـ تعريف الإنتاج:**

يعتبر الإنتاج بقسميه السلعي والخدمي محورا أساسيا لنشاط الإنسان، ونظرا لأهميته البالغة في حياة الإنسان واستمرارية نمو الاقتصاد كان الاهتمام بالغا خاصة فيما يتعلق بتنظيمه والمحافظة على موارده.

هناك عدة تعاريف للإنتاج نذكر منها:[1]

ـ الإنتاج هو تلك العمليات التي تغير من شكل المادة فتجعل منها قابلة لإشباع حاجة ما (المنفعة الشكلية).

ـ الإنتاج هو عمليات النقل من مكان تقل فيه منفعة الشيء إلى مكان تزيد فيه المنفعة دون تغيير شكله (المنفعة المكانية).

ـ الإنتاج هو عمليات التخزين حيث يضيف التخزين منفعة إلى السلعة (منفعة زمنية).

ومنه نستنتج أن الإنتاج له جانبين، جانب سلعي وجانب مادي.

**2ـ ماهية الإنتاج المستدام:**

الإنتاج المستدام هو إنتاج البضائع أو تقديم الخدمات مع الحد قدر الإمكان من الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية السيئة، وهو يشجع على الاستخدام العقلاني للموارد، وتقليص النفايات، و تحقيق الموازنة البيئية لمدة طويلة، مما يساهم في الحفاظ على احتياجات الأجيال المعاصرة والمستقبلية.

و يمكن تحقيق الإنتاج المستدام من خلال تنفيذ ممارسات منع التلوث، و احترام مدة حياة المنتج، وإدارة النفايات الإلكترونية، واستخدام مواد صديقة للبيئة، وتنفيذ تدابير مكافحة

[1] كاسر نصر المنصور، إدارة الإنتاج والعمليات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص25

التلوث، وتنفيذ برنامج لرصد التلوث، والشراكة مع الوكالات التنظيمية، يمكن للمصنعين تقليل تأثيرهم البيئي، وتعزيز قدراتهم الإنتاجية باستعمال الطاقات المتجددة.

**3ـ العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد:** [1]

تعتبر العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد أمرًا أساسيًا لفهم أداء اقتصادات السوق. يشير الإنتاج إلى إنشاء السلع والخدمات، في حين يشير الاستهلاك إلى استخدام أو شراء هذه السلع والخدمات من قبل الأسر.فالعلاقة بين الإنتاج والاستهلاك هي في الأساس علاقة عرض وطلب. يقوم المنتجون بإنشاء السلع والخدمات لتلبية متطلبات المستهلكين. ويطلب المستهلكون بدورهم السلع والخدمات بناءً على تفضيلاتهم واحتياجاتهم وميزانياتهم. التفاعل بين العرض والطلب يحدد أسعار السلع والخدمات، وكذلك الكمية المنتجة.

في اقتصاد السوق، يعتمد الإنتاج والاستهلاك على نظام الأسعار، حيث تعكس الأسعار تكاليف الإنتاج، فضلاً عن القيمة التي يضعها المستهلكون على السلع والخدمات. ويساعد هذا التفاعل بين الإنتاج والاستهلاك على تخصيص الموارد بكفاءة، مما يضمن إنتاج السلع والخدمات بالكميات والأسعار التي يرغب المستهلكون في دفعها.

وبشكل عام، تعد العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك جانبًا بالغ الأهمية لاقتصادات السوق، لأنها تساعد على ضمان استخدام الموارد بكفاءة لتلبية احتياجات المستهلكين وتفضيلاتهم.

**المطلب الثاني: تأثير السياسة النقدية الإسلامية على الاستهلاك و الإنتاج المسؤولان.**

**الفرع الأول: أحكام الإسلام في الاستهلاك و الإنتاج المسؤولان.**

يفرق الإسلام بين مصطلحين في غاية الأهمية هما المسؤول والرشيد في الاستهلاك و الإنتاج، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان سبق تعريفهما، وفيما يلي توضيح لمفهوم الاستهلاك الرشيد و الإنتاج الرشيد؛ فالاستهلاك الرشيد هو الاستخدام الأمثل و وفق ضوابط الشريعة الإسلامية للسلع والخدمات(الحلال) قصد إشباع الحاجات المباحة والحقيقية وذلك حسب إمكانيات الفرد المادية وتماشيا مع ظروف المجتمع ،وتحقيق المنفعة يكون في الحاضر والمستقبل، وفي الدنيا والآخرة.أما الإنتاج الرشيد فيكون بإنتاج السلع والخدمات التى

[1] تم التحميل من الموقع الإلكتروني https://www.ejaba.com/question يوم 25/04/2024على الساعة 12:14

تساعد على حفظ الكليات الخمس المعينة على تحقيق خلافة الانسان في الأرض "الدين والنفس والعقل والنسل والمال" وبتجنب التعامل في السلع والخدمات المحرمة أو المكروهة مثل الخمر والخنزير وأدوات الملاهي ودور الدعارة، وأسلوب ممارسة الإنتاج يكون موافقا للأحكام الشرعية الخاصة بالتمويل وتحسين الإنتاج وإتقانه، مع تجنب الغش في المنتجات والإسراف في استخدام الموارد والإضرار بالطيبات.

يهتم الاقتصاد الإسلامي بتنظيم النشاطات الاقتصادية الجزئية وفق قاعدة الحلال و الحرام، ومن المتغيرات الجزئية نجد الاستهلاك، الذي يعد هدف الفعالية الاقتصادية، وهو الهدف من النشاط الاقتصادي ككل، والاستهلاك في الإسلام هو عمليات الإشباع المستمرة للحاجات الإنسانية بالطيبات.

**الفرع الثاني: تأثير أدوات السياسة النقدية الإسلامية على الاستهلاك و الإنتاج المسؤولان.**

حثت الشريعة الإسلامية على ضرورة ترشيد الاستهلاك والإنتاج المسؤول من خلال الاعتبار الشرعي للحلال و الحرام، ووفق سلم الضروريات الخمس لمقاصد الشريعة الإسلامية: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل؛ فالمحافظة على الدين و النفس تكون بوجوب الجهاد ومعاقبة المرتدين والداعين إلى البدع و مانعي الزكاة، والحجر على المفتي الماجن الذي يحلل الحرام و يحرم الحلال وما شابه ذلك.والحفاظ على المال والنسل والعقل يكون بتناول الضروري من طعام و شراب.

**1- تأثير تغيير نسب الودائع الجارية على الاستهلاك و الإنتاج المسؤولان.**

بالنسبة للودائع الجارية في الاقتصاد الإسلامي فهي نوعان؛ الودائع التي تُحفظ في المصارف لغرض حمايتها من الهلاك أو السرقة، وتسمى بالودائع الجارية تحت الطلب ويستطيع صاحبها سحبها متى شاء وفي حدود رصيده. وهناك ودائع مخصصة للإستثمار وتسمى بالودائع الجارية الاستثمارية، يكون فيها البنك هنا هو المضارب ويتحمل صاحبها الأرباح أو الخسائر تحت القاعدة الشرعية "الخراج بالضمان" و "الغنم بالغرم".

المضاربة في الاقتصاد الإسلامي هي عبارة عن عقد بين طرفين يوفر أحدهما الأموال

(رب المال) التي يستثمرها الطرف الآخر(المضارب) في مشاريع تتوافق مع الشريعة الإسلامية مقابل حصوله على حصة من المال حسب الاتفاق الأولي أو يتحمل الخسارة ويمكن أن يكون المضارب هنا هو البنك والذي يستثمر في الودائع الجارية الاستثمارية فقط. أما المضاربة في الاقتصاد الوضعي فهي شراء أسهم وسندات أو مواد أولية كمواد البناء،أو ذات استهلاك واسع كالحبوب،على أمل ارتفاع سعرها في وقت قريب وبيعها لتحصيل فائدة سريعا،وهذه الأخيرة فيها غش ومكر، وتلاعب، وأسعار غير حقيقية.

عقد الوديعة بالمعنى المعروف شرعا هو عقد أمانه ،وعليه إذا استعمل المصرف الأموال المودعة لديه في الحسابات الجارية تحت الطلب كان له الحق في عوائد استثمارها في حالتي الربح و الخسارة، حيث تقع عليه مسؤولية ضمان ردها وإرجاعها إلى ما كانت عليه دون نقص حتى ولو تعرضت للخسارة، وبالتالي يتم إضافة قيمة هذه الأموال إلى قاعدة رأس المال التي يساهم فيها مساهمي البنك، أي أن عوائد هذه الحسابات تعود إلى البنك وليس للمودعين أصحاب تلك الحسابات.

وتتميز الودائع تحت الطلب بسمات عديدة منها:

- يحق للمودع طلب هذه الودائع في أي وقت في حدود ما أودع.
- هذه الودائع لا تشارك في الأرباح، وبالتالي فإنها لا تتحمل أية مخاطر .
- إن صاحب الحساب لا يستطيع سحب ما يزيد عن رصيد حسابه الدائن.

ويتضح تأثير تغيير نسب الودائع الجارية الاستثمارية على الإنتاج والاستهلاك من خلال توجيه البنك الاستثمارات إلى إنتاج ما يخدم الحالة الاقتصادية "تضخم، ركود"، وتوجيه استهلاك السوق إلى ما يخدم الحالة الاقتصادية "تضخم، ركود"، ومثالها؛ أننا لا ننتظر من سوق يواجه التضخم السلعي في مادة معينة أن تكون الاستثمارات المنشأة خلال نفس الفترة موجهة لنفس المادة وبهذا يتحقق معنى الرشد الإنتاجي والاستهلاكي متجاوزاً بذلك المسؤولية الإنتاجية والاستهلاكية.

**2 ـ تأثير آلية الزكاة على الاستهلاك و الإنتاج المسؤولان:**

من الآثار الاقتصادية للزكاة على الاستهلاك و الإنتاج المسؤولان ، مساهمتها في دفع وتحفيز الإنتاج سواء لدى أصحاب الأموال المكتنزة أو بالنسبة للفقراء وأصحاب الحرف،

وهناك شواهد واضحة على دور الزكاة في تشجيع الإنتاج بقصد تحقيق النمو الاقتصادي وهي:

ـ كلما زاد الإنتاج زاد مقدار الزكاة.

ـ الزكاة تضمن عدم حبس المال وتساهم في دخوله الدورة الإنتاجية.

ـ الزكاة تساهم في الاستهلاك باعتدال دون إسراف ولا تبذير لسد حاجة الفرد وأفراد أسرته وإمكانية استفادة الفئات المستفيدة من أموال الزكاة في إنشاء مشروعات أو برامج تكفل لهم حياة طيبة.

ـ الزكاة تمكن من تملك الفقراء أصحاب الحرف والصنائع أصولا إنتاجية توفر لهم مدخولا منتظما.

إن مستحقي الزكاة من الفقراء والمساكين سوف يصرفون نصيبهم من الزكاة على حاجاتهم الاستهلاكية وهذا ما يدعم عنصر الاستهلاك الذي يساهم في خلق قدرة شرائية تساهم في زيادة الطلب على المنتجات والخدمات وبالتالي زيادة الإنتاج.

سبق وأن عرفنا الاستهلاك من المنظور الإسلامي على أنه كل التصرفات التي تشكل السلع والخدمات مما هو طيب حلال والتي توجه لتلبية الحاجات والرغبات المتعلقة بأفراد المجتمع والتي تحدد طبيعتها وأهميتها بالاعتماد على الأسس والمبادئ الهامة لغرض التنمية والاستعانة بها على طاعة الله عز وجل.

وفي النظام الاقتصادي الإسلامي، تساهم الزكاة باعتبارها أحد أدوات السياسة المالية في الحد من انحرافات الطلب الكلي الاستهلاكي ,فإنفاق الزكاة على مستحقيها يؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة تتمتع بميول استهلاكية مرتفعة لكون هذه الفئة في حاجة دائما إلى إشباع رغباتها الضرورية مما يرفع مستوى الإنفاق الاستهلاكي لديها مع بقاء الفئة التي تؤخذ منها أموال الزكاة محافظة على معدلات استهلاكها، إن هذا الاختلاف في الميول الحدية الاستهلاكية لدى مستلمي حصيلة الزكاة و الدافعين لها من شأنه التأثير على الاتفاق الكلي الاستهلاكي و منه على دالة الاستهلاك.[1]

**3 ـ تأثير الاقتطاع من أموال الأغنياء على الاستهلاك و الإنتاج المسؤولان.**

[1] حفصي بونبعو ،مرجع سبق ذكره، ص142

يعتبر الاقتطاع من أموال الأغنياء مدفوعات تحويلية يقتطعها ولي الأمر من الأغنياء و يحولها لمعالجة الحالات الطارئة في المجتمع، هذا الاقتطاع هو عملية نقل وحدات استهلاكية تكميلية من دخول الأغنياء ، ومن المعروف أن الأغنياء ينخفض عندهم الميل الحدي للاستهلاك، أما الفقراء فعكس ذلك أي يرتفع لديهم الميل الحدي للاستهلاك، وهذا ما يجعل حصيلة الاقتطاع توجه بشكل مباشر إلى فئة من المجتمع ينقص لديها الميل الحدي للاستهلاك، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الذي يترتب عليه هو الآخر ارتفاع في نسبة الإنتاج ، ولكن هذا الارتفاع المنتظر في الإنتاج يكون بسبب ارتفاع إنتاج سلع الاستهلاك الضروري التي يستخدمها الفقراء والمساكين، وهكذا يكون التخصيص كميا بالتأثير على حجم الموارد المتجهة نحو الاستهلاك ويكون التخصيص نوعيا بالتأثير على نوع السلع المنتجة، وعليه وبموجب هذا الأثر على الاستهلاك.

**4 ـ تأثير تغيير نسبة الأرباح الموزعة ونسبة المشاركة في الأرباح والخسائر على الاستهلاك و الإنتاج المسؤولان.**

عقد المضاربة من العقود الجائزة بإجماع العلماء، ويشترط لجواز المضاربة ثلاثة شروط :

**الشرط الأول:** أن يكون مجال العمل مباحا، فتحرم المضاربة مع من يعمل في صناعة الخمور أو غير ذلك من المحرمات .

**الشرط الثاني:** ألا يضمن العامل رأس المال، لأنه إن ضمنه صارت المعاملة دائرة بين أحد أمرين (وكلاهما محرم): إما مضاربة فاسدة ، وإما ربا، لأنه بضمان رأس المال تكون المعاملة قرضا، وتكون الأرباح التي يأخذها صاحب رأس المال هي في مقابل القرض، فتكون ربا.

**الشرط الثالث:** أن يكون الربح معلوما ومتفقا عليه بين الطرفين، والواجب أن يكون معلوما بالنسبة، كالربع أو النصف ونحو ذلك، فإذا توفرت هذه الشروط الثلاثة كانت المضاربة جائزة.

من أهداف سياسة تغيير نسبة الأرباح الموزعة ونسبة المشاركة في الأرباح إقامة المشروعات التي تأتي بالرزق لأكبر عدد من الأحياء، سواء أكان إنساناً أم حيواناً أم طيراً، في إطار صيانة التنوع الإحيائي وضمان بقاء الكائنات الحية.

ومن الناحية البيئية يدخل في إطار هذه السياسة النقدية هدف إنتاج الطيبات، إنتاج السلع الصديقة للبيئة والسلع التي تستخدم في حماية البيئة. وأما هدف تجنب الخبائث، فهو يعني بوضوح تجنب التلوث لأنه من الخبائث، وكذا تجنب السلع التي يترتب على إنتاجها أو استهلاكها الإضرار بالبيئة.

**خلاصة الفصل الثالث:**

يمكن القول أن الإسلام هو التنمية المستدامة ، وأن الإنسان هو جوهر هذه العملية وسيبقى بخير ما لم يقطع صلته بالله سبحانه وتعالى،فهو الذي سطر للبشرية منهاجا للحياة صالحا لكل زمان ومكان، فعندما طبقت شريعة الله عز وجل كانت الدولة الإسلامية في أوج عطائها، وبقيت لفترة زمنية طويلة دون أن نجد فيها فقيرا، ففي عهد عمر بن عبد العزيز لم تجد الدولة الإسلامية أين تصرف أموال الزكاة، خاصة الزكاة العينية،فأدوات السياسة النقدية في الإسلام لها دور كبير في تنشيط أهداف التنمية المستدامة وتفعيل أبعادها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، فهذه الأدوات لها دور أساسي في مكافحة الفقر من خلال تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار، وتكييف نمط الاستهلاك بتوفير القدر اللازم من السلع والخدمات التي تكفل مستوى طيب للمعيشة.

# خاتمة

**خاتمة:**

جميع اقتصادات العالم تنطلق من مصلحة، أما الاقتصاد الإسلامي فينطلق من عقيدة أساسها تحقيق المقاصد الشرعية، وحتى تكون للاقتصاد الإسلامي فعالية مطلقة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية يجب أن يكون مدعوما بمنظومة تشريعية إسلامية، ومنظومة عدلية إسلامية، ومنظومة اجتماعية إسلامية .....إلخ، حيث لا يمكن تطبيق المنتجات المالية الإسلامية في مجتمع غير مسلم، أو في دولة يعتمد اقتصادها على المحرمات.

السياسة النقدية الإسلامية تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدول الإسلامية؛ مما يساهم في تدعيم لاستقرار الاقتصادي، وتعزيز دور التنمية الاقتصادية، وتجعل السلطة النقدية عبارة عن منظم لنشاطات البنوك الإسلامية ومنسق فيما بينها، منه تساعد على تطبيق آليات التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هذه التنمية يجب أن تلتزم بتطبيق تشكيلة مختلفة من الأدوات خاصة فيما تعلق بجباية وتوزيع الزكاة، هذه الأداة تمكنها من إدارة السيولة النقدية بصورة مربحة خاصة فيما تعلق بنسبة تغيير الأرباح، إضافة إلى وجود فتاوى فقهية تكون لمتغيرات البيئة الاقتصادية ومناسبة للأحداث الطارئة.

تعبر التنمية المستدامة عن جهد الإنسان المبذول لتحقيق رفاه العيش منذ أول خلق له، حتى وإن لم يكن يُصطلح عليها كذلك، فقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في أواخر القرن العشرين، وأخذت العديد من الدول بتوصيات المؤتمرات الدولية، وشرعت في التنسيق مع مختلف الهيئات العالمية المعنية بشؤون البيئة في إطار تنمية مستدامة، التي هي عبارة عن عملية مستمرة ومتعددة الأبعاد تتطلب جهودًا من جميع الأطراف لتحقيقها ، وذلك من خلال اتخاذ الخطوات المناسبة والتزام المجتمع بالحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة، ويمكن تحقيق التنمية المستدامة في البيئة وضمان استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة،وتشكّل أهداف التنمية المستدامة المخطط نحو تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. وهي تتصدى للتحديات العالمية التي نواجهها، بما في ذلك الفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والسلام والعدالة.

**1. نتائج الدراسة:**

بناءا على ما قدم من خلال هذا البحث تم التوصُّل إلى النتائج التالية:

- الاقتصاد الإسلامي يتعارض مع الاقتصاد الوضعي في جزئيات فقط باعتباره مبني على تحريم الربا و الاكتناز.
- التنمية المستدامة هي مزيج متكامل من الأبعاد ولا يمكن تحقيق بعد والاستغناء عن آخر ،كما أنه يمكن تحقيق أهدافها ولكن دون إهمال الجانب الروحي الذي خلق من أجله الإنسان.
- أدوات السياسة النقدية الإسلامية تعتبر من أكثر الأدوات فعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة من خلال آلية الزكاة لأنها تذهب مباشرة إلى مستحقيها، ومن خلال الأدوات المبنية على الحوافز التي تشجع سوق العمل .

**2. اختبار فرضيات الدراسة:**

انطلاقا مما تم تناوله في هذه الدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج، تظهر نتائج اختبار الفرضيات المطروحة سابقا فيما يلي:

1) **صحة الفرضية الأولى:** الاقتصاد الإسلامي هو جزء من الإسلام، وهو مرتبط ارتباطا تاما بالدين حيث لا تنفصل السياسة النقدية في الإسلام عن المبادئ والأخلاق والقيم التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف، ومن أدوات السياسة النقدية الإسلامية تحريم الربا، وتحريم الاكتناز، آلية الزكاة.وهو ما وقفنا عنده في الفصل الأول حيث أن القرآن الكريم والسنة المطهرة هما أساس مصادر الاقتصاد الإسلامي.
2) **صحة الفرضية الثانية:** التنمية المستدامة مرتبطة مباشرة بالإنسان وتأخذ بعين الاعتبار قضية العدل بين الأجيال في إشباع الحاجات الإنسانية دون إغفال الجانب الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي خلال السعي نحو تطبيقها، وهو ما رأيناه في الفصل الثاني حيث أن الإنسان هو المحور الأساسي الذي تدور حوله أهداف التنمية المستدامة.
3) **صحة الفرضية الثالثة:** للسياسة النقدية الإسلامية دور هام في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تركيزها على حماية الإنسان باعتباره موضوعها، وهو ما أثبتناه من خلال محاربة السياسة النقدية في الإسلام للفقر، ودعمها للإنتاج المستدام والحلال و تشجيعها للاستهلاك المسؤول.

**3. توصيات الدراسة:**

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- ✓ الاقتصاد الوضعي في طرحه للتنمية المستدامة يوشك أن يقول للاقتصاديين المسلمين هذه فرصتكم لإثبات نجاعة الاقتصاد الإسلامي.
- ✓ على الحكام في الدول الإسلامية العودة إلى تطبيق أحكام الشرع في ما تعلق بالقضاء على الفقر.
- ✓ على الأفراد الالتزام بجهاد النفس لأنها مصدر كل أذى يلحق بالمسلم.
- ✓ على علماء الدين مواكبة التطور التكنولوجي و الاقتصادي الحاصل وتأهيل الفتاوى لتصل إلى كل الناس خاصة وأن الإسلام هو التنمية المستدامة.

**4. آفاق الدراسة:**

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح بعض الدراسات التي قد تكون بمثابة نقطة الانطلاق للمهتمين والباحثين في هذا المجال مستقبلا، منها:

- ❖ دور الضرائب في الإسلام في تحقيق التنمية المستدامة.
- ❖ دور الزكاة في تنمية الإنتاج المسؤول.
- ❖ التنمية البشرية ودورها في الربط بين أبعاد التنمية المستدامة.

# قائمة المصادر

# والمراجع والمراجع

**أولا : القرآن الكريم (برواية ورش عن نافع).**

**ثانياً :كتب الحديث النبوي الشريف:**


1- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري' الإمام البخاري 'صحيح البخاري، تحقيق : محمد، زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ,لبنان2001.

2-مسلم بن الحجاج النيسابوري ' الإمام مسلم' ، صحيح مسلم، تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي،لبنان.ب ت.

3-أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، الأربعون النووية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2009.


**ثالثا: المراجع باللغة العربية:**

**1- الكتب:**


1-أبو محمد علي بن أحمد سعيد بن حزم "الإمام ابن حزم الظاهري"، المحلى بالآثار،ج4 ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ب ت.

2-إبراهيم فاضل الدبو، الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق،،دار المناهج،الأردن، 2008.

3-أبو بكر محمد بن عبد الله "ابن العربي" ، أحكام القرآن ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، ج1. دار الفكر ، ب ت.

4-أبو حامد بن محمد الغزالي الطوسي "الإمام الغزالي"، المستصفى، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية،ب ب،1993.

5-أبوبكر جابر الجزائري، ، منهاج المسلم، دار الفكر، بيروت ،لبنان، 2007.

6-أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،فتح الباري شرح صحيح البخاري،ج5 ،ط3 ،دار الفيحاء،سوريا،2000 .

7-عبد الملك ابن عبد الله بن يوسف الجويني "الإمام الجويني"،غياث الأمم في التياث الظلم،تحقيق عبد العظيم الديب،ط2، مكتبة امام الحرمين ،ب ب،1401هـ.

8-جاردتر آكلي، الاقتصاد الكلي، النظرية و السياسات، ترجمة الدكتور عطية مهدي سليمان، الجامعة المستنصرية، بغداد،العراق، 1980 م، ص796

9-الجريسي خالد بن عبد الرحمان، سلوك المستهلك، دراسة تحليلية للقرارات الشرائية،دار الألوكة للنشر،ب ب،2017

10- جمال بن دعاس، السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوضعي، دراسة مقارنة، دار الخلدونية، الجزائر 2007.
11- حاجي فاطمة، إشكالية الفقر" دراسة قياسية الجزائر نموذجا "، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،الاردن، ب ت.
12- حسين علي يوسف بن هاني،السياسة النقدية في الإسلام،مذكرة ماجستير ،جامعة اليرموك،سوريا،1989.
13- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة، القاهرة،1986.
14- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007.
15- خالد مصطفى، إدارة التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007 .
16- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق .ط3 ، دار وائل للنشر ،عمان،الأردن، 1999 .
17- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2013
18- خضير عباس المهر، المجتمع الاستهلاكي و أوقات الفراغ، دار العلوم، الرياض، السعودية1986.
19- داودي الطيب، الإستراتجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية ، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008 .
20- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والغربي، دار المناهج، الأردن 2006 .
21- رضا صاحب أبو حمد،الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي،دار مجدلاوي،الأردن، 2006 .
22- رياض صالح عودة،مقدمة في الاقتصاد الإسلامي،دار الهادي،لبنان، 2005
23- زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نظرة تاريخية مقارنة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ب ب،1997.

24- سعد بن حمدان اللحياني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي،ب ط،ب ب، 1428هـ.
25- أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي"الامام الشاطبي" ، الاعتصام،تحقيق سليم بن عيد الهلالي ،ج2دار ابن عفان ، السعودية، 1996.
26- صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي،دار الوفاء،مصر،2004 .
27- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر ،1993 .
28- عبد الحميد محمود البعلي، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق، مكتبة وهبة، ب ب،1990.
29- عبد الرحيم يعقوب، تيسير الوصول إلى علم الأصول،ط2، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، السعودية، 1430هـ.
30- عبد السلام بلاجي، المالية العامة عند الماوردي وابن خلدون، دار الكلمة، المنصورة، مصر، 1991 /1992.
31- عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2011 .
32- عبد الكريم بكار، نحو فهم أعمق للواقع الإسلامي ,ط 03, دار القلم , سورية،2011.
33- عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية،بيروت،لبنان 2014.
34- عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي، أسس ومبادئ وأهداف، الرياض ، السعودية 2009.
35- عبد الله خبابة، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ،2009.
36- عبد الله يونس، الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1407هـ.
37- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي .،مكتبة زهراء الشرق ،القاهرة،مصر، 1997 .

38- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت،لبنان،ب ت.
39- عبد الوهاب خلاف ، السياسة الشرعية ، دار القلم ، الكويت ، 1988، ص . 9
40- عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش،التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،مصر 2013.
41- عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2014 .
42- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط ،التنمية المستديمة: فلسفتها و أساليب قياسها و أدوات قياسها، ط2،دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2014.
43- أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام "العز بن عبد السلام" ،القواعد الكبرى،قواعد لأحكام في مصالح الأنام،راجعه وعلق عليه عبد الرؤوف سعد،مكتبة الكليات الازهرية،القاهرة،مصر،1991.
44- علي محيي الدين القرة داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، ط2، لبنان،1431هـ.
45- عمر حسين، موسوعات المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة، مصر 1989 .
46- عودة راشد الجيوسي، الإسلام والتنمية المستديمة، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، 2013 .
47- عوف محمود الكفراوي، *التوسع في آليات الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة، بحوث في الاقتصاد الإسلامي.* مؤسسة الثقافة الجامعية ،القاهرة ، 2000.
48- عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي .مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ،مصر،2000.
49- أبو حامد بن محمد الغزالي الطوسي "الإمام الغزالي"، شفاء الغليل في بيان الشبه و المخيل و مسالك التعليل،تحقيق محمد الكبيسي،مطبعة الارشاد، بغداد العراق،1971.

50- فؤاد عبد المنعم أحمد، السياسة الشرعية و علاقتها بالتنمية الاقتصادية،منشورات البنك الإسلامي للتنمية،ب ب،2001.
51- قدي عبد المجيد، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005 .
52- أبي عبد الله محمد بن أحمد بن ابي بكر القرطبي ،"الإمام القرطبي" ،الجامع لأحكام القرآن،تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ،مؤسسة الرسالة،لبنان،2006.
53- قطب إبراهيم محمد، السياسة المالية لعمر بن الخطاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر ، 1984 .
54- قطب إبراهيم محمد، السياسة المالية للرسول .الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر ،1988.
55- لحسن الداودي، " السياسة المالية، أهدافها وأدواتها" ، السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، ب ب ،ب ت.
56- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، مؤسسة الرسالة،لبنان ،2005.
57- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2002 .
58- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام . دار غريب،القاهرة، مصر،2002.
59- محمد أركون، الفكر الإسلامي،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1993.
60- محمد إبراهيم السبحاني ، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، ب ن، ب ب،1990.
61- محمد باقر الصدر، إقتصادنا، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان،ب ت.
62- محمد دوايدر، مبادئ الاقتصاد السياسي الاقتصاد السياسي في علم الاجتماع، تاريخ علم الاقتصاد السياسي، الإسكندرية،مصر، 1993 .

63- محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مكة ،المكرمة ،1976 .
64- محمد شوقي الفنجري،الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق،القاهرة،مصر ،1994.
65- محمد عارف، السياسة النقدية، طبيعتها ونطاقها، ترجمة نبيل الروبي، جامعة الملك عبد العزيز ،د ط، جدة، السعودية 1982 .
66- محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق .مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ،1999 ص 331
67- محمد فاروق النبهان، القروض الاستثمارية و موقف الإسلام منها، دار البحوث العلمية، الكويت،1989.
68- محمد نجاة الله صديقي، الإدارة المالية في الإسلام، الجامع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية مؤسسة آل البيت،ب ط، عمان، 1999.
69- محيي الدين مستور الزكاة فقهها وأسرارها وعلاج مشكلة الفقر في الإسلام، دار القلم، دمشق- بيروت، 1398هـ.
70- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية، مطبعة مزوار ،الجزائر ،2007.
71- موريس آليه، الشروط النقدية لاقتصاد السوق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة،السعودية ،1993.
72- موفق محمد عبده، حماية المستهلك في الفقه الإسلامي، دار النشر، عمان، الأردن، 2002.
73- النجار أحمد عبد العزيز، الأصالة والمعاصرة في منهج التنمية الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية،ب ن ،القاهرة،مصر 1985 .
74- نعيم سلمان بارود، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية،( ب.ن)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005 .
75- هيلين كلارك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(تر: أيمن حداد) نيويورك :هيئة الأمم المتحدة، التقرير السنوي جويلية 2012 .

76- ونس عبد الرازق حسن، اضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن 2013 .
77- يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، اقتصاديات الزكاة، المعهد الإسلامي لبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية ط2، جدة،السعودية ، 2002.
78- يوسف القرضاوي، فوائد البنوك هي الربا الحرام ،ط3، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة،مصر ،19 94 .
79- تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني "شيخ الإسلام ابن تيمية" جمعه ورتبه عبد الرحمان بن محمد بن قاسم وابنه،مجموع الفتاوي،ط3، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ،المدينة المنورة، السعودية ،2004
80- كاسر نصر المنصور، إدارة الإنتاج والعمليات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

**2-أطروحات الدكتوراه:**

1-عبد الرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر 2011-2010.
2-صافية زيد الله، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،أطروحة دكتوراه ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم،تخصص القانون الدولي، جامعة تيزي وزو، الجزائر 2014/2013 .
3-عبد الغاني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2013 .
4-بن ذيبة يمينة، نحو سياسة نقدية من منظور إسلامي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3،2017/2018.
5-قاري عبد الرحمان، متطلبات قيام التنمية المستدامة وفق الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فرع العلوم الاقتصادية ، جامعة أم درمان الإسلامية الخرطوم، السودان 2021.

6-جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي ، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر2009/2010.

7-زهرة روايقية، تحسين كفاءة استخدام الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي1945 قالمة، الجزائر،2018/2019.

**3- رسائل الماجستير:**

1-حفصي بونبعو ياسين مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2010/2011.

2-طارق راشي، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2010/2011.

3-عبدو مصطفى، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة( حالة الجزائر -1955 2006)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2008/2007 .

4-عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف2013،1/ 2014 .

5-محمد عبد الباقي، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة :دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2010.

6-موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة،الجزائر ،2012/2011.

7-يحي مسعودي، إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث :حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2009.

**4- المقالات في المجلات العلمية:**

1-أحمد العوران، الدور الاقتصادي التنموي للزكاة من خلال معالجتها لقضية الفقر، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، العدد1،المجلد26، الأردن، 1999.

2-إلياس أبو جودة، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 78 ،لبنان، نوفمبر 2011 .

3-حسن طبرة ، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث و الدراسات ، العدد السادس ،العراق، ب ت.

4-خطاري ولد أحمد ولد بيه، ( دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا ) ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية والاقتصادية ، العدد الثالث المجلد الأول ،موريتانيا ،حزيران 2015

5-ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، العدد01، المجلد 25 ، سوريا،2009.

6-ضرار الماحي العبيد أحمد، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، مجلة التنوير، دورية علمية ثقافية محكمة تصدر عن مركز التنوير المعرفي بالسودان، العدد5، السودان،أفريل 2008 .

7-عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام-نظرة مقارنة، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد14،الإمارات،يناير 2001.

8-عزوز مناصرة ، الدور المتوقع للزكاة في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء تجربة صندوق الزكاة الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 ،العدد 2 ، المجلد 21 ، الجزائر،2020.

9-علي الشريف حورية، عماد بن الطاهر، الملتقى الدولي الأول حول الترقيم المعياري حول ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظيم و تحديات الواقع عنوان المداخلة: شبح الفقر

و أساليب و استراتيجيات مكافحته،جامعة محمد بوضياف، المسيلة،الجزائر، يومي 18و19 نوفمبر 2019، .
10- فروحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيق التنمية المستدامة :دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد07، الجزائر،2009.
11- كربالي بغداد، حمداني محمد، إستراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45 ، الجزائر،جانفي 2010 .
12- محمد أنس الزرقا، نظم التوزيع الإسلامية، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، العدد1، المجلد2، جدة، السعودية، 1404هـ، 1984.
13- المرسي السيد حجازي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، عدد2، المجلد17،السعودية، 1425هـ-2004.
14- مصطفى بوشامة،مولود حموش،معالجة مشكلة الفقرمن منظور الاقتصاد الإسلامي،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،العدد الأول،الجزائر،2010،

**5- المداخلات في الملتقيات العلمية:**

1-بن زاير مبارك ، بلقايد ثورية ، ( ظاهرة الفقر في الدول العربية المظاهر ، الأسباب وسبل العلاج حالة الجزائر ) ، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 09-08 ديسمبر،2014 جامعة الجزائر3.
2-رشيد بوكساني، علام عثماني ،مداخلة مقدمة ضمن فعليات الملتقى الدولي الأول حول : تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر3 و مخبر العولمة و السياسات الاقتصادية10-09ديسمبر2014.
3-سعيد عبدالحكيم ، دور الزكاة في الإدماج المالي ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ، المؤتمر الدولي العلمي الخامس للمركز العالمي للاقتصاد الإسلامي لمغرب بعنوان (المالية الإسلامية والتنمية المستدامة) ، 2017

4-سمر خيري مرسي غانم،معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي،دراسة تحليلية بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية،بحث مقدم إلى الملتقى الدولي:مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي،جامعة قالمة 3/4ديسمبر 2012.
5-سناء رحماني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي وخصائصه، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني: مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، منظم من قبل: جامعة محمد بوضياف، المسيلة،الجزائر.
6-صالح صالحي، دور مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطن، بحث مقدم للملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، 11-10 جويلية 2004 ،البليدة.
7-عبد العزيز عبد الله السنبل،" دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر (التنمية والأمن في الوطن العربي )التي نظمتها جامعة نايف للعلوم الأمنية في الرياض،26-09-2001.
8-عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، 10 أوت 2007 .
9-عبدالله الطاهر: حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع، ندوة اقتصاديات الزكاة، المعهد الإسلامي لبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط2، 2002م ، ص 528.
10- عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول: واق وآفاق التنمية السياسية في الجزائر يومي 04-05 ديسمبر 2007 ،( جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسية).
11- غول فرحات، وظائف الدولة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر 23،24 فيفري 2011 .
12- قاسمي أسيا، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية في حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى

الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي، جامعة البويرة، يومي 26 و 27 أفريل2012.

13- محمد أنس الزرقا، دور الزكاة في الاقتصاد الإسلامي والسياسة المالية، ندوة اقتصاديات الزكاة، المعهد الإسلامي لبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط2، 2002.

14- منذر القحف، وقائع ندوة السياسة الاقتصادية في الإسلام الذي عقد في سطيف (ندوة رقم:36) من 20-14 ماي2000.

15- ناصر مراد، مبادئ ومنهج الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي :الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية الجزائر23/24فيفري 2011.

16- بوزار صفية ، فعاليات و انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة 2014-1990 ، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 09-08 ديسمبر 2014 جامعة الجزائر3.

**6- المحاضرات والمطبوعات الجامعية:**

1-شعبان فهمي عبد العزيز، " السياسة المالية ودورها في إصلاح الاقتصاد الإسلامي " محاضرة مقدمة إلى مؤتمر التحديات المعاصرة للاقتصاد المصري، القاهرة،مصر، من2 إلى 3 جويلية، 1995 .

2-شوقي دنيا، دروس في الاقتصاد الإسلامي،النظرية الاقتصادية، مكتبة الخريجي، الرياض،السعودية، 1404 هـ.

3-علام عثمان، محاضرات في النظام المالي في الإسلام،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة ، 2023 /2024.

**7- المراسيم والقوانين والتقارير:**

1- تقرير أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2022.

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، ديسمبر 2014 .

**3**- منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والعلم والثقافة، التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة، 2011-2010 .

4- مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، إعداد التقارير التنموية للأهداف الإنمائية للألفية، المذكرة التوجيهية الثانية، منشورات الأمم المتحدة أمريكا،2003.

**9- الملفات والمواقع الإلكترونية:**

1- أحمد محمد عاشور،مقال بعنوان: نشأة الفكر الاقتصادي الإسلامي و خصائصه https://www.alukah.net/culture يوم:2024/03/23على الساعة 13:56

2- علاء بسيوني، مقال بعنوان :أهداف الاقتصاد الإسلامي https://kenanaonline.com/users/dralaabasuony/posts/1022283يوم: 2024/03/29 على الساعة 11:26

3- )

4- الموقع الإلكتروني: http://aims.fao.org/aos/agrovoc/c_b9932c97يوم 03/05/2024على الساعة:22:54

5- الموقع الإلكتروني: https://www.ejaba.com/question يوم 25/04/2024على الساعة 12:14

6- الموقع الإلكتروني: https://baitalzakat.com/files/articles/baitalzakat.com-A100231. يوم:2024/04/29 الساعة22:13

7- الموقع الإلكتروني: https://www.safir-eu.com/ar/ahdaf-altnmyt-almstdamt بتارخ:30/03/2024على الساعة:14:19

8- مقال بدون اسم الكاتب تم تحميله من الرابط: https://www.murabet.com/post بتاريخ:29/03/2024- على الساعة23:13

9- الموقع الالكتروني:https://mawdoo3.com بتاريخ:29/03/2024 على الساعة:08:11

**10-** محمد صالح المنجد، الضروريات الخمس في مقاصد الشريعة، من الرابط https://almunajjid.com/courses/lessons/235 يوم 2024/05/21 على الساعة20:56.

## المراجع باللغة الفرنسية:

### الكتب:


1-Alain Samuelson, les grands courants de la pensée économique, ONU 2eme édition, Alger 1993

2- Audouin, Alice et courtois, anne et rambaud-paquin, agnés, la communication, respnsable :La Communication Face au Développement durable, édition D'organisation, paris, 2009.

3-Beaulieu,Elsa,Consommation Responsable,développement local et solidarité internatinale: analyses des discours constitutifs d'une nouvelle économie morale dans le Québec contemporain, université Quebec a Hull,2009

4-Cacheiro, Caroline Et Stefanoto, Sabine Et Zinder, Rémy, Pour un Consommation responsable, Geneve, Atar Roto Presse SA, 2éme edition, 2010.

5-Jacques, Julle , Sens et portée de la consommation Responsable chez les jeunes, thése du doctorat on sociologie, université du Québec (monterial), 2009.